التـــــــراث اللامـــــادي للـــمـــلـــكة:

دعـامـة للمـغـرب الـصـاعـد

LE PATRIMOINE IMMATERIEL DU ROYAUME

UN ATOUT POUR LE MAROC EMERGENT

أشغال الندوة الدولية حول التراث اللامادي للمملكة

إعداد ذ.عبد العاطي لحلو

تحت إشراف للابدر السعود العلوي

2015

صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

Sa Majesté le Roi Mohammed VI, que Dieu L'assiste

"إن الرأس مال البشري غير المادي من أحدث المعايير المعتمدة دوليا لقياس القيمة الإجمالية للدول"

مقتطف من خطاب العرش لسنة 2014

تصدير

تصدير

يعكس مجموع المبادرات والمشاريع التي أطلقها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، مدى الاهتمام الخاص الذي يوليه جلالته لتدعيم الرأسمال اللامادي، باعتباره محورا للإصلاحات الاقتصادية والمؤسساتية التي باشرها منذ اعتلائه عرش أسلافه المنعمين، بهدف تثمين وتنمية هذه الثروة، بوصفها ثراء حقيقيا للمملكة المغربية.

وكما ورد في خطاب جلالته حفظه الله بمناسبة الذكرى 15 لعيد العرش المجيد: «يعتبر الرأسمال البشري غير المادي من أحدث المعايير المعتمدة دوليا، لقياس القيمة الإجمالية للدول»، لم يتوان جلالته عن الربط الوثيق بين النجاح في الأوراش المهيكلة الكبرى التي انخرط فيها المغرب ومستوى تكوين وكفاءة ساكنته النشيطة، وعن الإنصات للانشغالات الخاصة بالشباب، معتبرا أن تطوير قدرات هذه الفئة بمثابة دعم للثورة الجديدة التي أطلقها جلالته في ميادين التنمية البشرية والتطور الاقتصادي والاجتماعي.

وإنه لشرف عظيم لوزارة الصناعة والتجارة والإستثمار والاقتصاد الرقمي والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية أن يدعما الندوة الدولية حول «التراث اللامادي للمملكة رصيد المغرب الصاعد»، المنظمة من طرف مؤسسة مفتاح السعد للرأس مال اللامادي، نظراً لأهمية التراث اللامادي إجمالاً، ولأصول الملكية الصناعية خاصةً، في الرفع من مستوى تنافسية الاقتصاد الوطني وبناء قاعدة صناعية متينة تكون رافعة للتنمية والتشغيل.

وفي هذا الصدد، أصبح الجميع مقتنعا بأن المقاولة المغربية معنية بدورها برفع هذا التحدي، وأنه بإدماج هذه المقاولات للرأسمال اللامادي ضمن مؤشرات أدائها، فإنها ستضاعف من حظوظ تطوير إنتاجيتها وتحفيزها على الابتكار، كي تصبح أكثر كفاءة وتنافسية.

ويتميز المغرب بتراث لامادي عريق راكمه بفضل مؤهلاته التاريخية والجغرافية والدينية والثقافية. وقد تم استثماره خلال العقدين الأخيرين لوضع أسس متينة لبناء استقرار سياسي ومؤسساتي، تَرَسَّخَ بفضل الإصلاح الدستوري، والانفتاح السياسي والاقتصادي، علاوة على بروز المغرب كقطب جهوي متميز في العديد من المجلات الاقتصادية والصناعية.

وتماشياً مع هذه الدينامية التي تشهدها المملكة، وتنفيذا للتوجيهات المولوية السامية، فقد تضافرت كافة الجهود من أجل النهوض بمختلف القطاعات الاقتصادية الواعدة ذات القيمة المضافة العالية،وذلك عبر إعداد مجموعة من المخططات الاستراتيجية التي وفرت للشباب العديد من فرص الاندماج السوسيواقتصادي.

ولن يتحقق رهان التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة إلا عبر اقتصاديات تنافسية ترتكز بالأساس على تهييء المناخ المناسب للتطوير والابتكار واستيعاب التطورات الفكرية والتكنولوجية المتسارعة من طرف الفاعلين الاقتصاديين عامة والمقاولات خاصة.

وتساهم كل هذه المعطيات في التطور الاقتصادي والاجتماعي للبلاد وتؤكد مدى القابلية الإيجابية التي تتميز بها صورةالمملكة لجلب الاستثمارات وتقوية السياحة، حيث صارت «علامة المغرب» من بين العلامات المميِّزة للدول الأكثر تقدما على الصعيد العالمي في السنوات الأخيرة.

هكذا، وبريادتها في مجال الاستثمار اللامادي، أصبحت المملكة المغربية سباقة على المستوى الجهوي والقاري، حيث بات الرأسمال اللامادي يمثل في الوقت الراهن ثلاثة أرباع الثروة المنتجة بالمملكة، مما سيمكن بلادنا، بلا ريب، من أن ترسخ تقدمها بخطوات ثابتة نحو تحقيق «المغرب الصاعد»، وفقا للأهداف التي أرسى أسسها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله.

مولاي حفيظ العلمي
وزير الصناعة والتجارة
والتكنولوجيات الحديثة

تقديم

تقديم

يحاول هذا الكتاب عبر النص والصورة أن يقرب القارئ الكريم من أشغال الندوة الدولية التي استضافتها مدينة طنجة في 27 ماي 2015 بقصر مولاي حفيظ، والتي خصصت لبحث موضوع **التراث اللامادي للمغرب** ودعمه لاقتصاد المملكة العريقة داخليا وخارجيا. وتجدر الإشارة أن هذه التظاهرة هي الأولى ببلادنا التي تخصص لهذا الموضوع، خارج الفضاء الأكاديمي، لما له من جدة وراهنية حيث بدأ العالم في السنوات الأخيرة يعطي أهمية للبعد اللامادي في إنتاج واحتساب الثروة، والذي يتجسد في عدد من المهارات والتقاليد الأصيلة التي تبلورت عبر الأجيال لدى الشعوب المتجذرة في التاريخ.

بهذا الخصوص نشأت «مؤسسة مفتاح السعد للرأسمال اللامادي» للاشتغال على الأبعاد الرمزية والقيم التي يختزنها التراث الثقافي اللامادي المغربي في كل مناحيه بهدف إبرازه وتثمينه، مسترشدة في ذلك بالخطاب الملكي السامي الذي ألقاه صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله بمناسبة عيد العرش لسنة 2014 الذي اعتبر أن «.. الرأسمال البشري اللامادي من أحدث المعايير المعتمدة دوليا لقياس القيمة الإجمالية للدول».

وقد أثمر مجهود ثلة من أعضاء المؤسسة وبشراكة متميزة واهتمام ودعم مادي ومعنوي من وزارة الصناعة والتجارة والإستثمار والإقتصاد الرقمي التي احتضنت العمل وأوكلت للمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية تأطيره والاستجابة لاحتياجاته، وبمشاركة فعالة ومتميزة من وزارة الثقافة. لقد تم تنظيم يوم حافل بالأنشطة الفكرية والورشات الفنية المبرزة للمهارات والحس المغربي الأصيل، إلى جانب أروقة علمية متميزة تبين من خلال الوثيقة والدلائل المادية مكانة المغرب تاريخيا وحضاريا كدولة ذات سيادة ونظام سياسي متميز في غرب المتوسط، إلى جانب بعض المنتجات المغربية العتيقة والمعاصرة المرتكزة على التكنولوجيات الحديثة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما احتوته الخيمة الصحراوية الرائعة من معروضات أنيقة تعكس تراث الصحراء تمثلت في اللباس والحلي والأثاث فضلا عن تقديم مأكولات من فن الطبخ تتلاءم تماما مع عالم اليوم. وقد اغتنمت فرصة تنظيم هذه المبادرة المتميزة للتأكيد على أن نشأة المغرب واستمراريته تكمن في ترسيخ الإمامة العظمى متجسدة في إمارة المؤمنين والمؤسسة الملكية الديمقراطية عبر الأحقاب والقرون والراعية لدولة الحق والقانون.

وقد تم جمع عروض كل المساهمات الفكرية التي حفل بها الملتقى، توخينا تقديمها باللغة التي ألقيت بها، كما نعرض للكلمة التكريمية التي قدمت خلال الندوة احتفاء بشخصيتين فكريتين من أبناء هذا البلد الأمين وهما، عميد المؤرخين المغاربة، الأستاذ الدكتور إبراهيم بوطالب والمؤرخة الدكتورة بهيجة سيمو، مديرة الوثائق الملكية.

كما يقدم الكتاب فكرة، من خلال ربورتاج مصور، عن الأمسية الفنية التي ختمت فعاليات الندوة الدولية الحافلة بالتعابير الموسيقية والكوريغرافية لمناطق المغرب المتنوعة، كان الهدف منها إبراز غنى الهوية المغربية بتعددها الثقافي من خلال روافدها، العربي والأمازيغي والحساني واليهودي والأندلسي والجبلي والصوفي، وتراث السهول الساحلية وغيرها، أشرفت على تنسيقه وإنجازه، طبقا للبرنامج المعد من طرف «مؤسسة مفتاح السعد للرأسمال اللامادي للمغرب»، الفنانة المقتدرة ليلى المريني.

إن «مؤسسة مفتاح السعد للرأسمال اللامادي للمغرب»، صاحبة هذه المبادرة، لتعتز بتقديم هذا العمل إلى القارئ الكريم، متوخية أن يساهم في سد بعض الفراغ في المكتبة المغربية، وتفتح آفاقا للعمل لتثمين التراث اللامادي المغربي. وتغتنم الفرصة لتجديد الشكر للسيد الوزير المحترم مولاي حفيظ العلمي، وزير الصناعة والتجارة والإستثمار والإقتصاد الرقمي، وللسيد وزير الثقافة الأستاذ أمين الصبيحي، ولمدير المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية السيد عادل المالكي الذي عمل على متابعة وتأطير كل مراحل التهييء عن كثب. كما تشكر الشخصيات الفكرية والمؤسساتية المشاركة في هذه الندوة ومنهم ضيوف المغرب المتميزين، الباحثة الدكتورة سوزان ميلر التي قدمت من سان فرانسيسكو، والعالم النيجيري المتألق الدكتور عبد الباقي لخضر.

ومن باب الاعتراف نذكر المؤسسات الرسمية التي واكبت هذا العمل منذ انطلاقته بتشجيعها ومشاورتها أحيانا وهي :

- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وعلى رأسه الدكتور نزار بركة؛
- وزارة الخارجية والتعاون بواسطة مديرية التعاون الثقافي وعلى رأسها الدكتورة لمياء الراضي؛
- المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية وعلى رأسه الدكتور توفيق ملين.

ولا يفوتنا شكر الشخصيات التي ثمنت هذه المبادرة لكنها لم تتمكن من حضورها لالتزامات مسبقة

كالدكتور هنري كيسنجر، عضو أكاديمية المملكة المغربية، والدكتور محمد يسف، رئيس المجلس العلمي الأعلى، والأستاذ محمد بنعيسى وزير الخارجية السابق.

ولا يفوتنا كذلك أن ننوه بالسيد جيا فرانكو، قنصل دولة ايطاليا الصديقة، الذي وضع قصر المؤسسات الإيطالية (قصرمولاي حفيظ)، هذه المعلمة التاريخية الرائعة، رهن إشارتنا بأثمنة تفضيلية، وذلك ليتسنى لطلبة المعاهد العليا والأساتذة والباحثين زيارة المعرض المقام بالمناسبة. ونشكر في هذا المقام أيضا السيد جون دافدسون، مدير معهد الهيئة الأمريكية للدراسات المغربية بطنجة.

وفي الأخير نتوجه بشكر خاص، للسلطة المحلية بطنجة وعلى رأسها السيد والي جهة طنجة تطوان المحترم الأستاذ محمد اليعقوبي، حيث ذللت لنا كل الصعاب ومهدت كل الطرق لتنجز هذه الندوة الدولية في أحسن الظروف. والشكر الموصول لجميع المديرين والموظفين السامين والأطر الشابة والتقنيين وأطر الصحافة والإعلام وكل من تحملنا إلى نهاية العمل بدون ملل ولا ضجر؛ والله يوفقنا جميعا لما فيه خير البلاد والعباد مسترشدين بالتوجيهات السامية لراعي الفكر والثقافة، أمير المؤمنين صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله ورعاه آمين.

رئيسة مؤسسة مفتاح السعد
للرأسمال اللامادي للمغرب
للا بدر السعود العلوي

الجلسة الافتتاحية

تقديم برنامج الندوة من طرف الدكتور مولاي يوسف العلوي

كلمة السيد مولاي حفيظ العلمي

وزير الصناعة والتجارة والإستثمار والاقتصاد الرقمي

من تقديم السيدة الكاتبة العامة للوزارة نيابة عن السيد الوزير

بسم الله الرحمن الرحيم

السيدة رئيسة مؤسسة «مفتاح السعد».

السيد الأمين الدائم لأكاديمية الحسن الثاني،

السادة الرؤساء، المدراء العامون، الدكاترة والأساتذة المحترمون

حضرات السيدات والسادة،

أود أن استهل كلمتي هاته بالترحيب بجميع المشاركين في هذا اللقاء وأتقدم بالشكر لكم على تلبية الدعوة لحضور الندوة الدولية حول «التراث اللامادي دعامة المغرب الصاعد».

كما أغتنم هذه المناسبة، لأتقدم بجزيل الشكر لمؤسسة «مفتاح السعد» والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية على المجهودات التي بذلاها من أجل تنظيم هذا اللقاء الهام.

كما أوجه شكري الخاص للشخصيات المغربية البارزة التي لبت دعوة المنظمين لإغناء هذه الندوة بمداخلاتهم القيمة وإسهاماتهم الرفيعة.

والشكر موصول أيضا لكل المؤسسات التي ساهمت في إعداد مختلف الأروقة التي تبرز بصورة واضحة أهمية وتعدد التراث اللامادي ببلادنا وبتجدره عبر التاريخ.

سيكون هذا اليوم، بحول الله، فرصة للتذكير بغنى وتنوع التراث اللامادي لبلادنا بمختلف مكوناته التاريخية والاقتصادية والثقافية والفنية، وإبراز الدور الذي يمكن أن يلعبه الاستغلال الناجع لهذا التراث في تنمية وبناء اقتصاد المغرب الصاعد.

كما تعد هذه الندوة مناسبة لإظهار التحديات والفرص التي يتيحها التراث اللامادي بالإضافة إلى التطرق لواقع ومستقبل اقتصاد المعرفة بالمغرب والاهتمام بالابتكارات التي تستمد قوتها من الموروث الثقافي للبلاد، وذلك عبر الورشات والأروقة التي تعكس الروح المغربية المبدعة والمهارات الفنية في مجموعة من المجالات المتعلقة بالمنتجات المحلية كالصناعة التقليدية والموضة والتصاميم والبحث والتنمية والصناعة التكنولوجية، التراث المعماري،...

حضرات السيدات والسادة،

لقد أكد جلالة الملك محمد السادس نصره الله في خطابه للأمة بمناسبة الذكرى الخامسة عشر لعيد العرش، أن النموذج التنموي المغربي بلغ درجة من النضج، تؤهل المملكة لاعتماد معايير متقدمة وأكثر دقة، لتقييم وقياس فعالية السياسات العمومية، وتحديد تأثيراتها الملموسة على حياة المواطنين، وأشار جلالته إلى أن الرأسمال البشري غير المادي يعتبر من أحدث المعايير المعتمدة دوليا، لقياس القيمة الإجمالية لثروات الدول. كما حدد جلالته المنطلقات الأساسية لتقييم الثروة الإجمالية للمغرب.

هذه التوجهات الملكية كانت نقطة إنطلاقة لدينامية جديدة انخرط فيها المغرب، ستساهم في تعزيز إرادة تسريع وتيرة التنمية، مع الحرص على استدامتها واستفادة الجميع من نتائجها، وكذا تمكين المغرب من نموذج اقتصادي واجتماعي وبيئي منسجم مع خصائصه.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد، أن المغرب يعتبر من بين البلدان القليلة التي قررت، بشكل استباقي، إطلاق مشروع ابتكاري للقيام بتقييم منتظم لثروتها الوطنية ورأسمالها اللامادي.

حضرات السيدات والسادة،

اسمحو لي أن أعرب عن قناعتي أن المقاولة المغربية تعتبر، بدورها، معنية برفع هذا التحدي، وأنه بإدماج هذه المقاولات للرأسمال اللامادي ضمن مؤشرات أداءها فإنها ستضاعف من حظوظ تطور إنتاجيتها وتحفيزها على الابتكار، كي تصبح أكثر كفاءة وتنافسية.

وفي هذا الصدد، لا يخفى عليكم أن رهان التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة لن يتحقق إلا عبر اقتصاديات تنافسية ترتكز بالأساس على تهيء المناخ المناسب للخلق والابتكار واستيعاب التطورات الفكرية والتكنولوجية المتسارعة من طرف الفاعلين الاقتصاديين عامة والمقاولات خاصة.

وهكذا، أصبح لتشجيع الابتكار دورا محوريا يمكن من تطوير الرأسمال اللامادي والمساهمة في تثمين منتوجات التراث المغربي، التي بادرت بلادنا إلى توفير إطار مناسب لحماية الإبداع وفقا لأعلى المعايير الدولية في مجال الملكية الصناعية.

وينعكس هذا المستوى الذي وصلت إليه بلادنا في هذا المجال من خلال التطور الإيجابي الذي تعرفه مؤشرات المغرب على المستوى العالمي، كما يتضح من خلال التقرير الشامل للابتكار لسنة 2014، والتي صنفت المغرب في الرتبة 51 عالميا في مجال إيداع براءات الاختراع الوطنية، والرتبة 44 في مجال إيداع العلامات الوطنية، والرتبة 18 بالنسبة للرسوم والنماذج الصناعية.

ومن أهم المؤشرات المتعلقة بالملكية الصناعية التي أصدرتها المنظمة العالمية للملكية الفكرية كان ترتيب المغرب كأول بلد في إفريقيا من حيث طلبات براءات الاختراع المودعة من المقيمين بحسب الناتج المحلي الإجمالي.

حضرات السيدات والسادة،

ساهمت كل هذه العوامل في بروز منتوجات وطنية مبنية على علامات تجارية قوية ونماذج ورسوم صناعية تمثل الطابع المغربي (Made in Morocco - صنع في المغرب)، وتربط التراث المغربي الأصيل بتقنيات الإبداع الحديثة وأساليب الإنتاج المتجددة وتجسد على أرض الواقع مدى تثمين التراث اللامادي للمغرب وضمان إستمراريته وتطوره.

وأخيرا، أتمنى لهذه الندوة كل النجاح، وفقنا الله وإياكم لما فيه الخير والسداد، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كلمة مؤسسة مفتاح السعد للرأسمال اللامادي للمغرب

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه

أصحاب السعادة السفراء وممثلوا الهيئات الدبلوماسية والثقافية الدولية.

السيدة الكاتبة العامة ونائبة وزير الصناعة و التجارة والإستثمار والإقصاد الرقمي

السادة العلماء والدكاترة والباحثون.

أيها الحضور الكريم :

قال الله تعالى في كتابه الكريم : ﴿ ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا ﴾

صدق الله العظيم.

وقال جلالة الملك محمد السادس نصره الله في خطاب العرش لسنة 2014 : «**يعتبر الرأسمال البشري غير المادي من أحدث المعايير المعتمدة دوليا لقياس القيمة الإجمالية للدول**». انتهى كلام صاحب الجلالة.

نرحب بالسيدات والسادة الحاضرين في هذه الندوة العلمية التي تنظم اليوم بمدينة طنجة حول موضوع «الرأسمال اللامادي للمملكة : ذخيرة للمغرب الصاعد»، والذي استلهمت فكرته من الخطاب الملكي السامي لعيد العرش 2014، حيث بادرت إلى اقتراحها «مؤسسة مفتاح السعد للرأسمال اللامادي للمغرب»، وقد حظيت الفكرة بقبول وترحيب السيد وزير التجارة والصناعة والاستثمار الرقمي، مشكورا فتم تنظيم الندوة بشراكة متميزة مع الوزارة والمكتب المغربي للحماية التجارية والصناعية (L'Ompic).

أيتها السيدات والسادة : لقد راكم المغرب باعتباره دولة عميقة الجذور في التاريخ إنجازات مادية كثيرة تشهد عليها حضارته المتألقة، وفي موازاة مع ذلك امتلك رصيدا هائلا من القيم الإنسانية والتجارب العلمية والخبرات التقنية والمهارات الفنية في مختلف المجالات، شكلت رأسماله اللامادي الذي جعل منه نموذجا للتعايش الديني والتواصل الإنساني والاستقرار الاجتماعي والسياسي ماضيا وحاضرا ومستقبلا.

وقد جاء اختيار مدينة طنجة لتنظيم هذه الندوة لأنها اعتبرت دوما فضاء للانفتاح والتواصل، ففيها كان توقيع المعاهدة المغربية الأمريكية سنة 1786 ميلادية التي كان المغرب بمقتضاها أول دولة تعترف بالولايات المتحدة الأمريكية. ومنها أعلن جلالة الملك محمد الخامس طيب الله ثراه يوم 9 أبريل 1947 ملامح الدولة المغربية الحديثة الساعية إلى الانعتاق من الاستعمار، والمحددة لاختياراتها الكبرى.

وبالفعل اختار المغرب منذ الاستقلال سبيل الحداثة لمسايرة التطور العالمي في تناغم تام مع الحفاظ على قيمه الدينية والوطنية. وكان إلى جانب ذلك حاضرا دوما في الأحداث الدولية الكبرى، ملتزما بالمواثيق الدولية ومنخرطا في مهام توطيد السلم العالمي.

وفي هذا الصدد سار المغرب في عهد المغفور له الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه من جملة ما سار فيه حيث قال رحمه الله في إحدى استجواباته الرائعة : (**إن التقدم يعني الحفاظ على ارث الماضي دون إهمال وعود المستقبل، دون غض الطرف لحظة عن التعاليم الإلهية التي لا ينسخها على مر الزمان ناسخ، أما الباقي فيكفي في شأنه ما للإنسان من قدرة على الفهم والمبادرة**) انتهى كلام المرحوم الحسن الثاني اسكنه الله فسيح جناته.

وبفضل السياسة الحكيمة والوعي المتبصر لجلالة الملك محمد السادس نصره الله أصبح المغرب ورشا مفتوحا للمشاريع التنموية الكبرى انطلاقا من اهتمام جلالته بالتنمية البشرية في أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بالموازاة مع ترسيخ القيم الديمقراطية وإرساء قواعد دولة الحق والقانون. ويكفي بلدنا فخرا أنه يحتضن أكبر ميناء بحوض البحر الأبيض المتوسط بمدينة طنجة، وأكبر محطة للطاقة الشمسية في العالم، واستطاع أن يربط كبريات مدنه بشبكة الطرق السيارة، وينهمك في إنجاز خط لأول قطار فائق السرعة في إفريقيا والعالم العربي سيربط بين الدار البيضاء وطنجة كمرحلة أولى. كما أنه يبذل قصارى جهوده للقضاء على الهشاشة الاجتماعية.

وفي إطار السعي إلى توطيد أركان التنمية الشاملة تميز المغرب بخصوصية في تدبير الشأن الديني، ترتكز على إمارة المؤمنين كمرجعية دينية ودستورية وعلى المذهب المالكي، مما جعل أساس النموذج المغربي في تدبير الشأن الديني هو الوسطية والاعتدال والتلازم بين الحفاظ على الثوابت الإسلامية ونهج الاجتهاد والانفتاح.

أيتها السيدات والسادة : لقد دعونا للمشاركة في هذه الندوة السيد هنرى كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق، وعضو أكاديمية المملكة المغربية، غير أنه تأسف عن الحضور نظرا لارتباطه بالتزامات سابقة. كما ننوه بالمناسبة بالاهتمام الذي أبدته إدارة التاريخ العسكري بالرباط بموضوع هذه الندوة.

وفي الختام لا بد من توجيه خالص عبارات الشكر والامتنان إلى السيد وزير الصناعة والتجارة والإستثمار والإقتصاد الرقمي، مولاي حفيظ العلمي ومساعديه النشطاء.

السيد رئيس محكمة النقض العليا

والسيد وزير الخارجية والتعاون

والسيد وزير الثقافة

والسيد الوزير رئيس المجلس الإقتصادي والإجتماعي

والسيد رئيس المجلس العلمي الأعلى

والسفارة الأمريكية بالرباط

والسفارة الإيطالية بالرباط

والسيد مدير المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية

ومديرية الوثائق الملكية.

وأكاديمية الحسن الثاني للبحث العلمي

ومعهد الدراسات الإفريقية

وأرشيف المغرب

ومديرية وكالة تنمية الأقاليم الصحراوية

والسلطات المحلية على رأسها السيد والي صاحب الجلالة على جهة طنجة – تطوان

وللسادة العلماء والدكاترة والباحثين المشاركين في هذا الملتقى العلمي.

وللسادة العارضين بمن فيهم بعض العوائل المغربية المحترمة التي ساهمت بدورها بذخائرها الخاصة وللصحافة الوطنية والأجنبية.

ولكل من ساهم من قريب أو بعيد في تنظيم هذه الندوة العلمية المتميزة.

مرحبا بكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الرأسمال اللامادي للمملكة ذخيرة للمغرب الصاعد

السيد مولاي عمر الفاسي الفهري

أمين السر الدائم لأكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات

رئيس الجلسة العلمية الأولى

بسم الله الرحمان الرحيم

أصحاب السعادة،

سيداتي سادتي،

أود في البداية أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى مؤسسة مفتاح السعد ورئيستها الشريفة للابدر السعود العلوي على هذه المبادرة وعلى تنظيم هذه الندوة حول «التراث اللامادي للمملكة المغربية : دعامة للمغرب الصاعد». كما أتقدم بالشكر لكل العلماء الأجلاء الذين لبوا الدعوة للمشاركة والمساهمة في أشغال هذه الندوة العلمية.

وبهذه المناسبة أريد أن أذكر بما جاء في خطاب العرش الأخير بمناسبة الذكرى الخامسة عشر لتربع صاحب الجلالة على عرش أسلافه الميامين، إذ شدد صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، على ضرورة اعتبار الرأسمال اللامادي في العملية التي تهدف إلى تقدير الناتج الداخلي

الخام للبلاد. ودعا جلالته إلى قياس القيمة الإجمالية للثروة المغربية بتسليط الضوء على قيمة التراث اللامادي للمملكة.

وبالفعل يعتبر المغرب من بين البلدان القليلة التي قررت، بشكل استباقي، إطلاق مشروع ابتكاري يهدف إلى تقويم منتظم لثروته الوطنية ورأسماله اللامادي.

وقام البنك الدولي بتقدير ثروات الأمم والأصول اللامادية بالاعتماد على مقاربة تختلف عن الطريقة التقليدية في تقدير ثروات الأمم والأصول اللامادية بالاعتماد على مقاربة تختلف عن الطريقة التقليدية في تقدير الناتج الداخلي الخام، كما تسمح بإجراء مقارنات بين الدول والتوفر على نظرة حول التموقعات الدولية لكل بلد على المستوى الإجمالي لثروته الوطنية وكذلك على مستوى قيمة مختلف مكونات هذه الثروة.

ومن خلال دراسة قام بها البنك العالمي تم تصنيف المغرب في المراتب الأولى على الصعيد الإفريقي، وبفارق كبير عن بعض دول المنطقة، إذا كان المغرب قد عرف تطورا ملموسا على مستوى خلق الثروة، فإن الواقع يؤكد أن هذه الثروة لايستفيد منها جميع المواطنين. لذا دعا صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إلى القيام بدراسة تسمح بتقييم جدْوى السياسات العمومية ومدى تأثيرها الفعلي على حياة المواطنين، بتعاون مع بنك المغرب، ومع المؤسسات الوطنية المعنية، وبتنسيق مع المؤسسات الدولية المختصة.

ويقصد من «التراث الثقافي اللامادي» في تعريف اليونسكو : الممارسات والتصورات وأشكال التعبير والمعارف والمهارات وكل ما يرتبط بها. وهذا التراث الثقافي اللامادي المتوارث جيلا عن جيل، تبدعه الشعوب من خلال الجماعات والمجموعات التي تشكلها، إنه ينمي لديها الإحساس بهويتها والشعور باستمراريتها، ويعزز من ثم احترام التنوع الثقافي والقدرة الإبداعية البشرية.

وعلى ضوء التعريف الوارد يتجلى «التراث الثقافي اللامادي» بصفة خاصة في المجالات التالية :

أ- التقاليد وأشكال التعبير الشفهي،

ب- فنون وتقاليد أداء العروض،

ج- الممارسات الاجتماعية والطقوس والاحتفالات،

د- المعارف والممارسات المتعلقة بالطبيعة والكون.

إن مشروع إحياء التراث الثقافي اللامادي، مشروع حضاري، يسعى إلى الحفاظ على خصوصية وهوية الشعوب، باعتبار أن التراث الثقافي اللامادي تراث هش وكثيرا ما يتعرض للتهديد بالانقراض بفعل التغيرات العميقة في الاقتصاد والسياسة، لذلك أصبح من الضروري وضع آليات لدعم هذا التراث وحفظ الهوية الثقافية لمغربنا.

إن الحفاظ على التراث اللامادي من الاندثار، واتخاذ التدابير اللازمة والعاجلة لجمع التراث الشعبي، وفق خطة منهجية أكاديمية، وقواعد علمية، في إطار حملة وطنية تغطي كافة التراب الوطني يفرض

اعتماد الطرق الحديثة المستخدمة، التي تسمح بالاستثمار الفعلي لصالحها، بهدف إعادة إحيائها والاستفادة منها وضمان دوامها.

من هنا جاءت أهمية هذه الندوة الدولية الموسعة التي أشرفت على تنظيمها مشكورة مؤسسة مفتاح السعد، التي ترأسها الشريفة للا بدر السعود العلوي، حول موضوع «التراث اللامادي للمغرب وأبعاده الدولية».

أصبح من المعروف أن المملكة المغربية تعد مركزا من مراكز الحضارات التي تقع في منطقة البحر الأبيض المتوسط، والتي تعتبر بدورها مهدا للحضارات الإنسانية حيث أقيمت عليها حضارات متعددة ومتنوعة، مما أدى إلى تنوع إرثها التاريخي والثقافي.

ومن هذا المنطلق ستحاول هذه الندوة إبراز أهمية التراث اللامادي للمملكة المغربية وعمقه الإفريقي وأبعاده الدولية من خلال الروابط الفكرية والدينية وكذلك الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي أبرمها المغرب.

وللامسة هذا الموضوع عن قرب يحضر معنا في هذه الجلسة ثلة من الأساتذة والعلماء والمفكرين الأجلاء، الذين سيتعاقبون على أخذ الكلمة في موضوع هذه الندوة، كل واحد من زاوية اختصاصاته واهتماماته. وهم على التوالي الدكتور والعالم الكبير والمقتدر الفاضل المحترم السيد محمد يسف، الكاتب العام للمجلس العلمي الأعلى، والدكتور والمفكر والباحث المتألق سيدي عبد الحق لمريني، مؤرخ المملكة المغربية والناطق الرسمي باسم القصر الملكي، والأستاذة سوزان جيلسون ميلير Susan Gilson Miller الباحثة الأمريكية المرموقة المتخصصة في التاريخ الحديث لإفريقيا الشمالية والبحر الأبيض المتوسط، والدكتور الخضر بن عبد الباقي محمد، مدير المركز النيجيري للبحوث العربية، والأستاذ مولاي إسماعيل العلوي، رئيس اللجنة الوطنية للحوار الوطني حول المجتمع المدني.

كلمة السيد إدريس خليفة

عضو المجلس العلمي الأعلى،

نيابة عن الأمين العام للمجلس العلمي الأعلى السيد محمد يسف

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة السلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين،

وبعد

فإني أحضر في هذه الندوة الطيبة المباركة نيابة عن السيد الأمين العام للمجلس العلمي الأعلى الدكتور محمد يسف الذي انتدبني للحضور، والذي يثمن هذه الندوة نظرا لأهميتها العلمية والثقافية والاجتماعية وما لها من مردودية منتظرة إن شاء الله على الصعيد الوطني والثقافي العام. ثم أشكر بدوري مؤسسة مفتاح السعد ورئيستها الفاضلة المحترمة السيدة الشريفة بدر السعود العلوي على تكرمها باستدعاء بعض الأعضاء من المجلس العلمي الأعلى كما ذكر فضيلة الأمين العام العلامة الدكتور محمد يسف.

إن الموضوع الذي تتطرق إليه الندوة موضوع مهم جدا، ويدخل في أفق التنمية البشرية والتطوير الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمغرب بتوجيهات من مولانا أمير المؤمنين صاحب الجلالة الملك سيدي محمد السادس الذي عني بالموضوع الذي تشتغل عليه الندوة، وذكره في خطاب العرش للسنة الفارطة على أساس أن الثروة ثروتان، ثروة مادية وثروة غير مادية.

والثروة المادية يشتغل بها الناس وهي ظاهرة للعيان، وهي أنشطة يومية يمارسها المغاربة جميعا وتمارسها الإدارة التي تدير المغرب وتظهر آثارها في عدد من المنتجات.

لقد حقق المغرب بحمد الله تطورا هائلا في هذا الميدان، تشهد بهذا المؤسسات التي أخرجها عصر الاستقلال منذ عهد أمير المؤمنين محمد الخامس طيب الله ثراه إلى عهد مولانا أمير المؤمنين محمد السادس أعزه الله ونصره.

والموضوع داخل في إطار إمارة المؤمنين لأن إمارة المؤمنين هي عبارة عن رياسة عامة للدين والدنيا؛ فالملك أمير المؤمنين يشتغل بأمور الدنيا من الناحية التنظيمية ومن ناحية حماية التراب والحفاظ على الوطن والدفاع عنه، والاهتمام بمختلف أمور الشعب، والاهتمام كذلك بالرقي الاجتماعي وبالجانب الروحي الذي هو جانب مهم وكبير وأساسي في إمارة المؤمنين.

فهذا الجانب الروحي والجانب العقلي هو ما يدخل أساسا في الرأسمال غير المادي، الرأسمال غير المنظور، ولكنه موجود ومؤثر وله ارتباط بالجانب المادي يوجهه ويسنده ويضع ضوابطه وقواعده ويريد له أن يصل إلى غاية الرقي والتطور. فهذا الجانب غير المنظور، الجانب الفكري أو كما يسمى كذلك الجانب غير الملموس نشهده في الأخلاق، وفي القيم، وفي الثقافة والعادات، كما أن جانبا أساسيا منه موجود في الدين، موجود في هذه الشريعة الربانية التي أنزلها الله سبحانه وتعالى على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، والتي آمن بها المغاربة مند عصور، هذا الجانب مهم جدا في ثقافتنا نظرا لأن العالم الحديث يهتم بأمر مهم هو قضية العقيدة، فالعالم مشغول بالعقيدة. التحركات التي نراها في الجانب الديني هي تحركات في نطاق العقيدة سواء سميناها باسم هذا المذهب أو اسم ذلك المذهب، والمغرب من ناحيته كان له اختيار جليل، اختيار دقيق، اختيار مفيد، اختيار عملي، حينما توجه إلى كتاب الله سبحانه وتعالى وإلى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وإلى المذهب المالكي والعقيدة الأشعرية وإلى التصوف السني وإلى إمارة المؤمنين، فهذه المكونات الروحية والثقافية هي التي وحدت المغرب ومكنته من أن يكون قويا وأن تظهر قوته هذه في عدد من المجالات، في المجال التاريخي نعرف الدول والإمبراطوريات المغربية، الأدارسة والمرابطين والموحدين والمرينيين والسعديين والعلويين. وفي المجال الثقافي احتفظ المغرب باستقلاله، وقبل العصر الحديث، قبل دخول الأوروبيين إليه، وذلك لأنه كان متماسكا من هذه النواحي. إذن الجانب الروحي وهذا التراث الروحي هو الذي، يتجلى في إمارة المؤمنين ويتجلى في توجهات إمارة المؤمنين خاصة في الحفاظ على هذه الثوابت الدينية الثمينة القيمة وعدم إضاعتها.

نحن فيما يتعلق بالمجال الديني متميزون، ولكن للأسف الشديد أن العصر الحديث جاء بتياراته سواء كانت تيارات وافدة من الغرب أو التيارات القادمة من الشرق، وهي تيارات خطيرة فأصبحت تبعد هذا

المجال الديني المغربي وتحاول أن تمد جذورها إلى هذه التربة المغربية الطيبة الوطنية، لهذا فكل تقييم فيما دعا إليه جلالة الملك ينبغي في المجال الروحي أن يكون مهتما بهذا الميدان لأنه مرتبط بالميادين المادية يوجهها، ويؤثر فيها، ويظهر هذا في علاقاتنا الاجتماعية، ولهذا الجانب كذلك أثر على وحدتنا الوطنية لأن هذه الثوابت الدينية تجمعنا تاريخيا، جمعتنا تاريخيا بالصحراء وجمعتنا تاريخيا بإفريقيا وجمعتنا بأوربا. والتراث العربي الإسلامي في هذا المجال تراث كبير، سواء كان ذلك في مجال علوم شرعية كالتفسير والحديث والفقه والفتوى، أو كان ذلك في الجوانب المادية الأخرى مثل الهندسة والرياضة والعلوم التي صارت تسمى الآن علوما حديثة.

إن العناية بالرأسمال غير المادي تعني العناية بالتعليم، العناية بالقضاء، العناية بحقوق الإنسان، والعناية برفع المستوى الاجتماعي لأمتنا وشعبنا. ولهذا فإن هذا الجانب ينبغي أن يدرس ويحصر ويحقق، وأن تظهر آثاره في الأعمال مثل الأعمال التي دل عليها هذا المعرض الجميل والرمزي الكبير الذي أقامته مؤسسة مفتاح السعد ضمن فعاليات هذا الملتقى.

إنني باسم الأستاذ محمد يسف أحييكم، أحيي هذه التظاهرة الجليلة النبيلة وأسأل الله سبحانه وتعالى أن يحفظ مولانا أمير المؤمنين وحامي الملة والدين، ويبارك جهوده العظيمة في جميع المجالات، وينصره نصرا مبينا، ويبارك في سمو ولي عهده الأمير مولاي الحسن، وصنوه السعيد المولى الرشيد وسائر أفراد الأسرة الملكية الشريفة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

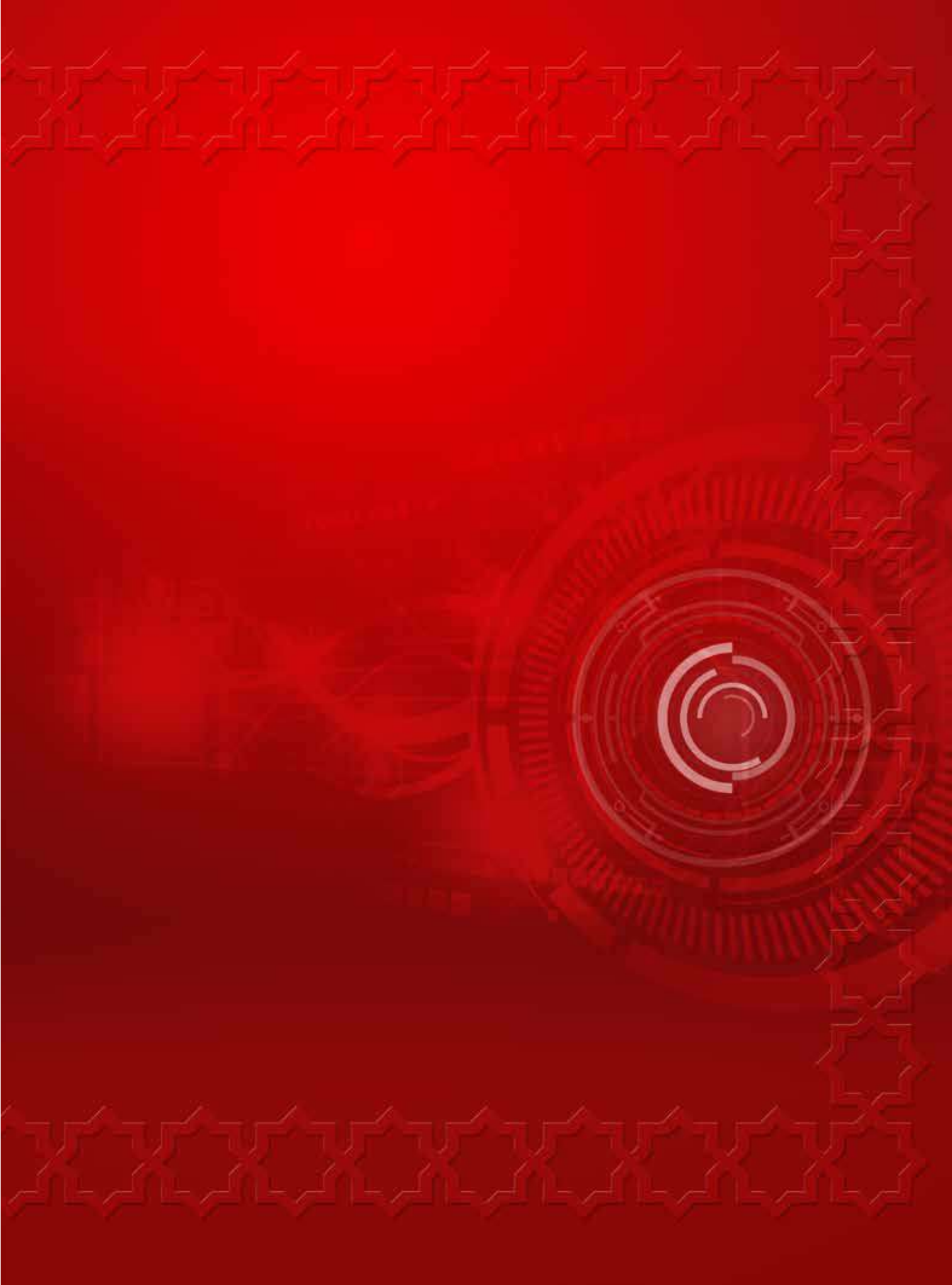

الجلسة العلمية الأولى

دور رأس المال غير المادي في التنمية البشرية

الأستاذ عبد الحق المريني

مؤرخ المملكة والناطق الرسمي باسم القصر الملكي العامر ومحافظ ضريح محمد الخامس

ألقتها بالنيابة عن السيد عبد الحق المريني السيدة بدر السعود العلوي

رئيسة مؤسسة مفتاح السعد للرأسمال اللامادي للمغرب

كلما أثيرت قضية رأس المال غير المادي - أي التراث الوطني - إلا وتبادر إلى الذهن الموروث الثقافي والحضاري للدولة، وهذا ما يدفع بأولي أمرها إلى التفكير في إصلاح كل قطاعاتها المهتمة بالموروث الثقافي والفكري والمحافظة عليه وتخليده للأجيال القادمة. وقد بدأ الاهتمام بهذا الموروث اهتماما خاصا في بلادنا ابتداء من أواسط القرن العشرين استجابة لرغبة كثير من المؤسسات الثقافية العالمية كمنظمة اليونسكو التي تعنى بمجالات التربية والعلوم والثقافة والتراث على الصعيد الدولي، وتعرض قراراتها على كافة الدول والشعوب للعناية بكل ما هو موروث ثقافي واجتماعي غير مادي، الذي تحتضنه بلادهم من أدب شفوي وتراث قصصي شعبي، وأساطير، وعادات، وتقاليد وأعراف، وسلوك، وفنون شعبية، وصناعات يدوية تقليدية، وتحف معمارية، وعادات أسرية، وطقوس خاصة بالأفراح والأقراح

وبالمناسبات الدينية، وفنون الطبخ الأصيل، والطرز والحياكة، وأنماط احتفالية وفرجوية وموسيقية وغنائية، وكافة المهارات الموروثة عن الأجداد والأجيال السالفة، التي تشكل عبر العصور الهوية الوطنية التي يجب أن تنفتح على الهويات العالمية الأخرى.

وقد انضم المغرب إلى اتفاقية اليونسكو الصادرة في هذا الشأن التي تم إبرامها سنة 1970، والمتعلقة بالتدابير الواجب اتخاذها لمنع الملكية الشخصية لكل ما تملكه الدولة من قطع أثرية، وبنايات تاريخية أو أي تراث ثقافي ثمين كالمخطوطات والوثائق والنقود التاريخية، والتحف الفنية العتيقة.

كما صادق المغرب على الاتفاقية من أجل المحافظة على التراث الثقافي اللامادي أثناء انعقاد الجمعية العامة لليونسكو سنة 2003، وتم التوقيع عليها من طرف المغرب سنة 2006. وبذلك شرع المسؤولون عن التراث غير المادي في بلادنا بحملة علمية واسعة، لإحصاء المواقع والمعالم الأثرية، والمنجزات العلمية التاريخية، وأطلال المؤسسات القديمة الدينية والعلمية، وتسجيلها في قائمة روائع التراث الثقافي البشري اللامادي بالمغرب.

وما أن مرت بضع سنوات على هذا العمل الهام حتى فاز المغرب باعتراف منظمة اليونسكو بمجموعة من المآثر، والمدن العتيقة كمدينة فاس، والمواسم الجهوية، وطرق التنمية الفلاحية، والمواقع التاريخية كساحة جامع الفنا مثلا بمدينة مراكش، وموسم طانطان، وتقاليد زراعة شجر الأركان، ومهرجانات الفروسية التقليدية وغيرها، كتراث إنساني.

وهكذا، يكون المغرب الغني بتنوعه البشري والسلالي والثقافي والتاريخي والجغرافي والعقائدي قد أبان على تشبثه بتراثه الثقافي الحضاري غير المادي، الذي يجب أن يوفر له جميع الوسائل المادية والبشرية للعناية به، وتنميته والمحافظة عليه والاهتمام بكل مظاهره وفضاءاته، وإقراره كمادة في المنظومة التربوية التعليمية، وإنشاء مسالك له داخل الجامعات المغربية وفي مراكز البحث العلمي، وإيلائه المكانة اللائقة به في النسيج الاجتماعي والثقافي محليا وجهويا ووطنيا، حتى يمكن أن يجعل منه رافدا مهما من روافد التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتشجيع المواطنين كافة على التجاوب معه، وتطويره إلى ما هو أجمل وأبهى.

وقد أشار صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده في خطاب عيد العرش المجيد لسنة 2014، في موضوع التنمية الشاملة بقوله :

﴿وخلال تسعينات القرن الماضي بدأ العمل باحتساب الرأسمال غير المادي، كمكون أساسي للثروة قبل أن يتم اعتماده رسميا كمعيار علمي منذ سنة 2005، من طرف البنك الدولي، ويرتكز هذا المعيار على احتساب المؤهلات التي لا يتم أخذها بعين الاعتبار من طرف المقاربات المالية التقليدية. ويتعلق الأمر هنا بقياس الرصيد التاريخي والثقافي لأي بلد إضافة إلى ما يتميز به من رأسمال بشري واجتماعي، والثقة والاستقرار، وجودة المؤسسات، والابتكار والبحث العلمي، والإبداع الثقافي والفني وجودة الحياة والبيئة وغيرها﴾.

LES JUIFS DU MAROC EN AMAZONIE

Susan GILSON MILLER
Prof. University of california, Davis - USA

L'émigration à l'étranger a toujours constitué un aspect important de l'économie marocaine ainsi qu'une composante majeure de la vie culturelle au Maroc. Longtemps avant d'être établis dans le quartier de Belleville à Paris, les émigrés marocains contribuèrent à la gloire d'Al-Andalus, Léon L'Africain enchanta la cour du Pape Léon X à Rome, alors que d'autres édifièrent les quartiers Al-Maghariba du Caire et de Jérusalem. Qu'ils soient franco-marocains, marocains belges, anglo-marocains, ou autres, les marocains d'identité plurielle sont un atout important pour leur pays, et leur valeur est incontestable. Ceux-ci représentent non seulement une source économique, politique et sociale vitale, mais aussi un capital culturel d'autant plus irremplaçable qu'il est difficile à mesurer.

Je parle aujourd'hui d'une émigration importante qui a eut lieu au dix-neuvième siècle à partir de Tanger en direction de l'Amérique du Sud. J'ai fait ce choix car il s'agit d'un sujet relativement peu connu et absent des livres d'histoire, mais il

est néanmoins significatif à plusieurs égards, tout en étant née dans cette belle ville de Tanger. A la fin du dix-neuvième siècle, des centaines de jeunes juifs de Tanger et Tétouan partirent pour l'Amérique du Sud, espérant trouver travail et richesse. Ils comptaient rencontrer dans les jungles de l'Amazone la bonne fortune qui s'était dérobée à eux dans leur pays pour des raisons diverses. Comme il est le cas pour la plupart des émigrants, ils subissaient un phénomène de répulsion et d'attraction, qui les faisaient quitter leur pays d'origine en raison de circonstances difficiles tout en les poussant vers de nouveaux horizons dans l'espoir d'améliorer leurs chances dans la vie.

Quelle fut la cause de cette émigration? Quels furent les facteurs sociaux, économiques et culturels qui l'expliquèrent? Quels en furent les effets sur les juifs de Tanger, sur la démographie et l'écologie de la ville, et sur l'économie marocaine dans son ensemble? Comment ce mouvement migratoire changea-t-il l'imaginaire de ceux qui partirent, et comment façonna-t-il les attitudes et le comportement de ceux qui restèrent? Finalement, pourquoi cette émigration a-t-elle été oubliée?

Les causes de cette émigration des juifs du nord du Maroc vers l'Amazonie il y a environ une centaine d'années sont bien connues. A la fin du 19ème siècle, le Maroc connut une période de stagnation économique qui se traduisit par une baisse des salaires et une pauvreté généralisée parmi les hommes de la classe ouvrière, qu'ils fussent juifs ou musulmans. La pénurie d'emplois créa une crise dans la société tangéroise, particulièrement parmi la population juive qui s'élevait à plusieurs milliers. Celle-ci survenait précisément dans une période d'attentes croissantes nées grâce à l'avènement de nouvelles opportunités dans l' éducation des jeunes filles et jeunes garçons juifs. En 1864, les écoles françaises de l'Alliance Israëlite Universelle (AIU) ouvrirent leurs portes à Tanger et Tétouan, introduisant la jeunesse à un monde soudain élargi. A l'école, on leur enseignait à bien parler le français et l'espagnol, ainsi que la géographie et l'histoire, tout en leur apprenant les usages du monde. Leurs attentes grandissaient aussi, grâce aux leçons de morale prodiguées par leurs maîtres, dont beaucoup venaient d'Europe. Au terme des sept ans que duraient l'école, ils cherchaient du travail dans le secteur commercial à Tanger, mais n'y rencontraient que déception, car il n'y avait pas suffisamment d'emplois dans les banques et les salles de comptables pour satisfaire la demande. Une jeunesse oisive et sans travail serait ainsi dans les rues de Tanger, au grand désespoir des pères tangérois. Le problème s'aggrava lorsque la population masculine des villes de l'intérieur telles que Fès et Marrakech, afflua dans les villes côtières à la recherche de travail, exacerbant la concurrence pour des emplois qui se faisaient rares. Seule l'émigration offrait une solution à cette

surabondance de main-d'œuvre. En réponse à cette crise, les juifs de Tanger lancèrent avec l'aide de l'AIU une vaste initiative pour envoyer les jeunes hommes juifs à l'étranger en promouvant l'émigration et subventionnant le prix d'un aller simple en Amérique du Sud.

Pourquoi cette dernière fut-elle la destination de choix de ces émigrants juifs tangérois? D'abord, leurs affinités avec le monde hispanophone s'explique par leur connaissance de la Haketiya, le dialecte oral des juifs du nord du Maroc. Deuxièmement, les juifs en général gravitaient vers les métiers du commerce : ils étaient souvent marchands itinérants ou petits commerçants. Pendant des centaines d'années, les juifs marocains sillonnèrent les routes de l'intérieur du Maroc, colportant des biens d'un village à l'autre. Au 18ème siècle, leurs activités commerciales s'étendaient dans tout le bassin méditerranéen. Les commerçants juifs marocains établis à Londres, Liverpool, Manchester, Gibraltar, Livourne, Oran, Le Caire et Jérusalem étaient les maillons de vastes réseaux commerciaux basés sur la richesse et la compétence familiales. Le commerce était au cœur de la vie du juif du Maroc, qui s'en remettait à ses capacités commerciales, son accès facile au crédit, son aptitude à prendre des risques ainsi que son absence d'appréhension pour les voyages. Par conséquence, les juifs furent parmi les pionniers de l'économie moderne au Maroc.

Après les années 1860, les juifs du Maroc traversèrent l'Océan Atlantique en direction du Nouveau Monde. En 1866, la British "Booth Line" ouvrit une ligne régulière allant de Tanger à Lisbonne et Brésil. Le voyage durait trois semaines. Soudain, l'émigration au Brésil devint une option viable. Une fois débarqués, les nouveaux arrivants contactaient les membres de leur famille déjà sur place. Ils se servaient de prêts ou de leur propre argent pour acheter un stock de marchandises et établir un négoce. Lorsque la concurrence devenait trop intense dans les grandes villes, ils s'engageaient dans la jungle jusque dans des territoires encore vierges, le long du vaste réseau du fleuve Amazone qui s'enfonçaient pendant des kilomètres au cœur du pays, jusqu'à des lieux tels que Carmeta, Obidos, et Manaos au Brésil, et Iquitos au Pérou.

Ce commerce fluvial s'établit autour du caoutchouc, et les juifs de Tanger bénéficièrent sans conteste du boum international dans le commerce du cette matière première à la fin du 19ème siècle. Portée par la mode cycliste des années 1870, ainsi que par l'arrivée de l'automobile dans les années 1890, la demande pour les pneus en caoutchouc s'accrût, et la soif internationale pour ce matériau devint insatiable. La source principale de caoutchouc se trouvait dans le bassin amazonien, où il était récolté par des Indiens exploitant l'arbre et apportant les

énormes pelotes de caoutchouc brut sur les rives du fleuve. Là, les marchands ambulants se déplaçant en canoë échangeaient le caoutchouc contre des produits finis tels que couteaux, couvertures,hâches à main et casseroles. Après des mois de navigation en pirogue en amont et en aval du fleuve, le commerçant juif se rendait à un port où un intermédiaire, souvent juif marocain lui-aussi, recevait les biens en acompte et lui fournissait un nouveau stock de marchandises qu'il échangeait à son tour à l'étape suivante. Fondés sur la confiance réciproque minimisant le risque de fraude souvent présent dans ce type de transaction, les liens familiaux et amicaux de ces hommes tous venus du même pays étaient essentiels à la bonne circulation des marchandises. Progressivement, le marchand amassait une réserve de liquidités chez son fournisseur, réalisant de la sorte un profit.

Comme les émigrants marocains d'aujourd'hui en Europe, les émigrés de l'Amazonie au 19ème siècle entreprirent bientôt la traversée de l'océan dans les deux sens, revenant au Maroc à intervalles réguliers pour apporter argent, chercher femme ou fêter des évènements familiaux. Ils rapportèrent de leurs voyages des histoires fabuleuses, encourageant d'autres à les rejoindre. Émigrer devint plus désirable grâce aux nombreuses cartes postales, lettres et photographies, et autres souvenirs exotiques expédiés à Tanger et exacerbant la fièvre amazonienne. Le nombre exact de juifs du sexe masculin du nord du Maroc qui quittèrent leur pays pour l'Amérique du Sud est difficile à connaitre, mais il y en eut sans doute des centaines, voire des milliers. Selon un témoignage, en 1895 il ne restait quasiment plus de jeunes hommes de plus de dix-huit ans à Tétouan. Toute famille juive comptait un membre en Amérique du Sud, de sorte que les foyers n'étaient souvent composés que de jeunes filles et de personnes âgées.

L'impact de cet exode sur ceux qui demeurèrent fut profond. Aussitôt que le jeune immigré eut amassé un certain capital, il envoyait des versements à sa famille, améliorant ainsi de façon radicale leur situation économique. Chaque jour, il y avait foule devant les bureaux de poste du Socco Chico, car chacun attendait colis, lettres et mandats postaux (ersalas) en provenance d'Amérique du Sud. Bientôt les effets de cette nouvelle richesse se propagèrent à tous les aspects de la société. Disposant à présent d'argent pour leur trousseau, les jeunes femmes avaient de meilleures chances de se marier. Le degré d'alphabétisation était à la hausse et la bienséance sexuelle mieux respectée lorsque les jeunes filles quittaient le service domestique pour demeurer à l'école. La richesse introduisit de nouveaux goûts, modifiant ainsi la culture matérielle-tables de salle à manger, lampes, lits, casseroles et poêles en métal, horloges, armoires, et même des pianos à queue, devinrent le mobilier courant du foyer juif de classe moyenne.

La vie commerciale se développa: les petites boutiques devinrent des grands magasins; la valeur de l'immobilier augmenta, on construisit de nouvelles rues comme la rue de Tétouan à Tanger, et on planifia le Boulevard Pasteur. Les immeubles longeant le boulevard furent financés par les bénéfices engendrés par le commerce du caoutchouc. Munis de passeports étrangers obtenus au cours de leurs voyages, les immigrés devinrent des protégés des puissances étrangères, bénéficiant de la protection d'un gouvernement occidental, et échappant aux lois locales, au regret des autorités marocaines. Autrement dit, l'émigration transforma la vie juive à tous les niveaux, améliorant les conditions de vie, proposant de nouvelles opportunités d'éducation, et créant des rapports d'égalité avec leurs voisins musulmans.

Cette prospérité se paya au prix fort. Les richesses de l'Amazonie ne furent pas extraites sans peine, et plusieurs jeunes hommes furent sacrifiés. Nombreux de ces aventuriers rencontrèrent la maladie, la perte de points de repères, la nostalgie, le danger, voire la mort. Le cimetière juif d'Iquitos est rempli de tombes de fortune. La nature de cette jungle sauvage hantait l'imaginaire du jeune immigré : tigres féroces et jaguars surgissaient à l'improviste, boas constricteurs géants étaient suspendus des arbres, tuant d'un coup de queue, crocodiles préhistoriques et tortues géantes étaient tapis dans les rivières, la nuit, chauve-souris vampires descendaient des arbres en silence pour sucer le sang du dormeur, tapirs immenses pouvaient renverser les canoë et faire sombrer son contenu. Tous ces dangers étrangers menaçaient le gagne-pain et le bien-être de notre infortuné voyageur de commerce. Bien des années plus tard, confortablement assis dans leurs petites échoppes de la rue des Siyaghines, les anciens immigrés racontaient encore les histoires terrifiantes de leurs rencontres avec les bêtes sauvages de la jungle amazonienne.

Cependant, il n'y avait pas que dangers et privations. Ces immigrés gardaient un certain respect de soi et demeuraient attachés aux usages d'une vie civilisée, en particulier ceux qui se rapportaient à la piété et à la pratique de la religion juive. Parfois, ils retrouvaient des amis du vieux pays le plus souvent par hasard ou après s'être donnés rendez-vous. Un lien d'identification sympathique soudé par une souffrance commune avec son coreligionnaire éveillait chez chacun des sentiments mis en veilleuse durant les mois d'errance sur les vastes rivières de l'Amazonie. Car le voyageur de commerce juif se distinguait des autres par ses réseaux de soutien moral et ses liens de solidarité rapportés de sa terre natale et lui insufflant de la force dans les moments difficiles.

Le rassemblement le plus important avait lieu à l'occasion de Yom Kippour, le jour du Grand Pardon. En cette date, les juifs du Maroc se réunissaient de

toutes les parties de l'Amazonie pour prier ensemble en un lieu préalablement établi. Abraham Pinto écrivit comment il retrouva son frère en un emplacement près de la rivière où il construisirent une petite case; grâce aux livres de prières rapportés de chez eux, ils lisent le service de Kippour ensemble. Ce rituel était significatif à plus d'un titre: il était l'occasion de renouveler leurs liens sociaux, de réaffirmer leur foi, et d'entériner la souffrance et la rédemption au cœur de l'expérience amazonienne. Isaac Pisa, enseignant à l'AIU, écrivit que ces jeunes hommes furent les "martyrs de la civilisation», qui sacrifièrent santé et jeunesse, retardèrent leur mariage, et vécurent dans la solitude et les privations pour le plus grand bien des autres.

D'ordinaire, l'émigration est un processus complexe impliquant l'abandon d'une identité et le revêtement d'une autre; souvent, ce phénomène implique un transfert de loyautés, apprendre une nouvelle langue, et subir une métamorphose culturelle, de sorte que l'on se coupe de son passé pour commencer une vie nouvelle. Cependant, les juifs du nord du Maroc qui partirent pour l'Amérique du Sud au 19ème siècle ne firent pas ce genre de coupure. Leur déplacement fut circulaire, et leur retour à Tanger-à condition de survivre aux accidents et à la maladie- était quasiment certain. Départs et retours répétés ne brisèrent pas ce lien. Comme nombre de marocains vivant aujourd'hui en diaspora, ces juifs du nord du Maroc n'oublièrent pas leurs familles et amis, mais renouvelèrent au contraire leurs rapports avec eux par le rite du retour. Ils introduisirent au sein de la communauté juive la notion selon laquelle l'émigration était une transition logique qui, loin d'atténuer leur appartenance à leurs origines, la rendait au contraire plus forte. Finalement, notons que leur expérience vieille de plus de cent ans illustre bien cette idée contemporaine que les marocains résidant à l'étranger constituent une source de capital économique, social et culturel majeure du trésor national.

Traduction en français...

Dr. Yaelle azagury
Sgmiller@ucdavis.Edu

اليهود المغاربة في الأمازون

الأستاذة سوزان جلسون ميلر

جامعة كالفورنيا دافيس – الولايات المتحدة الأمريكية

شكلت الهجرة إلى الخارج دائما مظهرا مهما للاقتصاد المغربي كما أنها مكون أساسي للثقافة بالمغرب منذ مدة طويلة. فقبل استقرار المهاجرين المغاربة في حي بلفيل بباريس بمدة طويلة نجد أسلافهم قد ساهموا في تألق الأندلس، كما نجد أن ليون الإفريقي أو الحسن الوزان، قد أبهر البلاط البابوي (البابا العاشر بروما)، فيما آخرون شيدوا حي المغاربة بكل من القاهرة والقدس.

فسواء كانوا فرنسيين مغاربة أو مغاربة بلجيكيين أو مغاربة انجلترا أو غيرهم، فإن المغاربة بهويات متعددة هم قوة مهمة بالنسبة لبلدهم وأن قيمتهم لا يمكن الشك فيها إذ يمثل هؤلاء، ليس فقط مصدرا اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا حيويا، ولكن أيضا رأسمالا ثقافيا لا يمكن الاستغناء عنه، كما أنه يصعب قياسه.

أتحدث اليوم عن هجرة مهمة حدثت في القرن التاسع عشر انطلاقا من مدينة طنجة في اتجاه أمريكا الجنوبية، وقد اخترت البحث في هذا الموضوع، غير المعروف نسبيا، إذ تخلو منه كتب التاريخ لكنه ذو دلالات على عدة مستويات، المدينة الجميلة طنجة. فعند نهاية القرن 19 هاجر عدة مئات من الشباب اليهود المغاربة من مدينتي طنجة وتطوان إلى أمريكا الجنوبية، لقد كانوا يتوقون إلى الحصول على العمل والثروة في أدغال الأمازون التي لم يجدوها في بلدهم المغرب لأسباب عديدة، كما هو الحال بالنسبة لمعظم المهاجرين، إذ عانوا من مظاهر الإقصاء والنفور من جهة، كما أن عوامل الجذب والتطلع إلى آفاق جديدة لتحسين ضروف عيشهم من جهة أخرى كانت دافعا وراء هجرهم لبلدهم الأصل.

فما هي أسباب هذه الهجرة ؟ وما هي العوامل الاقتصادية والثقافية التي كانت وراء ذلك ؟ وما هي التأثيرات التي أحدثتها هاته الهجرة على المستوى الديمغرافي والإيكولوجي لمدينة طنجة وعلى مستوى الاقتصاد المغربي برمته ؟

كيف ستغير حركة الهجرة هاته متخيل الذين هاجروا ؟ وكيف ستعدل مواقف وسلوكات الذين مكثوا في بلدهم ؟ وأخيرا كيف تم نسيان هذه الهجرة ؟

يمكن القول إن دوافع هجرة يهود شمال المغرب إلى الأمازون منذ ما يزيد عن المائة سنة تقريبا هي دوافع معروفة، ففي أواخر القرن 19 عرف المغرب فترة جمود اقتصادي كان له انعكاس على الدخل بسبب انخفاض الأجور، مما زاد من مستوى الفقر في أوساط العمال سواء كانوا مسلمين أو يهوداً. إن نذرة فرص الشغل خلقت أزمة في وسط المجتمع الطنجي، خصوصا في أوساط الساكنة اليهودية والتي وصل عددها إلى عدة آلاف. وقد أثر ذلك خصوصا في فترة تزايدت فيها انتظارات شباب الطائفة اليهودية المغربية بفضل بروز فرص جديدة في تربية الفتيات والفتيان اليهود. ففي سنة 1864 ستنشأ المدارس الفرنسية للرابطة الإسرائيلية العالمية بكل من طنجة وتطوان، مما سيفتح فجأة للشباب عالما

أرحب. في المدرسة، سيتعلمون اللغات الفرنسية والإسبانية وسيتفتحون على الجغرافيا والتاريخ إلى جانب الاطلاع على تقاليد وأفكار من العالم.

ستكبر طموحات هؤلاء ألشباب أيضا بفعل دروس الأخلاق التي تلقونها على يدي معلمين أتوا من أوروبا عند نهاية فترة الدراسة التي تدوم 7 سنوات وبعدها يبدأون في البحث عن الشغل في قطاع التجارة بطنجة. لكن، غالبا ما كانوا يصابون بخيبات الأمل لندرة فرص الشغل في الأبناك وفي مكاتب المحاسبة التي لم يكن بمقدورها تلبية الطلبات المتزايدة.

لقد كانوا شبابا بدون عمل يجوبون أزقة طنجة وتفاقم الوضع عندما توافد شباب من المدن الداخلية كفاس ومراكش على المدن الساحلية بحثا عن العمل، مما يذكي المنافسة على فرص الشغل النادرة أصلا. الهجرة وحدها قدمت حلولا لهذه الوفرة في اليد العاملة. وجوابا على هذه الأزمة سيقوم يهود طنجة بمساعدة الرابطة الإسرائيلية العالمية بمبادرة واسعة لأجل إرسال الشباب اليهود إلى الخارج مع الدعاية للهجرة ودعم ثمن السفر ذهابا إلى أمريكا الجنوبية.

لماذا كانت هاته الأخيرة الوجهة المختارة لهؤلاء المهاجرين اليهود الطنجيين ؟

أولا لارتباطات ثقافية مع العالم المتحدث بالاسبانية ولكونهم أولا يعرفون اللغة الحكيتية، وهي اللغة الدارجة ليهود شمال المغرب. ثانيا لكون اليهود عموما يميلون إلى ممارسة المهن التجارية، فقد كانوا غالبا ما يشتغلون تجارا متجولين أو تجارا صغاراً مقيمين كما كان أسلافهم في السابق على مدى مئات السنين. وخلال القرن 18 فإن نشاطهم كان منتشرا في كل بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط، وقد استقر عدد منهم في كل من لندن وليفربول ومانشستر وجبل طارق وليفورن ووهران، وكانت القاهرة والقدس نقطة محورية لشبكة تجارية واسعة، معتمدين في ذلك على الثروة والخبرة العائلية في عالم التجارة.

كانت التجارة في قلب حياة اليهود، وكانوا يحصلون على قروض دون عناء ويتميزون أيضا بروح المجازفة وكذا عدم الخوف من السفر وبالتالي فإن اليهود كانوا من بين السباقين إلى ولوج الاقتصاد الحديث بالمغرب.

بعد سنة 1860 سيعبر يهود شمال المغرب المحيط الأطلسي في اتجاه العالم الجديد. في سنة 1866 ستفتح شركة النقل البحري الإنجليزية «بوتلين» خطا منتظما من طنجة إلى البرازيل عبر لشبونة. كانت الرحلة تدوم ثلاثة أسابيع، ورغم هذا العناء ستعرف الهجرة إلى البرازيل تطورا كبيرا وستصبح اختيارا حيويا.

عند وصولهم إلى وجهتهم فإن القادمين الجدد يتصلون بأفراد عائلاتهم المتواجدين في عين المكان، وكانوا يلجأون إلى قروض أو إلى ما حملوه معهم من مال لشراء السلع وإقامة تجارة... وحين تشتد المنافسة في المدن الكبرى فقد كانوا يدخلون الأدغال إلى أن يصلوا إلى مواقع لم تكن معروفة على طول الشبكة الواسعة لنهر الأمازون الذي يمتد لمسافة طويلة في قلب البلد إلى غاية بعض الأماكن المأهولة كموقع كرميطا أو أوبيدوس ومانواووس بالبرازيل، وكذا إيكيدوس بالبيرو.كانت التجارة النهرية هاته تدور حول مادة الكاوتشو أو المطاط. وقد استفاد يهود طنجة دون منازع من الطفرة الدولية التي عرفتها تجارة هاته المادة الأولية في نهاية القرن 19 حيث نشأت موضة الدراجات الهوائية خلال سنوات

1870 وكذا ظهور السيارة في سنوات 1890، وقد تزايد حينئذ الطلب على العجلات المطاطية كما زاد التعطش الدولي على هذه المادة بشكل كبير. ويشكل الحوض الأمازوني منبعا رئيسيا لمادة الكاوتشو حيث كان يقوم الهنود الحمر بجنيه من الشجر ويجمعونه على شكل كرات كبيرة من المطاط الخام على ضفاف النهر. هنا كان التجار المتجولون يقايضون ما يحملون معهم من سلع بالمطاط، وكانت بضاعتهم عبارة عن سكاكين وأغطية وفؤوس وأواني.

وبعد شهور من الإبحار على متن بواخر، في أعالي وفي نهاية النهر، فإن التاجر اليهودي يلجأ إلى أحد المرافئ حيث يلتقي بوسيط غالبا ما يكون يهوديا أيضا حيث يتوصل بالسلعة ويأخذ أخرى لمقايضتها. وقد كانت العلاقات بين الأطراف تتسم بالثقة المتبادلة مقلصة بذلك إمكانية الغش الذي كان سائدا في هذا النوع من المعاملات، وهكذا فإن العلاقات العائلية والصداقة التي تجمع هؤلاء الرجال المنحدرين من نفس البلد كانت أساسية لاستمرار المبادلات..

إن تطور الهجرة إلى الأمازون خلال القرن 19 سيجعل المهاجرين اليهود المغاربة يقطعون المحيط مبكرا في الاتجاهين، حيث يرجعون إلى المغرب على فترات منتظمة حاملين ما جمعوه من مال ليبحثوا عن زوجات أو لتنظيم حفلات عائلية. وقد كانوا يحملون معهم أيضا حكايات غريبة تشجع آخرين للالتحاق بهم.

أصبحت الهجرة أكثر جاذبية بفضل البطاقات البريدية العديدة و المراسلات والصور وهدايا أخرى غير مألوفة تصل إلى طنجة، الشيء الذي أذكى حمى رغبة التوجه إلى منطقة الأمازون، هذا ويصعب حصر العدد الحقيقي لليهود الذكور من شمال المغرب الذين تركوا بلادهم للتوجه إلى أمريكا الجنوبية، لكن دون شك فإن المهاجرين كانوا يعدون بالمئات وربما بالآلاف. فحسب شهادة ترجع لسنة 1895 فإنه لم يبق هناك شاب بالغ سن 18 سنة في تطوان. كل العائلات اليهودية كان لها مهاجر في أمريكا الجنوبية لدرجة أن الدور لم يعد بها إلا الفتيات وكبار السن.

لقد كان تأثير هذه الهجرة على الذين بقوا في بلدهم عميقا إذ بمجرد ما يستقر المهاجر الجديد ويجمع شيئا من المال إلا ويبعث بحوالات لعائلته، مما حسن من ظروف عيشها بشكل كبير، ففي كل يوم كانت هناك تجمهر أمام مركز البريد بالسوق الصغير (سوكو شيكو) لكون كل واحد كان ينتظر ظرفا أو رسالة أو حوالة بريدية آتية من أمريكا الجنوبية. ولم يتأخر تأثير الثروة الجديدة ليشمل كل مناحي المجتمع، فقد تمكنت الفتيات بفضل ما جمعته من مال من تكوين جهاز العروس مما يعطيهن فرصا أكبر للزواج، كما أن تحسين مستوى العيش أدخل أذواقا جديدة، محدثا بذلك تحولا في الثقافة المادية على مستوى أثاث المنزل ومفروشاته وحتى إدخال آلة البيانو التي أصبحت مألوفة في بيوت اليهود من الطبقة الوسطى.

أما الحياة التجارية فقد انتعشت إذ تطورت الحوانيت الصغيرة إلى متاجر كبرى وزادت قيمة العقار وبنيت أحياء جديدة كزنقة تطوان، بطنجة وكذا شارع باستور، وقد تم بناء العمارات المتواجدة على الشارع بفضل الأرباح المحصلة من تجارة المطاط.

أصبح المهاجرون اليهود بفضل الجوازات التي حصلوا عليها خلال رحلاتهم من القوى الأجنبية من محميي الدول الغربية، مما ساعدهم على عدم الخضوع للقوانين المغربية، وهو وضع تأسفت له السلطات

بالبلاد. بصيغة أخرى فإن الهجرة حولت حياة اليهود بشكل عميق على كافة المستويات، حيث حسنت من ظروف عيشهم وفتحت أمامهم فرصا جديدة للتعليم كما فرضت بناء علاقات مبنية على التكافؤ مع جيرانهم المسلمين.

إن حالة الرخاء هاته لم تكن سهلة، بل كان ثمنها باهضاً، فثروات منطقة الأمازون لم تستخلص بسهولة إذ ذهب ضحيتها عدد من الرجال الشباب فيما أصيب عدد من هؤلاء المغامرين بأمراض فتاكة، كما تاهوا وفقدوا مرتكزاتهم، وعرفوا حياة الغربة وواجهوا المخاطر وحتى الموت؛ وتعج مقبرة أكيطوس بقبور موتى اليهود المغاربة. إن طبيعة الأدغال المتوحشة كانت مصدر خوف وصور مرعبة ملأت مخيلة المهاجر الشاب: نمور متوحشة تفاجئ المغامر بغتة، أفاعي من أحجام كبيرة مدلاة من الأشجار تترصد كل من يتحرك على الأرض، تماسيح وسلاحف عملاقة تملأ النهر بكثافة، في الليل تنزل الخفافيش من الأشجار بخفوت لمص دم النائم، وحيوانات نهرية ضخمة يمكنها أن تقلب المراكب وإغراق حمولتها.

كل هذه المخاطر الغريبة كانت تهدد مصدر عيش وحياة التاجر المهاجر وكانت هذه المغامرات، سنوات بعد ذلك، موضوع حديث التجار القدامى وهم جالسون في حوانيتهم الصغيرة بزنقة الصباغين، وهي قصص ومغامرات تقشعر لها الأبدان عاشوها في الأدغال الأمازونية.

والحال أنه لم يكن هناك فقط مخاطر وحرمان، إذ أن هؤلاء المهاجرين استطاعوا أن يحافظوا على معنوياتهم وثباتهم وبقوا متشبتين بتقاليد حياة متحضرة خصوصا ما ارتبط بالورع وبممارسة الشعائر الدينية اليهودية.

كانوا في بعض الأحيان يلتقون بأصدقائهم القدامى من أبناء البلد وغالبا ما يكون اللقاء صدفة أو بعد الاتفاق على موعد مسبق. هذا الرابط المحبب بين المعارف والأصدقاء يلحمه ويقويه الحرمان ومكابدة الآلام الجماعية مع إخوة الدين وهو ما يذكي مشاعر بقيت نائمة طوال شهور من التيه في نهر الأمازون الشاسع، لكون التاجر اليهودي يتميز عما عداه بالارتكاز على شبكة المساعدة المعنوية وعلاقات التضامن التي أتى بها من مسقط رأسه والتي شب عليها والتي تعطيه القوة في الفترات الصعبة.

ويشكل يوم كيبور أو يوم الفصح مناسبة لتجمع اليهود المغاربة، إذ يحجون من كل جهات الأمازون لإقامة الصلوات والشعائر الدينية إلى مكان معد للمناسبة.

ابرهام بينتو كتب عن لحظة التقائه بشقيقه في مكان قرب النهر حيث بنوا سكنا بسيطا هناك وبفضل قراءة الكتب الدينية التي كانت بحوزتهم تقوت روابطهم الروحية، هذا الطقس كانت له دلالة لأكثر من مستوى: فقد كانت مناسبة لتجديد الروابط الاجتماعية وللتقوية إيمانهم والتخفيف من معاناتهم .. في قلب التجربة الأمازونية.

إسحاق بيزا، وهو مدرس في الرابطة الإسرائيلية العالمية، كتب أن الشباب الذكور كانوا «شهداء الحضارة» حيث ضحوا بالصحة والشباب و أخروا زواجهم وعاشوا في العزلة والحرمان لأجل متعة الآخرين.

الهجرة عادة هي سيرورة معقدة تقتضي التخلي عن هوية لاتخاذ أخرى؛ هذه الظاهرة غالبا ما تقتضي تحويلا للولاء وتعلم لغة أخرى وتحمل التحول الثقافي لدرجة الانفصال عن الماضي الشخصي لأجل بدء حياة جديدة.

والحال أن يهود شمال المغرب الذين نزحوا إلى أمريكا الجنوبية في القرن 19 لم يقوموا بهذا النوع من القطيعة، إذ كانت تنقلاتهم دائرية حيث يعودون إلى طنجة في نهاية المطاف شريطة النجاة من الحوادث والأمراض التي كانت مؤكدة.

الذهاب والإياب المتكرر لم يكن ليحدث شرخا في هذا الرابط، فكما أن عددا من المغاربة يعيشون اليوم في الشتات، فإن هؤلاء اليهود الشماليين لم ينسوا عائلاتهم وأصدقاءهم، ولكن كانوا يجددون بالأحرى علاقاتهم معهم بواسطة طقس العودة، وقد ادخلوا في أوساط الطائفة اليهودية مفهوما يفيد بأن الهجرة كانت مرحلة انتقال منطقي، والذي خلافا لما يمكن أن يؤدي إليه من تلاشي روابط الانتماء للأصل، فإنه على عكس ذلك يجعلها أكثر قوة.

وأخيرا نسجل أن هذه التجربة القديمة التي مر عليها أكثر من 100 سنة توضح أكثر فكرة كون المغاربة المقيمين بالخارج يشكلون موردا أساسيا للرأسمال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي كذخيرة للبلاد.

ترجمة مختصرة عن الفرنسية

د. عبد العاطي لحلو

علاقة المغرب بإفريقيا جنوب الصحراء

الدكتور الخضر عبد الباقي محمد
مدير المركز النيجيري للبحوث العربية-نيجيريا

التراث اللامادي : الإطار المفهومي:

تعتمد المقاربة الجيو-ثقافية على الثقافة بكل مكوناتها وعناصرها وتفريعاتها كمدخل جديد يجب أن تتواصل عبره الدول بعضها البعض، وفي هذا السياق برز التراث اللامادي للدول أفضل وسيلة وأقصر طرق لتحقيق التفاعل والتواصل الحضاريين بين الشعوب والدول واعتباره رأسمال يجب المحافظة عليه وبذل الجهود لاستثماره. وقد تزايد الاهتمام بموضوع التراث بأنواعه وبمضامينه المتعددة على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية لاسيما لدى دوائر صنع السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، وقد خصّه الأكاديميون بدراسات معمقة بهدف تشخيصه وتعميق البحث في جوانبه المختلفة، بغية توظيفه واستثماره لتحقيق المكاسب القومية للدول.

التراث اللامادي : مسميات ومصطلحات

من الملاحظ أنّه قد أطلقت على هذه المقاربة مسميات عدة منها «مبادرة إحياء طريق الحرير» و«المقاربة الجيو-الثقافية» و«مدخل التواصل الحضاري» و«الاتصال الثقافي» و«القوة الناعمة» ومدخل «التراث

اللامادي» ومدخل «الرأسمال اللامادي» وكل تلك المسميات تقوم أساسا على فكرة الاعتماد على العامل الثقافي الفكري واستثمار منتجاته كآلية ووسيلة ناجعة لتحقيق التفاهم والتعايش بين الشعوب بالسلام والوئام، ويتم التركيز والتعويل في هذه المقاربة على الحرص للاستخدام الأمثل لمحطات ثقافية ملموسة كالمتاحف والمعارض لعرض مكونات ثقافة الدول، أزياؤها ومأكولاتها وطبائع شعوبها وفنونها.

وللتراث اللاّمادي تجليات وتمظهرات تشمل المجالَ الديني، والفني بالإضافة للحكايات والأساطير بهدف الحفاظ على الهوية ومقومات الشخصية القومية، ودعم جهودالتنمية الاقتصادية، مثل السياحة وكل ما له علاقة بتطور المجتمع. ويخضع التراث اللاّمادي لتحولات تمليها تطورات الحياة المختلفة، تؤثر إيجاباً وسلباً عليه، فيتفاوت الإنتاج من بيئة لأخرى، ومن عصر لآخر.

التراث اللامادي للمغرب في إفريقيا

تعدّ المملكة المغربية من أوفر البلاد العربية حظاً في هذا المجال بفضل ما تتمتع به من رصيد وافر من العلاقات التاريخية المتجذرة مع الدول الإفريقية جنوب الصحراء من خلال التفاعل الحضاري عبر عدة قرون نتج عنه ثقافة مشتركة وتراث عريق حظي بعناية الباحثين في التنقيب عن تجلياته ومشخصاته بهدف تمتين العلاقات بين الطرفين. وأهم الشاشات التي ظهرت بها مثل تلك التجليات كانت التواصل الثقافي بين المغرب وجنوب الصحراء الكبرى كمعطى من المعطيات البنائية للثقافة الإفريقية.

ويمتاز هذا المعطى، أنه الحالة الوحيدة التي تجلت فيها كافة أبعاد الثقافة (المعتقد، الثقافة، العلم، المعمار... الخ) التي ازدهرت في عهد إمبراطورية غانا ومالي وسنغاي وسلطنة آهير ومماليك هوسا وكانم-بورنو. الأمر الذي يؤكد حقيقة الفعل الحضاري والثقافي والتواصل عبره وقدرته على أن يعكس المحصلة التي مرت بها مجمل المبادلات التجارية والثقافية والحضارية من دلالات رمزية.

المدخل التاريخي للعلاقات المغربية الإفريقية

تشكل إفريقيا امتدادا جغرافيا وتاريخيا للمغرب الكبير، وقد شكل المغرب حلقة وصل بين الشمال والجنوب وكان مسارا لتجارة القوافل على الصعيد الإفريقي، كما أن الارتباط الثقافي والديني بالمغرب كان وثيقا وما يزال، وتجليات هذا الارتباط متعددة، وقد تعزز الوجود المغربي في جنوب الصحراء مع دخول الإسلام للمنطقة فانتشار الإسلام وحضارته وثقافته إلى المنطقة التي تُعرف قديماً بالسُّودان الغربي، كان العامل المغربي قوياً وبارزاً مع جهود العناصُر المشرقية، والعناصر الإفريقية المحلّية. ويذكر في هذا الصدد دورُ عبد الله بن ياسين الجَزُولي الإمام الفقيه المجاهد الذي أمضى سبعَ سنواتٍ يطلب العلمَ في الأندلس، وسنواتٍ أخرى في المغرب.

وتعود علاقات المغرب بمنطقة جنوب الصحراء لفترة تاريخية قديمة ،و تشير الكتابات التاريخية إلى أنّ أمبرطورية (غانا الوثنية)، التي تأسست في أوائل القرن الحادي عشر الميلادي كانت على تواصل مع العرب، قصدها التجار من الشمال الإفريقي وخاصة من المغرب، وتونس وليبيا حيث وفدت أعداد من طرابلس وغدامس ومرزق وسجلماسة ومراكش وفاس والقيروان، عبر الصحراء الكبرى، وقد حمل هؤلاء التجار التمر والملح وبضائع البحر المتوسط إلى تلك المناطق وكانوا يعودون بالذهب، حتى أن التجار المغاربة صكوا عملة مغربية ذهبية بالذهب الذي جلبوه من إفريقيا فيما وراء الصحراء، وقد شهد التفاعل الحضاري بين المغرب وإفريقيا في أوائل القرن الثالث عشر الميلادي عند قيام مملكة مالي الاسلامية، والتي كان لها الدور الكبير والمؤثر في نشر الإسلام بأدغال إفريقيا، فعملت على توسيع رقعة أراضيها حتى وصلت حدودها إلى تخوم المغرب الأقصى، وغربا إلى المحيط الأطلسي، وشرقا إلى حدود برنو.

وشهدت المنطقة ممالك ودول مثل كانم وبُرنُو على يد الطوارق الملثَّمين المسلِمة وتشير الكتابات التاريخية إلى أنّ مملكة تَكَدَّة كانت مغربية صرفة و ملكُها يسمى إزار، وقاضيها مغربيًا يسمى إسحاق الجاناتي، وشيخُ المغاربة فيها سعيد بن علي الجزولي..

ملامح الحضور الثقافي المغربي في إفريقيا

يمكن تتبع التفاعل الحضاري بين المغرب وبلدان إفريقيا جنوب الصحراء من خلال العديد من المظاهر وفي عدة مجالات يتصدرها:

1- الجانب الفقهي المذهبي، حيث يسود المذهب المالكي معظم تلك البلاد بفضل الامتداد الفقهي لمذهب الإمام مالك بن أنس إمام دار الهجرة المذهب المعمول به في بلاد المغرب الإسلامي ابتداءً من عصر الموحِّدين. وكان للمرابطين وفقهائه ودُعاته من المغاربة دورٌ أساسيٌّ في تثبيت هذا المذهب السُّنّي وعقيدة التوحيد الصافية في نفوس الأفارقة. وكلُّ العلماء الذين برَّزوا واشتهروا في السودان الغربي كانوا من فقهاء المالكية وعلمائها بلا استثناء. لذلك نجد أسماءهم تملأ كتبَ طبقات المالكية كالديباج لابن فرحون، ونيل الابتهاج وكفاية المحتاج للتُّنبكتي، وشجرة النور لابن مَخلوف، وغيرها.

2- مناهج التعليم ومصادره ومراجعه وأسانيده. فهي في أغلبها مغربية في روحها روحاً وهيكلا ،وتمثّل ذلك في حفظ القرآن برواية ورش، إلى تعلُّم الكتابة بالخط المغربي المعروف والمتميِّز بشكله ورسمه ونُقَطه وترتيب حروفه، إلى حفظ المتون الفقهية واللغوية والأدبية، ثم مرحلة التبحُّر في مختلف العلوم باستخدام المصادر والمراجع المغربية والأندلسية في غالب الأحيان، كمختصر خليل وشروحه وكتب السيوطي وابن حجر والشفا لعياض، ودلائل الخيرات للجزولي، ومقدمة ابن آجرُّوم في النحو، وشرح المكودي على الألفية، والمرشد المُعين لابن عاشر ،وشرح الحِكَم العطائية للشيخ زروق الفاسي، والمدخل لابن الحاج، والشروح المغربية للمدوَّنة وغيرها، بالإضافة للأسانيد المغربية في الروايات والإجازات التُّكرورية السودانية مما يؤكد عُمق التأثير المغربي في أمثال مؤلفات الشيخ عثمان بن فودي وأخيه عبد الله وابنه محمد بلُّو.

3- الانتشار الواسع للطرق الصوفية ذات المنشأ المغربي كالسنوسية والزرّوقية والشاذلية والناصرية الدَّرعية والتيجانية.

4- **دور علماء المغرب وفقهائه ودُعاته**، سواءٌ منهم الذين كان تأثيرُهم مباشراً بحضورهم في أرض السودان أو الحضور إليهم في أرض المغرب، أم غيرَ مُباشِر بواسطة كتُبهم ومؤلفاتهم التي انتشرت واشتهرت في إفريقيا الغربية،أمثال عبد الله بن ياسين الجزولي، وأبي بكر الحضرمي المرادي، وأبي عبد الله بن وانسول السجلماسي أحد مصادر ابن خلدون المعتمدة في أخبار مالي، والفقيه محمد بن محمد بن علي اللمتوني صاحب المسائل الفقهية التي بعث بها إلى السيوطي مستفسراً سنة 891هـ، وأبو عثمان سعيد الدكالي الذي أقام بمملكة مالي مدة طويلة (خمسة وثلاثين عاماً) وكان من أهم مصادر ابن فضل الله العُمري الشفوية عن أحوال السودان وهناك أسماء أخرى لفقهاء وقضاة وغيرهم ذكرهم ابنُ بطوطة في رحلته للسودان (القرن الثامن الهجري) مثل الفقيه محمد الفيلالي إمام مسجد البيضان بمدينة كوكو، ومحمد بن الفقيه الجزولي بعاصمة مالي، وصهره الفقيه المقرئ عبد الواحد،، وعلي الزُّودي المراكشي من الطلبة، وأبي إبراهيم إسحاق الجاناتي قاضي تَكَدَّة والفقيه محمد بن عبد الله من أهل تكدَّة أيضاًفضلاً عن جماعة آخرين ممن لم يذكر صفتهم.وهناك فئةٌ من الأفارقة قدموا إلى المغرب في رحلات علمية خاصة، فأقاموا به وأخذوا عن أشياخه وعلمائه، مثل الأديب الشاعر أبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب الكانمي (ت 608 أو 609هـ) صاحب بيتين رائعين أنشدهما في مدح الأمير الموحِّدي يعقوب المنصور بالحضرة المراكشية وهما قوله:

أزالَ حِجابَه عني وعَيني تَراهُ من المَهابة في حِجابِ
وقَرَّبني تفضُّلُه ولكن بَعُدتُ مَهابةً عند اقترابي

وقد قامت مدينة فاس المغربية عبر التاريخ الطويل بدور مهم كحلقة للتواصل التجاري والثقافي والروحي بين المغرب وبلدان إفريقيا جنوب الصحراء، ومن أعلام السودان الذين رحلوا إلى المغرب أيضاً الإمام القاضي كاتب موسى في عهد سلطان مالي منسا موسى (ق 8هـ). أحد كبار المشايخ تولى إمامة المسجد الكبير بتنبكتُو. تعلم في فاس والشيخ محمد الأمين الكانمي الذي أصبح أميراً على بلاد بُرنو في تشاد تعلم في فاس مدةَ سنتين وزار طرابلس والقيروان وتلمسان وغيرها. والشيخ الحاج عمر بن سعيد الفُوتي (ت 1284هـ) الذي كان على الطريقة الصُّوفية التيجانية، في القرن الثالث، وقد ذكر صاحب كتاب فتح الشكور في معرفة أعيان علماء التُّكرور جملة من العلماء الأفارقة من ذوي الأصول الصحراوية والمغربية.

5- التزاوج بين العنصر الزنجي والإفريقي قديم والعنصر البربري لا سيما في العصر المرابطي وعرفت المنطقة عبر التاريخ موجات عديدة من هجرة القبائل العربية والبربرية من الصحراء إلى السودان، واندمج أبناؤها مع العنصر الزنجي على فترات، ولاسيما بعد أن توسَّعت مملكةُ السُّنغاي الإسلامية وأصبحت تضم ولاتة وتغازّة وتَدَمَكَّة [41] وتكدَّة وأهير وغيرها.

وأصبح المجتمع الإفريقي في تنبكتو وجِنّي وجاوةَ وغيرها من المدن والمناطق المتَّصلة بها، مكوَّنة من خليط من العناصر السكانية، كنتَ تجد فيه الفاسيَّ والمراكشي والدرعي والزعري والدكالي،

والدغوغي، والجزولي، والمسُّوفي، والصنهاجي، واللَّمتوني، والجاناتي، والأندلسي، والجزائري، والتواتي، والتلمساني.

6- التأثير اللغوي حيث دخلت كلمات ذات أصول عربية مغربية في اللغات المحلية الإفريقية وأصبحت جزءاً لا يتجزأ من الكلمات المستعملة في تلك المجتمعات الإفريقية مثل البراوة / البرا - البُرنس - البرّاح (لباس) - قربوس - قفطان - الكاهية - تكمَّش - مولاي - (المقبرة) - الروى (الأروى) - الطار - المُونة - وقد برزت هذه الظاهرةُ بقوة في لغة أهل مالي، وفي المقابل أكدت كتابات ابن القاضي أن هناك عدداً من الألفاظ جاءت من أصل إفريقي، وأصبح أغلبُها مستعملاً في العامية المغربية منذ العصر السعدي (ق 10هـ / 17م) مثل كمبري (آلة موسيقية - بَمبارا - كناوة -تكدَّة - تُوري - دِردِبة - دُندُف (آلة موسيقية) .

7- العادات الشعبية الإفريقية التي انتقلت إلى المغرب عن طريق المجلوبين من بلاد السودان، وإن كانت بعضها يحمل بعض إيحاءات سلبية.

8- المشاريع الثقافية والعُمرانية، حيث نقلت تجارب ونماذج تشييد العُمران في المغرب إلى جنوب الصحراء تحديد في بناء القصور والأسواق والجوامع وفي دولة مالي، أنجزَ بناءَ قصور للسلطان ومساجد وغيرها على طريقة العمران السائد في جنوب المغرب القائم أساساً على الطين المضغوط بالخشب، والزخارف والنقوش والأصباغ الأندلسية المغربية والتي اعتمد فيها على مواد محلية. فكان هذا النمط من العمران جديداً على أهل إفريقيا جنوب الصحراء.

9- كما نشير إلى مسألة اللباس التي تأثّر الأفارقة فيها بالنمَط المغربي باتخاذهم البرانس والقفاطين الملوَّنة والفَرَجيات والمَنصوريات والشاشيات الحمراء والعمائم البيضاء والقُمصان للرجال، والشرابيل للنساء،

10- الاحتفالُ بعيد المولد النبوي على الطريقة المغربية بقراءة الأمداح وشفاء القاضي عياض على الخصوص، أصبح عادةً منتشرة في عهد دولة مالي،واشتهر عدد من العلماء بفنِّ المديح من أهل جنوب الصحراء وذلك لونٌ آخر من ألوان الحضور المغربي وتأثيره الثقافي والديني.

الحضور المغربي الديني، الفكري، ظل متواصلا بإفريقيا جنوب الصحراء على طول المدى الزمني الذي شهد بداية قيام الزاوية التجانية هناك، ونشأتها وانتشار نفوذها في بلدان حوضي السنغال والنيجر وما وراءهما، وإلى يومنا هذا، ما زالت محافظة على استمرارية الروابط التاريخية التي جمعت بين المغرب وبلدان السودان الغربي عبر تاريخه الإسلامي.

ومن مظاهر هذا الارتباط الالتجاء للسلطان المغربي في مواجهة التهديدات الفرنسية كما تبين الرسائل المتبادل بين ملوك وأمراء الممالك الإفريقية مع ملوك وسلاطين المغاربة،بحيث يتم الدعاء لهم في الصلوات ويعتبر ملوك المماليك الافريقية ممثلين للسلطان المغربي كما حصل مع أحمد الكبير ابن الحاج عمر لما كتب إلى السلطان المغربي في سنة 1301 هـ [1884]، يطلب منه المدد لمحاربة العدو الفرنسي، معلنا له أن البلاد بلاده وهو نائب عنه فيها فقط .والى يومنا هذا ما زال شيخ الطريقة يسمى بالخليفة، وهو ما يشير بالخبرة المغربية المتأصلة في الساحة الروحية الإفريقية جنوب الصحراء.

وقد تعزز هذا التواصل حتى مع قيام الدول الوطنية وفرض الاستعمار الأوربي وجوده الثقافي، فمن الناحية الأدبية فهناك الكثير من البلدان الإفريقية تتقاسم الآداب الفرانكفوني، والحقل الأدبي الإفريقي يتميز بخصوصيات متشابهة، سواء في شمال القارة أو في جنوب الصحراء.

المقاربة الدبلوماسية الجديدة للمغرب تجاه إفريقيا في عهد الملك محمد السادس

الزيارات الملكية:

لا شك أنّ العلاقات المغربية الإفريقية جيدة بل في معظم أبعادها وأجزائها مع الدول الإفريقية ممتازة، غير أنّ أُرث التاريخي قد ألقى بظلاله على تلك العلاقات على مستوى المؤسسة الرسمية للعمل الإفريقي المشترك (منظمة الوحدة الإفريقية/الاتحاد الإفريقي) على خلفية الخلافات والصراعات الجهوية الناشئة والمتعلقة بملف الصحراء الغربية (البوليساريو) وقد شهدت السياسة الإفريقية للمغرب تغيراً ملموسا في عهد جلالة الملك محمد السادس إذا نظرنا إليها من الناحية الجيو-السياسية حيث بدأ المغرب بمقاربة جديدة للتعاطي في علاقاته مع الدول الإفريقية وبمنهجية متطورة متجددة وفق الرؤية الجديدة لجلالته والتي تميزت بفصل العلاقات المغربية الإفريقية عن ملفات الصراع وقضايا الخلاف المزمنة بين دول المنطقة، ولعل أبرز شواهد ذلك الزيارات الملكية المتتالية للملك محمد السادس إلى بعض الدول الإفريقية منذ العام 2013م والمتواصل حتى الساعة، شملت كلا من (مالي/ ساحل العاج/غينيا/ الغابون/ السنغال/غينيا بيساو)

سجّل المغرب، بذلك عودته الفعلية إلى القارة الإفريقية، وتحدد الهدف منها في تعزيز علاقات المملكة المغربية وتعميق التعاون وآليات الشراكة من الناحية السياسية والاقتصادية مع دول إفريقيا جنوب الصحراء، مستفيدة من رصيدها الثقافي والحضاري الممتد وكخيار استراتيجي في ظل أجواء التوتر التي تعيشها دول الشرق الأوسط ومنطقة غرب إفريقيا.

وقد حملت رسالة جلالة الملك محمد السادس إلى منتدى «كرانس مونتانا»، منذ شهرين، ملامح ومرتكزات السياسة الإفريقية للمغرب حيث قال» أن إفريقيا تعد إحدى ركائز السياسة الخارجية للمملكة، في نطاق التعاون جنوب–جنوب.وتحمل إشارة العمق الاستراتيجي للمغرب، فالأمر يتجاوز فكرة المصالح السياسية والاقتصادية المتبادلة منها إلى فكرة إفريقيا الغربية كمجال حيوي ورمزي للمغرب،

ونشير هنا للخطاب الملكي الموجه إلى الدورة الرابعة للقمة الإفريقية الأوروبية، العام الماضي 2014م، وتحدث فيه عن مقاصد زياراته الإفريقية، وقال إنّ زياراته المتعددة التي يقوم بها بانتظام لبعض البلدان الإفريقية تأتي في إطار «تعميق التضامن والتعاون وحشد الإمكانات والجهود لخدمة المواطن الإفريقي». مُشيرا إلى ضرورة نشر السلم داخل الفضاء المشترك بين الدول الإفريقية واحترام السيادة والوحدة الوطنية والترابية لكل بلد ،وحسب العاهل المغربي لا يمكن بلوغ هذه الأهداف «إلا إذا تم التصدي جماعيا وبكل حزم وقوة لكل التهديدات العابرة للحدود التي تتربص بأمن القارة، أينما كان مصدرها». موضّحا

أنّ الإرهاب وعمليات القرصنة البحرية والجريمة المنظمة وشبكات الاتجار في البشر وتهريب المخدرات والأسلحة، هي تحديات تقتضي أجوبة مشتركة وشاملة وتضامنية.

وفي إطار الحديث عن التراث اللامادي للمغرب وتوظيفه لتعزيز أواصر التعاون والتواصل مع الدول الإفريقية جنوب الصحراء نشير إلى أنّ المغرب يتمتع بمركزية فريدة في إنتاج المعرفة الدينية ونشر الخبرة الفقهية المذهبية المالكية في الفضاء الإفريقي عبر التاريخ.

فلا يمكن تجاهل دور المغرب في تكوين الشخصية الإفريقية المسلمة سواء من خلال تاريخه السياسي كدولة إسلامية ذات نفوذ وقوة وامتداد وبخاصة في عهد الدولة المرابطية والدولة الموحدية التي امتد سلطان المغرب فيها إلى الأندلس شمالا وإلى تونس شرقا وإلى السنغال جنوبا أو من خلال دور المغرب العلمي أو الثقافي في إفريقيا المسلمة، وكانت القرويين في فاس هي المركز العلمي الذي كانت تدرس فيه مختلف العلوم الشرعية والفلسفية ، وأنجب المغرب علماء كبارا أسهموا في خدمة الفكر الإسلامي، وما زال المغرب يتمتع بهذه المكانة حيث ينظر إليه الشعوب الإفريقية في غرب إفريقيا كعاصمة للثقافة الإسلامية وبخاصة في ما يتعلق بالمذهب المالكي الذي أسهم علماء المغرب في انتشاره في إفريقيا وخدموا هذا الفقه ، وألفوا الكثير من المصنفات في أصوله وفروعه وقواعده ونوازله ،

الدبلوماسية الروحية الطرق الصوفية

كما لعبت الطرق الصوفية دوراً مهماً في ترسيخ الأواصر الروحية وتعزيز الدور العلمي والروحي للزوايا التيجانية والقادرية وغيرهما، وقد كان للتصوف المغربي تأثير واضح على مجتمعات إفريقيا جنوب الصحراء في ترسيخ الثقافة العربية الاسلامية وكذلك في الحياة السياسية وقياداتهامن شواهدها الحاج عمر الفوتي، وغيره من العلماء والمفكرين المغاربة .

وقد فرضت عدة طرق صوفية نفسها، كفاعلين مؤثرين لا يمكن تجاوزهم في علاقات التعاون بين المغرب وإفريقيا جنوب الصحراء ونذكر في هذا الصدد الطريقة التيجانية كرمز لهذا التقارب ووسيط ضروري في هذا المجال والملتقى السنوي الدولي لجميع ممثلي فروع التيجانية في القارات الخمس بمدينة فاس المغربية شاهد على ذلك.

الدبلوماسية الرمضانية «الدروس الحسنية»

«الدروس الحسنية دعوة إلى الوسطية والتجديد، ودورها في تعزيز العلاقة بين المغرب وإفريقيا جنوب الصحراء»، مشيرا إلى وجود علاقة تاريخية بين المغرب وإفريقيا جنوب الصحراء أدت الى قيام ممالك وانتشار الفهم الوسطي للإسلام، المتمثل في العقيدة الأشعرية والمذهب المالكي والطرق الصوفية.

ولا يخفى ما للدروس الحسنية وعلاقتها بالتجديد والوسطية وحاضر إفريقيا جنوب الصحراء، كما أنّ دورها في التعريف والتقريب بين العلماء الأفارقة خاصة والمفكرين في العالم أجمع بات واضحاً فالمشاركون في هذه الدروس وأدوارهم في دعم العلاقات بين المغرب وإفريقيا جنوب الصحراء ملموسة ومشاهدة للعيان.

دبلوماسية تكوين الأطر العلمية

ومن المعطيات المهمة لتأكيد الاستراتيجية الجديدة للمغرب تجاه إفريقيا مشروع تكوين وتأهيل الأطر العلمية الدعوية الإفريقية في معهد محمد السادس لتكوين الأئمة المرشدين والمرشدات بالمغرب.

وهذه الخطوة لقيت ترحيباً واسعاً في الوسط الإفريقي وتسارعت دول لتوقيع اتفاقيات تعاون مع المملكة المغربية لتكوين الأطر العلمية الدعوية الوطنية في هذا المعهد، مثل دولة مالي التي تعاني من التطرف وممارسات جماعة العنف الديني تلك الاتفاقية وقعت في باماكو، خلال الزيارة التي قام بها جلالة الملك محمد السادس إلى مالي، بمناسبة حفل تنصيب الرئيس إبراهيم بوبكر كيتا كما وجّه جلالة الملك محمد السادس، بالاستجابة لطلبات قدمتها دول إفريقية عدة، مثل تونس ومالي وغينيا كوناكري وكوت ديفوار.

ومن الناحية التعليمية يشكل المغرب مرجعا لكل القيادات الإفريقية ويستقطب الكثير من الطلاب في جميع المجالات، وتستفيد إفريقيا من حوالي 2000 منحة سنويا. ويقدر عدد الطلبة الأفارقة في المغرب بأكثر من 13 ألف طالب مسجل في المؤسسات التعليمية المغربية من بينهم 8 آلاف طالب حاصل على منحة دراسية.

ومن الشواهد الحية على الدور الحضاري للمغرب في تكوين الأطر والكوادر الوطنية للعديد من الدول الإفريقية دولة تشاد مثلاً، والمغرب يعتبر إحدى الدول القلائل التي مدت تشاد بالمنح الدراسية للطلاب الجامعيين بغرض مواصلة دراساتهم الجامعية في الجامعات والمعاهد العليا بالمملكة المغربية منذ ستينيات القرن الماضي في المجالات العلمية والأدبية والفنية المختلفة، إذ خرج في تلك الجامعات أطباء ومهندسون وأساتذة الجامعات وغيرهم، كان لهم دور كبير في تنمية البلاد وتطويرها وتحقيق التنمية المستدامة فيها.

Résumé de la communication

Les relations maroco-afrique subsaharienne : une approche géoculturelle du capital immatériel

DR LAKHDAR ABDLBAKI MOHAMMED

Directeur du Centre Nigérian des Recherches Arabes- Nigeria

Le patrimoine immatériel : concepts et définitions

Dans le cadre des approches académiques relatives au patrimoine immatériel, nous trouvons un ensemble de définitions tels : « la réémergence de la route de la soie », « l'approche géoculturelle», «la communication civilisationnelle», «le pouvoir doux», «le patrimoine immatériel» et «le capital immatériel». Toutes ces définitions ont pour point commun de concevoir le facteur culturel comme instrument et modalité pour la paix entre les peuples. Pour ce faire, ces approches mettent en avant l'utilisation optimale des produits cultuels tels que les musées et les expositions pour présenter les composants cultuels de chaque pays (costumes, vêtements, traditions culinaires et plats locaux, rites et rituels, sculpture et peinture, contes populaires…). Ces composants culturels sont souvent mis au service du développement durable et local. Aussi, le Maroc du fait de sa position géographique (Nord-Ouest du continent africain), avait un rôle historique et prépondérant dans ces échanges culturels avec les différents pays se trouvant au sud du Sahara.

L'entrée historique des relations Maroc-Afrique subsaharienne :

Grâce à l'entrée du chameau dans l'espace saharien, les relations entre les deux rives du Sahara se sont consolidées. Des relations qui vont connaître des transformations profondes et ce à plusieurs niveaux lors de l'accroissement du rôle de l'Islam au pays du Maghreb. En effet, nombre de textes de références témoignent de ce rôle joué par les gens du Maroc dans l'ampleur que connaitra l'Islam dans les pays du sud du Sahara et partant de là dans la consolidation des relations avec le Ghana, kanmboro, Mali, le Sénégal et les autres empires et principautés subsahariennes.

Manifestations de la présence culturelle marocaine en Afrique :

Nous pouvons suivre l'influence mutuelle entre le Maroc et les autres pays d'Afrique Subsaharienne à travers plusieurs manifestations et dans divers contextes :

1- La plupart des empires en Afrique du sud du Sahara ont adopté, à l'instar de leurs frères au Maroc, le rite malékite. Il est possible d'affirmer que la majorité

des références religieuses dans la région étaient marocaines et que l'écriture marocaine était celle qui était utilisée dans les manuscrits. Dans ce cadre, les oulémas marocains depuis Abdallah ibn Yassin, fondateur de mouvement moravide dans la moitié du 11eme siècle, ont joué un rôle prépondérant dans cette expansion et dans le renforcement des relations. Un lien qui ne s'est pas démenti lors de l'expansion du soufisme au Maroc puisque ce dernier n'a trouvé aucune difficulté à se répandre dans les pays d'Afrique du sud du Sahara lors du 18eme et 19eme siècle par l'intermédiaire de la confrérie kadiriya, Sanousiya, Zarkaouiya, Chadiliya, Nasiriya Dariya ou Tijaniya.

2- Les mariages entre les négro-africain, les Amazigh et les Arabes lors des différents voyages scientifiques ou religieux qui a abouti à un grand métissage comme on témoigne des villes comme Tombouctou, Gini ou Jaoua qui sont composées de différentes origines. Un métissage qui s'est manifesté au niveau linguistique et architectural et qui est allé jusqu'à l'adoption dans certaines villes de cette région du costume traditionnel marocain et des cérémonies rituelles marocaines des fêtes religieuses musulmanes.

La nouvelle approche diplomatique marocaine envers les pays d'Afrique Subsaharienne lors de l'ère du Roi Mohammed VI :

Le capital historique du Maroc avec les autres pays d'Afrique Subsaharienne peut être considéré comme un socle dans la construction de relations basées sur le respect mutuel et un moyen pour dynamiser les échanges économiques, culturels et sociaux. Des relations qui ont pris un caractère stratégique lors de l'ère du Roi Mohammed VI sous ce qui convenu d'appeler la coopération Sud/Sud. Une coopération qui s'est traduite par la signature de plusieurs conventions économiques, culturelles et scientifiques et qui a touché également l'aspect religieux et spirituel à travers la mise en place de l'Institut Mohammed VI pour la formation des imams à Rabat. Ce dernier a profitée ainsi à un grand nombre des imams issus de pays d'Afrique Subsaharienne.

الرأس مال اللامادي والمجتمع المدني

الدكتور مولاي اسماعيل العلوي

الوزير السابق ورئيس اللجنة الوطنية للحوار حول المجتمع المدني

بسم الله الرحمان الرحيم

السيدة رئيسة جمعية مفتاح السعد الشريفة الجليلة للابدر السعود العلوي

السيدات والسادة الضيوف

السادة المدراء

السيدات والسادة الأساتذة

السيدات والسادة الأفاضل

بداية أود أن أتقدم بالشكر الجزيل لمولاتي رئيسة جمعية مفتاح السعد التي تفضلت بتقديم الدعوة لي لأشارك في هذا اليوم الدراسي المتخصص للرأسمال المغربي اللامادي وهو يوم سيكلل بالنجاح الباهر لا ريب في ذلك.

ولقد طلب مني أن أعالج موضوعا فرعيا عن الإشكال العام وهو موضوع دور المجتمع المدني في تدعيم وصيانة وتطوير التراث اللامادي بوطننا العزيز.

واسمحوا لي، أيها الأفاضل، إن ذكرت بالمثل القائل : «من شبَّ على شيء شاب عليه» لأن عرضي سيكون مطبوعا بطابع أكاديمي وذلك لرغبتي في محاولة تدقيق المفاهيم قبل الخوض في دراسة التداخل الممكن العثور عليه بينها.

وسأبدأ بتقديم تعريف للتراث اللامادي.

لا شك في أن التعريف بهذا المفهوم أمر صعب لكن، ولله الحمد، عددا من المحللين والمفكرين المنظرين تقدموا بتعاريفهم لهذا المعطى، الوافد الجديد على العلوم البشرية والاجتماعية والاقتصادية.

فحسب هؤلاء المختصين يتركب التراث اللامادي من مكونات تندرج في ثلاث خانات رئيسية وهي:

1- الرأسمال البشري الذي يهم مجموع المعارف والمهارات والكفاءات المتوفرة لمجتمع ما، كبر شأن هذا المجتمع أم صغر.

ويؤدي وجود هذه الخصال من معارف ومهارات وكفاءات إلى تحقيق الرفاه الفردي وكذلك الاجتماعي، مروراً بالرفاه الاقتصادي. وتلاحظون، أيها الحضور الكريم، من خلال هذا السرد، أن هناك نقط تماس بين اللامادي والمادي، لاسيما عن طريق كل ما يهم الاقتصاد والعمل الإنتاجي.

مهما كان من أمر فالرأسمال البشري المكون للتراث اللامادي هو مفهوم أشمل من مفهوم «العمل» إذ يمزج بين قوى الإنتاج المتوفر لبلد ما ومن مجموع المعارف المكتسبة عبر الأجيال والمهارات المتراكمة بتراكم الحقب التاريخية وبالتالي فهو، أي الرأسمال البشري يمثل الرصيد المدخر للقدرات البشرية المنتجة اقتصاديا.

2- أما الخانة الثانية فهي المتمثلة في الرأسمال المؤسساتي وتهم بالخصوص الإجراءات السياسية والقضائية القانونية والمؤسساتية الدستورية وغيرها، الجاري بها العمل والتي تساهم في النمو الإنتاجي وفي رفاهية السكان وسلامتهم واستقرار أوضاعهم العامة.

3- الخانة الثالثة اعتبرها ذات أهمية قصوى إذ هي التي تعني ما يلقب بالرأسمال الاجتماعي.

ويهم الرأسمال الاجتماعي هذا مجموع النصوص المؤسساتية والأعراف والتقاليد والعلاقات والسلوك والقيم التي تأطر التفاعلات بين الناس وتساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وحسب بعض الخبراء يحتوي الرأسمال الاجتماعي على مكونات أربعة :

أ- الثقافة العامة السائدة في مجتمع ما.

ب- الانتماء «البنيوي» أي الانضمام إلى جمعيات وشبكات جمعوية.

ت- الثقة «الإدراكية» "La Confiance cognitive"

ث- احترام المراجع والمعايير "Les normes" والعمل الجماعي.

وفي هذا الباب الثالث المتعلق بالرأسمال الاجتماعي نجد المجتمع المدني وهيآته، إذ في هذا الباب نعثر على المرجع للرابط الاجتماعي والاندماج الاجتماعي وللثقافة وللرفاه عن طريق ملامسة القضايا المتعلقة بالتربية والتكوين والصحة والتغطية الاجتماعية والجوانب المتصلة بالاستقرار الاجتماعي وبالفوارق الاجتماعية الطبقية والفوارق المجالية.

بجانب هذا التعريف الذي يمكن أن نلقبه بالتعريف النسقي للتراث اللامادي، هناك تعريف آخر تقدمت به هيئة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو UNESCO) علما أن هذا التعريف يركز على الجانب الثقافي أساسا. وورد في هذا التعريف ما يلي:

«التراث الثقافي اللامادي هو مجموع الممارسات والتصورات وأشكال التعبير والمعارف والمهارات وما يرتبط بها من آلات وقطع ومصنوعات وأماكن ثقافية والتي تعتبرها الجماعات والمجموعات (وأحيانا الأفراد) - جزءاً من تراثهم الثقافي وهذا التراث الثقافي غير المادي جيلا عن جيل تبدعه الجماعات والمجموعات من جديد بصورة مستمرة بما يتفق مع بيئتها وتفاعلاتها مع الطبيعة وتاريخها، وهو ينمي لديها الإحساس بهويتها والشعور باستمراريتها ويعزز، احترام التنوع الثقافي والقدرة الإبداعية البشرية والتراث الثقافي اللامادي (الذي سلمه جيل سابق للجيل الحالي قبل أن يضعه هذا الأخير بين يد الجيل الذي سيخلفه) من قبل الجماعات البشرية، مجموعاتها حسب البيئة التي تعيش فيها هذه الأخيرة وحسب تفاعلها مع الطبيعة والتاريخ مما يضفي عليها شعور الوعي بهويتها وضمان بقاءها واستمراريتها. وهكذا تساعد هذه العملية الوعي بهويتها ويضمن استمرار بقاءها. وهكذا تساعد هذه العملية على احترام التنوع الثقافي وعلى انتعاش القدرة البشرية على الخلق والابتكار».

وتضيف وثيقة «اليونسكو» أن التراث الثقافي اللامادي يتجلى بالخصوص في الميادين الآتي ذكرها :

- التقاليد وأشكال التعبير الشفوية بما في ذلك اللغة كواسطة للتعبير عن التراث الثقافي اللامادي.
- الممارسات الاجتماعية والطقوس والاحتفالات،
- المعارف والممارسات المتعلقة بالطبيعة والكون،
- المهارات المرتبطة بالفنون والحرف التقليدية،

انتهى الاستشهاد بوثيقة المنظمة الدولية

وكما ترون، أيها الحضور الكريم، فإذا تميز تعريف اليونسكو بتأكيده على الجوانب البشرية الصرفة بأنه أخطأ شيئا ما، حسب اجتهادي، مقارنة مع التعريف النسقي إذ عرف التراث اللامادي بالتراث الثقافي.

مهما كان فإن زادنا أضحى وافرا إذ يمكننا أن نجمع بين التعريف النسقي والتعريف التي نصت عليه معاهدة اليونسكو لحماية التراث.

ولننتقل إلى التعريف بالمجتمع المدني.

لن أدخل في سراديب التعريف بالمجتمع المدني لكن سأكتفي وانطلاقا من واقعنا الوطني بالتذكير بما أتى به دستورنا الجديد من مكتسبات تبرز وتقوي وجود المجتمع المدني كفاعل مركزي في حياتنا الوطنية بل

وكسلطة تضاف للسلط التقليدية التي نعرفها = السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية.

إن محرري الدستور فطنوا لشيء خطير يهدد مستقبل الممارسة الديمقراطية في بلادنا كما يهددها في بلدان أخرى، وهو كون نوع الديمقراطية الذي سرنا على نهجه منذ مطلع الستينيات من القرن الماضي يؤكد على ما يسمى «بالديمقراطية التمثيلية التعويضية» ولقد أبان هذا النوع من الديمقراطية عن عيوبه أساسًا لكونه ينبني على تفويض المواطنات والمواطنين لسلطتهم التشريعية والتدبيرية إلى أشخاص ينتخبونهم، لكن ومع كل أسف هناك من بين المنتخبين من لا يف بالأمانة. فيتولد عن ذلك شعور بالغبن لدى الناخبين والناخبات يؤدي إلى عزوف خطير وتخل عن الممارسة السياسية التي تمثل الركن الأساسي للمواطنة. واستدراكاً «لهذا المرض السياسي» تقرر من خلال عدد من مواد الدستور تفعيل فكرة لطالما أكد عليها صاحب الجلالة نصره الله وهي فكرة «الديمقراطية التشاركية» أو «الديمقراطية بالمشاركة». فهذا النوع من ممارسة الديمقراطية. يفترض مشاركة المواطنات والمواطنين في تدبير شؤونهم الجماعية بأنفسهم وبالتالي استشارتهم في كل شادة وفادة بل الأخذ برأيهم.

وهنا يبرز دور جمعيات المجتمع المدني التي، على غرار الهيآت السياسية عليها أن تأطر السكان وتنظمهم وتبادر بترجمة حاجاتهم.

وما هو ملفت للنظر هو أن الحركة الجمعوية في وطننا أخذت أعداد مكوناتها وهيآتها تتزايد بوثيرة تصل إلى 10% كمعدل سنوي مما جعل العدد الإجمالي لهذه الجمعيات يصل حاليا إلى ما بين 110-100 و120-110 (ألف).

لا شك أن هذا العدد على أهميته، مازال قليلاً، مقارنة مع عدد السكان ومع حاجات المواطنات والمواطنين في شتى الميادين ومن بينها ما يقتضيه التراث اللامادي الوطني من عناية وصيانة وتطوير، علما أن دور المجمع المدني الذي أصبح في عهدنا هذا يزداد زخماً في جميع البلدان المتقدمة منها والصاعدة ليس بجديد في المغرب.

فطبيعة نظام الحكم وتدبير الشأن العمومي في بلادنا، كانت حتى مطلع القرن العشرين، مختلفة عن ما هي عليه اليوم، إذ كان الحكم المركزي، في الماضي، يترك للمجموعات البشرية المكونة للنسيج الوطني حرية تدبير شؤونها بنفسها شريطة ضمان أمن الجميع وصيانة الركائز الأساسية للمجتمع، على المستوى العقائدي وتفادي كل ما من شأنه إلغاء عقد البيعة الذي يربط بين الرعية وقائد البلاد، الإمام السلطان.

وبحكم هذا الواقع كانت المجموعات البشرية المكونة للمجتمع المغربي، من عشائر وقبائل، تنظم حياتها في الإطار العام الذي أشرنا إليه وحسب طقوس متفردة بالنسبة لكل مجموعة، وبالتالي كان المجتمع المدني هو المسؤول على الاستجابة لمعظم حاجات الناس فيما يخص مثلا تنظيم الري واستغلال المياه والمراعي وفيما يخص ترتيب العلاقات بين الناس باستعمال «أزرف» أو ما كان يلقب بالمعروف أو العرف، دون أن نغفل الجانب الثقافي الأدبي أكان شفهيا أم كتابيا والكل تحت راية الممثل الأسمى للأمة، السلطان الإمام ورعاية ممثليه المحليين الذين كان يزكيهم أو يتفق مع «الجماعات» على تعيينهم.

ثم بجانب هذا النمط كان ومازال نمط ثاني يبرهن عن قدم دور «المجتمع المدني» في وطننا وأعني بالخصوص نظام الأحباس الذي كان مكلفاً بأثمار الهيبات التي يتقدم بها المومنون ويوقفونها لصالح باقي الأمة الإسلامية، ثم يستعمل مداخلها من أجل صيانة تجهيزات عمومية كالأسوار المحيطة بالمدن والمساجد والمدارس وحتى تزويد أماكن العبادة والمنازل بالماء.

لاشك أن الأوضاع قد تغيرت بشكل ليس مع غزو الاقتصاد العصري وما يصاحبه من تقلبات على جميع المستويات لكن يمكن القول «إن التاريخ يستمر عبر الحاضر» لا سيما عن طريق إرادة أفراد شعبنا ونضال النشطاء في جمعيات المجتمع المدني وكذلك بفضل مضمون الدستور الجديد الذي، كما سبق ذكره، يؤكد على دور المجتمع المدني وعلى ضرورة إشراك المواطنين والمواطنات في تدبير شؤونهم بأنفسهم في إطار الديمقراطية التشاركية التي ستدعم الديمقراطية التمثيلية بالتخفيف من انحراف هذه الأخيرة، بل وبتصحيحها عند الحاجة.

ولقد نصبت جمعيات المجتمع المدني نفسها منذ مدة من الزمن راعية لجوانب عدة من النشاط والإبداع الثقافيين وعموما بالنسبة لكل ما يهم الرأسمال اللامادي ببلادنا.

فتقوم بذلك استناداً على أربعة مرتكزات :

أ- المرتكز الأول هو الذي ينطلق من كون مجتمعنا مجتمع يتميز بتعدد روافده الثقافية.

ب- والثاني هو الذي يجعل المجتمع المدني يكمل مجهود الدولة في ميدان الارتقاء بأوضاع الإنسان المغربي إلى ماهو أحسن اقتصاديا وتعليميا وصحيا وذلك بتنسيق مع إحدى منجزات عهد محمد السادس المركزية ألا وهي المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

ج- أما المرتكز الثالث فهو الذي يعني صيانة البيئة الطبيعية إذ نجد جمعيات جعلت من شغلها الشاغل الحفاظ على الثروة النباتية والحيوانية وتنظم عملها هذا تحت رعاية مجموعة من الأساتذة المدرسين لعلوم الحياة والأرض.

د- والمرتكز الرابع هو المتصل بكل ما يهم الجانب الثقافي الصرف بدءا بالتراث العمراني وطرق إنجازه والحفاظ عليه وصولا إلى الطقوس والتقاليد وأشكال التعبير ذات الصلة بالمعتقد مرورا بجميع أنواع الموسيقى وطرق التعبير عن الفرحة الجماعية أو الفردية وكذلك بأنواع التعابير الأخرى كالحكايات والأساطير دون نسيان ما يهم الطبخ والطعام وأنواع اللباس.

إذن فللمجتمع المدني وهيآته ومكوناته دور كبير في صيانة وتطوير التراث غير المادي في وطننا ولا ريب في أن ما ينص عليه الدستور وما يوليه صاحب الجلالة من عناية وعطف للتراث اللامادي وفي آن واحد للمجتمع المدني لمن شأنه أن يضمن مستقبلا زاهرا لكل واحد من هذين المجالين في بلادنا.

وفي الختام أجدد شكري لجمعية «مفتاح السعد» ولرئيستها الشريفة الجليلة للابدر السعود على هذه المبادرة. وعلى الدعوة والسلام عليكم ورَحمته تعالى وبركاته.

Les relations du Maroc avec l'Afrique Subsaharienne : un Destin Commun

ABOU EL FARAH YAHIA
Directeur de l'Institut des Etudes Africaines Université Mohammed V - Rabat

I- Le patrimoine Maroco-Africain : histoire et mémoire

L'Afrique subsaharienne constitue une continuité géographique, spatiale et culturelle du Maroc. Le poids de l'histoire dans les relations Maroco-Africaines est profond. La profondeur de ces relations historiques se base sur des liens religieux et culturels solides. La mémoire partagée entre le Maroc et les pays de la rive Sud du Sahara a été ainsi cimentée par des réseaux confrériques religieux. De ce fait, les relations entre le Maroc et l'Afrique sont multiséculaires et le Sahara n'a jamais constitué une barrière, au contraire cet espace désertique a assuré un rôle de trait d'union entre le Maroc et les pays de l'Afrique subsaharienne sur le plan physique, politique, économique et humain et a donné naissance, à travers plusieurs siècles, à de nombreux flux d'hommes, de marchandises et d'idées.

L'ancienneté et la solidité des relations du Maroc avec sa profondeur africaine ont contribué à la formation d'un patrimoine commun Maroco-africain qui constitue le socle sur le quel se sont développées des relations du Maroc avec les pays d'Afrique subsaharienne. Ce patrimoine commun est multidimensionnel :

- Historique en raison de l'ancienneté des relations du Maroc avec l'Afrique qui remontent à plusieurs siècles et qui ont été marquées par la dynamique des rapports diplomatiques;
- Culturel en raison de la contribution du Maroc à la diffusion en Afrique de la culture arabo musulmane, notamment des livres et de l'écriture arabe en donnant naissance en Afrique subsaharienne à une littérature africaine d'écriture arabe qui s'appelle «Aajami»;
- Spirituel en raison du rôle déterminant du Maroc dans la diffusion de l'Islam en Afrique. A ce niveau il est primordial de relever la contribution dynamique des confréries religieuses, en particulier la confrérie Tidjania dont le mausolée de son fondateur se trouve dans la capitale spirituelle du Maroc, Fès. A cela s'ajoute le rôle spirituel de Roi du Maroc, car Sa Majesté le Roi Mohammed VI, lors de ces déplacements en Afrique, est considéré non pas uniquement un chef d'État d'un pays moderne ancré dans la tradition et ouvert sur la modernité, mais surtout un Commandeur des croyants, avec tout ce que signifie ce statut sur le plan religieux et spirituel.

De même, la dimension africaine du Maroc a été confirmée par la constitution de 2011 qui insiste pour la première fois sur la dimension africaine de l'identité marocaine et sur l'importance du développement de la coopération sud – sud, notamment avec les peuples et les pays africains.

D'un autre côté, les relations diplomatiques du Maroc avec les autres pays d'Afrique ont connu plusieurs transformations. Le Maroc a été toujours présent dans les grands événements diplomatiques du continent après les indépendances. Ainsi, en janvier 1961, il crée le groupe de Casablanca qui visait trois objectifs majeurs : l'unité africaine, faire triompher la liberté dans toute l'Afrique et la décolonisation dans toutes ses formes. En 1963, le Maroc a été membre fondateur de l'Organisation de l'Unité Africaine (OUA) avec 31 autres Etats. Toutefois, les relations diplomatiques du Maroc avec les autres pays d'Afrique ont connu des mutations marquantes, notamment au début des années 1980 jusqu'à la deuxième moitié des années 1990. La diplomatie marocaine a ainsi choisie la voie

de la diplomatie bilatérale pour défendre les intérêts du Royaume et maintenir sa présence diplomatique dans le continent. Il faut noter aussi la participation du Maroc dans les forces de maintien de la paix dans différents pays africains.

Avec l'intronisation du Roi Mohammed VI (1999), les liens entre le Maroc et plusieurs pays d'Afrique Subsaharienne se sont renforcés et ont pris une nouvelle dimension, au point de devenir une priorité de l'agenda politique marocain. Plusieurs signes forts peuvent être détectés durant ces dernières décennies et ainsi témoigner de la place grandissante de l'Afrique subsaharienne dans la politique étrangère marocaine. D'une part, l'annulation de la dette des pays africains les moins avancés (PMA) et encore, l'exonération de leurs produits de taxes douanières à l'entrée du Maroc, ont constitué les prémices d'une action diplomatique marocaine renforcée en faveur des pays de la région.

«Le Maroc, qui appartient à d'autres ensembles régionaux avec lesquels il entretient des liens particuliers, où se mêlent affectivité, sens du destin commun, exigences de la coopération et défense des intérêts bien compris, se doit de demeurer fidèle aux valeurs et objectifs d'unité, de solidarité, de coopération et de bon voisinage avec ses frères et amis du Maghreb Arabe, d'Afrique et du Monde Arabe et Islamique […]. Le grand défi que doit relever notre diplomatie est de concilier entre la défense de ces intérêts, la préservation de la paix, le bon voisinage, la coopération et la poursuite de l'action en faveur de la complémentarité régionale, tout en veillant à qualifier les ressources humaines et à mettre à niveau les mécanismes nécessaires» Message Royal aux participants au colloque organisé à Rabat à l'occasion de la célébration de la journée nationale de la diplomatie marocaine le 28 avril 2000.

Au cours des deux dernières décennies, la diplomatie marocaine en Afrique a connu un dynamisme sans précédent. Dans cette perspective, la politique africaine du Maroc s'est renforcée au plus haut niveau de l'État à travers plusieurs visites royales, (33 visites officielles) dans 17 pays de l'Afrique subsaharienne, qui constituent un record de visite jamais réalisé par un autre chef d'État. En effet, ces visites ont été l'occasion de conclure plusieurs accords, d'intensifier les échanges économiques et d'envoyer un signal fort aux partenaires sur la nouvelle politique africaine du Maroc basée sur la solidarité, le bon voisinage et la promotion du développement humain et durable dans le continent. Cette volonté s'est concrétisée par l'étoffement des représentations diplomatiques marocaines en Afrique.

La nouvelle politique africaine du Maroc est axée sur une diplomatie économique active qui vise non seulement à améliorer les échanges économiques et l'investissement à travers la recherche de nouveaux marchés mais à assurer également une présence visant à « promouvoir l'image du Maroc » dans le continent. Cette stratégie a mobilisé plusieurs acteurs du secteur public comme l'ONE, l'OCP, l'ONEP, Maroc export, l'OFPPT, la RAM, etc., ainsi que le secteur privé comme le groupe BMCE, Sothema, Maroc Télécom, groupe Chaâbi, Attijari wafa bank et le groupe ONA, etc. La volonté du secteur privé de s'investir davantage dans le terrain africain s'est matérialisée par la création de la «Commission Afrique» au sein de la Confédération Générale des Entreprises du Maroc (CGEM).

L'effort de la diplomatie économique marocaine en Afrique s'est soldé par la conclusion de nombreux accords commerciaux, de conventions de non double imposition et de protection des investissements. Le développement des investissements marocains en Afrique a permis au Maroc de se transformer en deuxième investisseur africain en Afrique et premier investisseur africain en Afrique de l'Ouest.

L'élargissement de la coopération régionale et le renforcement du positionnement du Maroc dans le continent se sont réalisés également grâce à l'adhésion du Maroc, en février 2001, au CEN-SAD (Communauté des Etats Sahélo-Saharien qui regroupe 28 pays et représente près de 45% de la superficie du continent).

II- Institut des Etudes Africaines : rôle dans la promotion du patrimoine Maroco-Africain

L'institut des Études Africaines (IEA) est un établissement de recherche relevant de l'Université Mohammed V de Rabat et spécialisé sur l'Afrique. Il a été créé suite à une décision du feu Sa Majesté le Roi Hassan II en 1987 dans le cadre de la confirmation de la vocation africaine du Maroc. Il a été créé aussi pour être une interface permettant de faire connaitre le Maroc en Afrique et l'Afrique au Maroc.

A travers ses recherches, ses expertises, ses activités scientifiques et ses publications, l'Institut des Etudes Africaines a réussi, depuis sa création, à s'imposer sur la scène nationale et africaine en tant que centre catalyseur de recherche en études africaines. Si la Chaire du Patrimoine Commun, qui constitue le socle sur lequel s'est développé les relations du Maroc avec sa profondeur africaine, a concentré la majorité de son action initiale afin justement de mettre en valeur l'enracinement de ces rapports et le caractère multidimensionnel de ce

patrimoine, l'IEA est aujourd'hui en phase d'une nouvelle étape de son parcours, marquée par son ouverture sur son environnement politique, économique, culturel et spatial.

L'Afrique, espace vital, occupe une place stratégique dans la politique étrangère marocaine. Cette réalité impose à l'IEA la concrétisation de sa vocation multidisciplinaire, également dictée par les mutations, diverses et profondes, que connaît le continent dans tous les domaines politique, économique, humain, culturel et spatial, mais aussi les relations du Maroc avec les autres pays africains qui assistent à des évolutions remarquables. Cette nouvelle démarche reflète une approche claire visant à faire de l'Institut des Etudes Africaines un établissement fier de l'héritage marocain en Afrique, ouvert sur les questions d'actualité et doté d'une vision prospective capable d'anticiper les éventuelles évolutions sur la scène africaine.

La stratégie de l'IEA est organisée sous forme de programmes de recherche adaptés et qui se sont assignés comme priorité l'insertion des activités de recherche dans une vision opérationnelle permettant à l'IEA de jouer son rôle d'acteur au service du continent africain, de la politique africaine du Maroc et de contribuer au développement de la coopération sud-sud, notamment avec les pays africains.

Ces actions ont permis à l'IEA de jouer aussi un rôle important en matière du renforcement de la vocation africaine du Maroc et devient de plus en plus un interlocuteur incontournable dans toutes les questions ayant trait à l'Afrique.

De même, l'IEA a développé des formes de la diplomatie académique et universitaire active, ciblée et dotée d'une vision prospective, comme étant une démarche complémentaire au travail de la diplomatie officielle et aux autres formes de la diplomatie parallèle dans le cadre d'une démarche visant l'élargissement du rayonnement du Maroc en Afrique et le renforcement des relations de ce dernier avec le continent africain dans tous les domaines et de participer à l'effort national visant la dynamisation de la coopération sud-sud et le développement socio économique des pays africains.

Aujourd'hui, le Maroc a besoin plus que jamais d'un établissement de veille stratégique qui doit être constamment à l'écoute de tous les acteurs aussi bien publics que privés concernés par l'Afrique , capable de proposer des réponses rapides, lesquelles permettront aux décideurs de faire des choix judicieux et au moment opportun.

Pour ces raisons, l'IEA est de plus en plus sollicité par différents acteurs publics et privés pour réaliser des expertises et pour collecter des données et des informations relatives à l'Afrique et susceptibles de contribuer à la réussite des missions des délégations marocaines en visite en Afrique.

Plusieurs démarches entreprises par l'Institut des Etudes Africaines témoignent d'une vision prospective quant à la mise en œuvre de cette vision stratégique. Il s'agit à cet égard de la mise en place au sein de l'IEA de programmes de recherche et de forums consacrés aux thématiques d'actualité intéressant l'Afrique, la place du Maroc dans le continent, le lancement d'une base de données et la connexion de l'IEA aux différents réseaux thématiques sur l'Afrique.

D'un autre côté, l'IEA est entré en 2009 dans une nouvelle phase de son histoire marquée par le lancement d'une formation doctorale. Cette formation présente un intérêt à la fois scientifique et pratique et ambitionne d'offrir un enseignement multi et transdisciplinaire qui permet aux doctorants d'acquérir parallèlement un savoir spécialisé et global sur les différentes évolutions de l'Afrique ainsi que sur les relations du Maroc avec le reste des pays du continent et sur les grands défis qui leur sont communs

Cette formation destinée à la fois aux étudiants marocains et ceux, plus particulièrement venant d'autres pays Africains, permet à l'Institut des Etudes Africaines d'entreprendre une stratégie de formation cohérente, à moyen et long termes, de spécialistes marocains et africains dans le domaine des études et recherches africaines.

Le patrimoine Culturel Matériel et Immatériel des provinces du Sud du Royaume

AHMED HAJJI
Directeur général de l'Agence du Sud

Mesdames et Messieurs

Je suis honoré de l'invitation que m'a adressé Lalla Chrifa à venir témoigner auprès de vous à propos de ma modeste expérience autour de la notion du patrimoine culturel matériel et immatériel des provinces du sud du Royaume.

Nous venons, à l'instant, de plonger tous ensemble dans la profondeur des traditions, des savoir-faire et des savoir-être des femmes et des hommes des territoires sahariens du Royaume.

Votre émerveillement d'aujourd'hui lors de la visite de la petite exposition de design, face une sélection de productions de notre collection "Art de vivre du Maroc Saharien", me touche et me rappelle mon propre émerveillement, celui qui dure depuis plus d'une dizaine d'année face à la complexité, à la subtilité et à la richesse du monde beidane et de la culture hassanie.

Dans cet univers de tradition pastorale et de vie oasienne, à la fois âpre et généreux, l'ingéniosité de l'objet n'a d'égal que la dextérité du geste:

- celui de la femme tissant sa khayma, assemblant avec maestria ses flijs, après avoir collecté, épuré, cardé et filé le poil du dromadaire, cet animal prodigue emblème de la vie nomade dans le milieu saharien.

L'artisane, la mâlma, sait, par le biais de sa mère ou de ses aïeules, grâce à la puissance de la transmission inter et intra-générationnelle des savoir-faire, elle sait donc les moindres secrets, les plus anciens, les plus authentiques du travail du cuir, ceux de calendriers insoupçonnés et propices à la préparation de tel cuir, ou plus exactement de telle partie du cuir pour tel objet : car il n'est évidemment pas question de confondre, comme le ferait un novice ignorant, le cuir de la garba avec celui de la tasufra (sac de voyage).

La maâlma sait également la technique du tannage, celle du dosage et des mélanges des écorces de plantes, celle des pigments pour la coloration et surtout, celle fabuleuse, du langage des motifs et de leur significations.

- L'artisan du Maroc saharien n'est pas en reste, lui qui alterne, aussi savamment, matériaux, motifs, couleurs selon des techniques ancestrales, lui qui maîtrise le travail et l'incrustation de l'argent alliant avec bonheur à celui-ci, le bois d'ébène, la corne de gazelle, le cuivre et le laiton.

Les bijoux produits sont originaux, mais aussi et paradoxalement, à la fois délicats et robustes. Ces objets de parure, au-delà de leur aspect purement esthétique sont également porteurs de sens et de symbolique et font appel à un code culturel, vecteur du patrimoine immatériel du Maroc saharien.

Il en est de même pour le drapé, que ce soit celui viril et ample, de la derâa, avec ses plastrons finement travaillés ou celui, chatoyant de la melhfa qui se décline diféremment à la fois dans les territoires, selon les âges de la femme et au gré des festivités qui meublent la vie sociale dans le monde beidane.

L'art vestimentaire, mélange d'indigo et de soierie, est à la fois savoir-faire et savoir-vivre, et raconte ainsi à sa manière et avec éloquence le patrimoine du Maroc saharien.

Je ne peux ni ne veux être ici exhaustif, ni évoquer les innombrables composantes de l'artisanat des provinces du sud du Royaume, mais je peux vous dire que

devant la beauté et la diversité mais également devant la fragilité de ce legs ancestral, l'opération de mise en place d'une collection de design, inspirée de cet artisanat s'est naturellement imposée à nous comme une occasion de revisiter, de valoriser, de mettre au goût du jour sans dénaturer, de faire partager à l'échelle du Royaume comme à l'international, ce patrimoine à la fois matériel et immatériel.

Les six designers ainsi que le photographe que nous avons sollicités ont su, grâce à l'accompagnement scientifique des équipes de l'Agence, et grâce à une étroite collaboration avec les artisans locaux et bien au-delà, à la collaboration avec la population locale, apporter la modernité de leur regard et leur empathie aux territoires du Maroc saharien et à sa culture. Aujourd'hui, la collection "Art de vive du Maroc saharien" est forte d'une centaine de pièce, que Lalla chrifa a honorée en avant-première, de son intérêt.

Les savoir-faire et les savoir-être du Maroc saharien, ainsi que vous le savez, ne se limittent pas à l'univers, aussi foisonnant soit-il, de l'artisanat, mais se retrouvent également dans chaque saveur, dans chaque senteur du Maroc saharien.

Et c'est ainsi qu'à l'Agence du Sud, les produits des terroirs ont bénéficié d'une stratégie de valorisation mise en œuvre à travers de multiples actions de structuration, de mutualisation, de production, de pachaging, de marketing et de commercialisation, et voient aujourd'hui de nouveaux horizons s'ouvrir à eux grâce à leur ambitieuse déclinaison en recettes gastronomiques.

La mise en concurrence de plusieurs chefs cuisiniers et pâtissiers de renom ont permis l'émergence d'une ligne gastronomique de recettes à base de produits des terroirs oasiens et steppiques. Le regard innovant et le talent de certains de ces créateurs a sublimé heureusement des produits aux qualités gustatives singulières et aux vertus nutritionnelles longtemps méconnues.

Et chaque dégustation, comme celle que nous venons de partager, voulue par l'Agence du Sud comme une action de plaidoyer percutante, confirme, à travers l'émerveillement sans cesse renouvelé de tous, la justesse du choix stratégique consistant à offrir la découverte ou la redécouverte du Maroc saharien à travers la subtilité et le raffinement de ses saveurs et de ses senteurs. Et le succès ne se dément jamais.

Je reviens du moussem de Tan Tan, où cela s'est encore une fois confirmé.

Tan Tan, avec son moussem classé chef d'œuvre du patrimoine immatériel de l'humanité en 2005 par l'Unesco, célèbre la vie nomade et notamment la tente noire saharienne.

Depuis 2 ans, cette manifestation se singularise par sa khayma monumentale, dédiée à l'accueil des nombreux notables locaux et leurs invités nationaux et internationaux.

Cette khayma est l'œuvre, de centaines de femmes organisées en coopératives, depuis Tata jusqu'à Aousserd, qui se sont mobilisées avec leur savoir-faire aux côtés d'équipes techniques dotées de compétences en matière d'architecture, de calcul et d'analyse de structure, de normes de sécurité, etc.

Elles ont patiemment tissé leurs flijs et pas moins de neuf moins ont été nécessaires à l'édification de cette khayma, sans compter le temps nécessaire à la réalisation de son ameublement : hssair et mobilier. Cette khayma a été érigée, l'automne dernier sur le parvis de l'Institut du monde arabe à Paris où le Royaume et sa production artistique contemporaine ainsi que son histoire médiévale étaient à l'honneur.

Nous avons donc lancé une seconde opération, toujours avec les coopératives de Maroc saharien, de fabrication d'un nouveau vélum à même de permettre l'accueil des invités du moussem de l'édition 2015, agrémentée de tentes supplémentaires et de 4 tentes thématiques dédiées au patrimoine du Maroc saharien.

En vous rapportant cela, je sais que vous tous, ici réunis par La Fondation Miftah sâad autour de la thématique du patrimoine comme atout pour le Maroc émergent, avez déjà entrevu l'intérêt économique, le potentiel de développement local et la création d'emplois que génèrent de telles opérations.

Sans omettre bien entendu le sentiment de fierté et de cohésion sociale qu'elles renforcent dans la population du Maroc saharien et dans celle de tout le Royaume.

Imaginez un instant que ces opérations se multiplient, s'amplifient, se nourrissent les unes les autres, que vous retrouviez demain à Paris ou à Abou Dabi ces produits du terroir, l'épicerie fine du Maroc saharien, que vous dégustiez dans des réceptions les recettes gastronomiques issues de ces produits, que vous admiriez dans les intérieurs de Casablanca, de Tanger et d'ailleurs le mobilier et

les objets de l'art de la table de nos provinces du sud, ou que les habits d'apparat ou ceux de tous les jours intègrent les codes vestimentaires du Maroc saharien.

Ceci n'est pas un rêve, ceci n'est pas non plus le choix de la facilité, ceci est une entreprise ambitieuse, collective et patiente, un labeur de tous les instants, qui crée un véritable changement d'échelle de l'action publique en faveur du développement du territoire.

Et rien de tout cela n'aurait pu être envisageable sans les Hautes Orientations Royales, celles-là mêmes grâce auxquelles Sa Majesté le Roi Mohammed VI a réorienté l'action de l'Agence du Sud au profit de l'économie sociale et solidaire, de la politique de proximité, de la valorisation des cultures locales.

Nous avons immédiatement saisi l'importance vitale de ce virage stratégique. Il est vrai qu'il est arrivé aux termes de longues années pendant lesquelles les pouvoirs publics, à travers l'Agence du Sud notamment, ont paré à l'indispensable dotation des territoires en infrastructures de base et d'équipements collectifs (assainissement, voirie, mobilier urbain, éclairage, jardins et places publiques, routes, ports et aéroports, complexes socioculturels, équipements sportifs, gares routières, barrages et retenues collinaires, et j'en passe).

En effet, après la récupération des territoires suite à la Glorieuse Marche Verte, le gap en matière de développement humain comparé aux autres régions du Royaume était conséquent. Il a fallu faire front et mettre en place des stratégies d'intervention efficientes pour résorber cet important décalage.

Nous sommes fiers d'y avoir contribué et de constater que les provinces du Sud du Royaume se placent aujourd'hui en tête de peloton en matière de développement humain.

L'Agence qui était celle des ingénieurs et des architectes s'est alors dotée de compétences en matière d'économie sociale et solidaire, du développement durable, d'ingénierie culturelle et s'est ouverte à d'autres métiers à côté de son traditionnel métier de maîtrise d'ouvrage.

Une nouvelle génération de projets a vu le jour, des projets à la fois passionnants et bien plus difficiles à conduire. Car, croyez-moi, il est infiniment plus facile d'édifier un pont que de restaurer et de réhabiliter le ksar d'Assa ou même l'un des greniers collectifs de notre patrimoine bâti des provinces du sud.

En effet, dans le cas du Ksar d'Assa, il fallait non seulement retrouver les savoir-faire ancestraux, respecter l'identité et les spécificités du plus grand ksar du Royaume, mais également se placer constamment à l'écoute des populations locales pour mieux saisir les subtilités et les enjeux des territoires.

Et là encor, le plus dur et le plus délicat, n'était pas de restaurer physiquement l'édifice, mais bien de restaurer la confiance de la population en son patrimoine qu'elle avait jusque-là délaissé.

Nous avons été récompensés par la visite de Sa Majesté le Roi Mohammed VI et par l'inscription du projet sur la short liste du prix Agha Khan. Aujourd'hui, avec la zaouia et la palmeraie, le Ksar est un site majeur qui porte le développement économique et touristique de la province d'Assa.

Permettez-moi pour conclure, de vous faire part d'un autre projet qui me tient à cœur, qui est celui de la réalisation d'une anthologie de la musique hassanie, qui a permis que les mélopées du désert, les chants des griots, les incantations religieuses, et la poésie mise en musique, leghna, soient préservés et partagés.

Je sais, par ailleurs, que beaucoup d'entre vous recevez régulièrement les publications de la collection "Histoire et sociétés du Maroc saharien". C'est aussi pour nous une manière de participer à raconter autrement ces territoires, dans leurs vérités, leurs spécificités et dans leur opulence culturelle héritière d'un passé prestigieux et composante majeure de leur avenir prometteur.

Notre plus grande fierté à l'Agence du Sud est d'avoir pu contribuer à faire évoluer les mentalités et d'avoir participé à placer la culture et le patrimoine au cœur de tout effort à venir de développement du Maroc saharien.

Je vous remercie de votre attention

الجلسة العلمية الثانية

مسير الجلسة الدكتور عبد العزيز بنجواد

المغرب في اقتصاد المعرفة : الحالة الراهنة والآفاق

LE PATRIMOINE IMMATÉRIEL DU ROYAUME : UN ATOUT POUR LE MAROC ÉMERGENT

ABDELAZIZ BENJOUAD
Vice-Président à la Recherche-Développement,
Université internationale de Rabat

1- Introcution

Le concept de l'économie du savoir ou l'économie de la connaissance s'est développé à la fin des années 1990, notamment par l'union européenne avec la déclaration de Lisbonne en 2000 ainsi que par les rapports des nations unies et de la banque mondiale. Ce concept appelé également "économie de l'immatériel", marque ainsi l'évolution post-industrielle de l'économie où l'immatériel prend toute sa place et où la création de richesse se fonde sur le savoir, la création et la valorisation des connaissances. La conférence de la commission européenne "le triangle de la connaissance est la source de l'avenir de l'Europe" (Göteborg 2009) identifie trois piliers de l'économie de la connaissance à savoir :

- La recherche-développement et innovation (RDI) ;

- L'Education,
- Les technologies, de l'information et de la communication (TIC)

Ce triangle d'or met en avant un socle fondamental de secteurs stratégiques auxquels les pays développés accordent une importance primordiale pour relever non seulement les défis de la compétitivité imposés par ces nouvelles économies fondées sur la connaissance mais également ceux du développement de la société.

Ces éléments "intangibles" sont déterminants pour la production des savoirs et leur diffusion grâce notamment à l'essor des TIC, le développement de compétences notamment techniques et managerielles et la promotion de l'innovation dans tous les secteurs d'activités y compris les modes d'organisation et de management des institutions et des entreprises.

L'expression de l'économie du savoir prend toute son ampleur au sein d'espaces qui regroupent et concentrent d'intenses activités de connaissances, des niveaux élevés de compétences et des infrastructures idoines tels que les clusters, les pôles de compétitivité, les zones industriels, les technopoles…. Se sont de véritables lieux de stimulation de la créativité et de l'innovation, de collaborations et d'échanges professionnels entre les universités, les entreprises, les pouvoirs publics.

2- Etat des lieux au Maroc

2-1- Forces et faiblesses du système scientifique

La volonté politique de faire du système scientifique un vecteur de développement humain et économique est l'une des principales forces aujourd'hui de ce système. Durant ces deux dernières décennies, nous avons assisté à une prise de conscience de plus en plus grandissante des pouvoirs publics et des différents intervenants du système, de l'importance de l'éducation, de la recherche et de l'innovation pour le développement du Maroc. Parmi les signes forts de cette volonté, la création d'un secrétariat d'Etat (1998) puis d'un ministère délégué chargé de la recherche (2002), la mise en place du comité permanent interministériel de la

recherche scientifique et du développement technologique (CPIRSDT) (2001), le démarrage des activités de l'Académie Hassan II des Sciences et Techniques (2006), la réforme de l'enseignement supérieur et la promotion de l'autonomie de l'Université (2000). Ces initiatives ont été accompagnées par l'augmentation des budgets alloués à la RDI et la création d'un fonds de soutien à la recherche, la révision en 2001 de la loi du CNRST faisant de ce dernier un organe national de financement et de soutien à la recherche, la mise en place récemment d'agences, de fondation et de fonds spéciaux (MASEN, IRESEN, fondation OCP, Association Lalla Salma de lutte contre le Cancer…) pour soutenir la recherche sectorielle. la RDI est considérée en effet comme élément essentiel pour la réussite et la pérennisation des projets structurants du Maroc comme le plan énergie, le plan Maroc vert, le plan national pour l'émergence industrielle, le plan Azur, l'INDH aini que d'autres programmes. Enfin l'initiative "Maroc innovation" a mis en place des outils et des actions pour promouvoir l'innovation dans les entreprises et pour encourager le partenariat université-entreprise. Ces actions et réformes ont été réconfortées par l'inscription de la recherche scientifique dans la nouvelle constitution.

Cette volonté politique s'est traduite également par le développement d'infrastructures nationales indispensables pour le soutien et le développement de la recherche et l'innovation. Il s'agit notamment des infrastructures des TIC, de l'Institut Marocain de l'Information Scientifique et Technique, du Réseau Marocain d'Incubation et d'Essaimage, des technopôles, des Clusters et des cites d'innovation…

Parmi les indicateurs des forces de la recherche au Maroc, on peut citer la qualité de la communauté des chercheurs, reconnue à l'échelle internationale, la participation à des projets de grande envergure notamment dans le cadre de la coopération internationale, une production scientifique de haut niveau…

Toutefois, les ressources humaines "capital humain" et matérielles restent peu suffisantes, notamment au sein des universités et des établissements de recherche. Le métier de chercheur est de moins en moins attractif et les étudiants se désintéressent de plus en plus des études doctorales. A cela s'ajoute le vieillissement du corps professoral et le manque de souplesse dans des procédures de gestion administrative et financière des activités de recherche. En outre, l'éclatement du système national de recherche et d'innovation, la faible coordination entre les acteurs du système, le recul ces dernières années du Maroc

dans le classement bibliométrique (production scientifique) et sa position modeste dans l'indice mondial d'innovation, la faible implication du privé et la carence dans le transfert des résultats de la recherche vers le secteur socio-économique, sont autant d'indicateurs de faiblesse du système scientifique national.

2-2- Place du système scientifique national dans l'économie du savoir

Au cœur du système scientifique, se trouvent les universités et les établissements de recherche, les organismes privés ou ceux issus de partenariat public-privé, les infrastructures et les instances de gouvernance et d'opérationnalisation. Ce système comprend une quinzaine d'universités publiques (plus d'une centaine d'établissement et de milliers de laboratoires/équipes de recherche, 18 pôles de compétences et une cinquantaine de centres d'études doctorales), une cinquantaine d'établissements de formations des cadres, près d'une vingtaine d'établissements de recherche, cinq universités en partenariat avec l'Etat érigées notamment dans le cadre du partenariat public-privé et cinq universités privées. En plus des organismes de recherche et de plus de deux cents entreprises. Il s'agit là d'un fort potentiel en matière d'offres de formation et de capacité de recherche-développement et innovation.

Le système scientifique dans sa globalité constitue la pierre angulaire dans le développement de l'économie fondée sur le savoir notamment dans les pays à faibles ressources et importateurs de pétrole et de gaz comme le Maroc, en remplissant ses missions fondamentales à savoir :

- La formation des ressources humaines,
- la production de savoir;
- la transmission du savoir;
- l'exploitation et le transfert du savoir.

Dans ce contexte, l'éducation-formation a été solennellement érigée en priorité nationale avec l'intégrité territoriale. Ainsi, plusieurs réformes du système éducatif (réforme du secondaire et système LMD dans le supérieur) ont été opérées en mettant l'accent sur la formation du capital humain dont le pays a besoin pour son développement. Ces réformes encouragent notamment les jeunes à s'orienter vers les matières scientifiques et techniques tout en favorisant les formations professionnelles susceptibles de répondre aux besoins du marché. L'accent est mis sur le rôle de leadership des universités dans la production des connaissances.

Plusieurs actions ont été entreprises pour accroître le potentiel humain à travers différents programmes (initiative 10000 ingénieurs, Offshoring), former du personnel ressource en matière de valorisation (interfaces, incubateurs universitaires) et encourager des formations continues au profit du monde socio-économique.

En vue d'élaborer une stratégie nationale à même de placer le Maroc sur l'orbite de l'économie fondée sur la connaissance, une évaluation externe national de la recherche a été effectuée en 2003 dans le domaine des sciences exactes, des sciences de la vie et des sciences de l'ingénieur. Cette évaluation a fait ressortir les forces et les faiblesses et a conduit à la prise de décisions importantes telle que la structuration de la recherche (2004) et le développement en 2006 d'une vision stratégique à l'horizon 2025. Celle-ci vise notamment à assurer une bonne qualité de l'enseignement supérieur par la recherche, à contribuer au développement de nouveaux savoirs et de niches d'excellence, à valoriser les atouts du Maroc à travers le renforcement de la recherche scientifique, à doter le pays et le monde socio-économique d'un accompagnement scientifique et technologique. A juste titre, cette stratégie prévoyait d'atteindre à l'horizon 2025 un taux de scolarisation de 100% (avec plus de 50% d'étudiants dans l'enseignement supérieur), 20 médecins et 200 ingénieurs par 10000 habitants. A souligner également, que l'évaluation du système a été complétée par une analyse du système de recherche en santé en 2003 et en sciences humaines et sociales en 2009.

En matière de transfert de technologie et de mise à niveau technologique des entreprises, un certain nombre d'initiatives ont été entreprises. Il s'agit notamment des centres technique industriels, des plateformes industrielles intégrées (P21), des clusters et des Techno-parcs, de la promotion des investissements et du transfert de technologie, de la provision pour la R&D, du réseau de diffusion technologique, du réseau génie industriel, des interfaces université/entreprise, du programme INNOVACT pour le soutien de projets d'innovation entre entreprises et universités.

Dans ce contexte, l'initiative Maroc innovation a mis en place des instruments et des outils pour accélérer le transfert et l'innovation dans l'entreprise. Il s'agit notamment de "Intilak" qui est destiné au soutien de startups innovantes et "Tatwir", qui vise le soutien à des projets de recherche et développement portés par des entreprises en phase de développement.

Cependant, des instruments législatifs et des incitatifs fiscaux à même de réunirr les conditions "gagnant-gagnant" pour l'Université et l'Entreprise doivent être

repensés pour faire converger les intérêts des deux entités, structurer et inciter la synergie à travers le cercle vertueux "Formation/apprentissage, R&D, innovation, transfert". Ce qui devrait permettre aux universités de répondre aux besoins renouvelés des entreprises en matière de développement, de compétitivité et de création de valeur économique.

2-3- Etat des indicateurs de l'économie du savoir au Maroc

Un certain nombre d'indicateurs permet d'appréhender la performance d'une économie de savoir. Ces indicateurs comprennent notamment, les dépenses de la RDI, l'implication du secteur privé dans l'effort national de financement de la recherche, les ressources humaines, la mobilité des chercheurs entre les universités et les entreprises, le nombre de brevets et licences, de publications et de co-publications, le nombre de projets financés notamment en partenariat entre l'université et l'entreprise et dans le cadre de la coopération, les infrastructures dont celles dédiées aux TIC et la diffusion de l'information.

Certes, la disponibilité des indicateurs de l'économie du savoir constitue un outil précieux pour guider les politiques technologiques et industrielles du pause et pour sensibiliser les entreprises à l'intelligence économique, mais actuellement ces indicateurs sont éparpillés, partiels et peu précis et leur mesure reste en soit un exercice délicat.

Au Maroc, l'Académie Hassan II des Sciences et Techniques (AHST), en coordination avec les institutions nationales et les départements ministériels, s'est penchée récemment sur l'élaboration de rapports traitant notamment des indicateurs des sciences et technologies (rapport 2012). A partir des éléments du rapport de l'AHST et des données disponibles au niveau des départements ministériels (Ministère de l'enseignement supérieur, Ministère de l'industrie) et des instituions concernées telle que l'OMPIC, on peut faire ressortir les points suivants:

i- Le potentiel en capital humain de niveau supérieur. Comme précisé ci-dessus, le Maroc dispose aujourd'hui d'un fort potentiel en matière d'offres de formation. Les établissements d'enseignement supérieur accueillent aujourd'hui plus de 660 000 étudiants mais ne forment qu'environ 100000 par an dont 10% d'ingénieurs ou assimilés et moins de 1000 titulaires de doctorat par an toutes disciplines confondues. Cette carence dans la formation d'ingénieurs et de docteurs en particulier, est en deçà du besoin de plus en plus exigeant de compétence des projets structurants du Maroc tels que les métiers mondiaux du Maroc

(aéronautique, automobile, textile et cuir, agroalimentaire, électronique, industrie pharmaceutique, l'offshoring), le plan Maroc vert. Ces secteurs devraient créer des centaines de milliers d'emploi à court et moyens termes. Des mesures urgentes s'imposent donc pour réguler et orienter la formation de ce potentiel en capital humain afin qu'il soit en adéquation avec la demande de la société.

ii. **Le personnel de la recherche:** selon le rapport de l'Académie, le Maroc plus de 41000 personnel R&D (en 2012) dont 75% se trouvent au niveau des universités. Les enseignants chercheurs, qui sont l'élément moteur de la formation et de la recherche ne présentent qu'une faible proportion, environ 13000. A ce niveau, on peut noter que ce nombre est proche de celui de 2005 alors que le nombre d'étudiants a fortement augmenté en l'espace de dix années (plus de 360000 en 2005 à plus de 660.000 en 2015). L'une des raisons de la stagnation du nombre des enseignants chercheurs est le départ volontaire et non programmé à la retraite qui s'est produit en 2005 et qui n'a pas été accompagné par une planification pour le remplacement de ces départs. A noter aussi que la répartition des chercheurs est disparate entre les secteurs avec environ 40% dans les sciences humaines et sociales et moins de 12% dans les sciences de l'ingénieur et des technologies. Le nombre de chercheurs par habitant reste très faible, inférieur à 2 par 1000 habitants alors qu'il est supérieur à 4 en Tunisie, à 8 en Turquie et en Corée du Sud. Ceci pénalise fortement le système éducatif et recherche et la formation par la recherche. Il est à souligner qu'une forte proportion du personnel de la RDI est représentée par les doctorants (plus de 21000) alors que les ingénieurs et les techniciens représentent environ 15%. Les doctorants ne bénéficient pas d'un statut qui permet de les mobiliser et de les engager à part entière comme acteur dans les efforts visant la promotion de la recherche. Ce qui se traduit notamment par l'étalement de la période de préparation du doctorat voire des abandons. Il en résulte un faible taux de soutenance de thèses de doctorat, moins de 1000 soutenances par an, toute discipline confondue avec une proportion négligeable dans le domaine des sciences de l'ingénieur.

iii- **Dépenses de la RDI.** La dépense intérieur de la recherche-développement (DIRD) est estimée dans le rapport de l'AHST à 5,6 Miliards Dhs en 2010. Ce qui correspondrait à 0,73% du PIB. La part du financement public est d'environ 70%, celle du privé environ 30%. L'apport de la coopération reste relativement très faible moins de 2%. Certes avec l'affirmation ces dernières années de la recherche dans les stratégies de développement sectorielles, des budgets additionnels relativement importants ont été alloués à la recherche,

ce qui devrait se traduire par une augmentation de la part du PIB alloué à la recherche. En tout état de cause, l'indice mondial d'innovation qui analyse 81 indicateurs, montre qu'il n'y a pas de corrélation entre la part du PIB réservé à la recherche et le classement des pays. L'affectation des budgets, les choix stratégiques, les modes de gouvernance sont autant d'éléments déterminants de l'efficience dans l'utilisation des moyens alloués à la recherche.

iv- **Production scientifique et technologique.** Les publications scientifiques indexées dans les bases de données internationales connaissent une progression continuelle depuis 2008 pour avoisiner les 3000 publications. Malgré les efforts consentis ces dernières années pour promouvoir la recherche et l'innovation, le Maroc a perdu plusieurs places en matière de publications scientifiques au niveau du continent Africain, il est passé de la troisième position en 2003 à la sixième voir la septième position, derrière l'Afrique du Sud, l'Egypte, le Nigéria, la Tunisie et l'Algérie. Une disparité notable est observée entre les différents domaines scientifiques. Par exemple, la production scientifique dans le domaine de l'ingénierie et de la technologie est assez faible, de même que dans le domaine des sciences de l'agriculture, compte tenu de la place et de l'importance de ces secteurs stratégiques pour le Maroc. Selon les données de la méthodologie d'évaluation des connaissances de la Banque mondiale (2012), le nombre d'articles de revues scientifiques et d'ingénierie par million d'habitants en 2007 est environ 12 comparé à celui de la Jordanie et du Bahreïn qui dépasse 60. En revanche, selon le même rapport, le nombre d'articles scientifiques et d'ingénierie publiés en collaboration avec des auteurs étrangers par million d'habitants est de 70 articles (en 2008) plaçant le Maroc dans les premiers rangs de la région MENA. Par ailleurs, on peut noter une participation honorable des chercheurs marocains aux projets de la commission européenne (7ème PCRD) où le Maroc participe dans 122 projets à travers 172 institutions ainsi que dans les coopérations bilatérales selon le Ministère de l'Enseignement supérieur. Ce positionnement à l'international de la recherche nationale a été confirmé récemment à l'occasion des appels à projets lancés par le Ministère et qui ont connu une forte participation des pays étrangers. Ce constat indique que le Maroc dispose des atouts et de potentiel R&D pour s'insérer dans les réseaux internationaux de la connaissance et d'en tirer profit.

La situation des sciences humaines et sociales qui totalisent environ 40% des enseignants chercheurs est préoccupante selon "l'enquête sur l'évaluation du système national de la recherche dans le domaine des sciences humaines et sociales" de 2009 commanditée par le ministère de l'Enseignement Supérieur et

de la Recherche Scientifique. Ce rapport alarmant indique que le domaine des SHS contribue très peu à l'effort national de production scientifique destinée à la communauté scientifique avec plus de 50% des enseignants chercheurs qui n'ont jamais publié durant leur carrière universitaire.

La prise de conscience des pouvoirs publics quant à l'apport des SHS au développement des différents domaines en science et société et leur importance dans l'aide aux décisions économiques devrait se traduire par une stratégie à même de mobiliser cette communauté pour jouer un rôle fondamental dans l'économie de la connaissance à travers notamment la valorisation du patrimoine immatériel qui constitue aujourd'hui un socle fondamental de l'économie nationale.

Concernant la production technologique mesurée notamment en termes de dépôt de brevets, on note une évolution positive durant les cinq dernières années. Les brevets d'origine marocaine enregistrés auprès de l'OMPIC (Rapport OMPIC 2014) ont augmenté de 152 en 2010 à 353 en 2014. L'augmentation est d'autant plus significative si l'on examine les brevets déposés par les universités et les organismes de recherche qui passent de 40 en 2010 à 190 en 2014. Les brevets constituent un indicateur de mesure de la capacité des institutions et des entreprises à innover, un outil de visibilité et d'attractivité et un gage de confiance pour attirer les investissements et les industriels. En plus d'être un indicateur de performance, les brevets font parties du capital de savoir qui constitue l'un des actifs immatériels importants d'une institution, à côté de son capital humain, organisationnel, partenarial. Cependant, le dépôt de brevets ne doit pas être une fin en soi, il faudrait qu'il puisse contribuer à la création de richesse et de la valeur ajoutée. C'est là où la relation entre l'Université et l'Entreprise, l'un des maillons aujourd'hui faible de la chaine d'innovation, devrait jouer pleinement son rôle. L'entreprise a de toute évidence un rôle à jouer dans la chaine de valeur, c'est elle qui permet *in fine* le passage de l'idée nouvelle et innovante à sa commercialisation.

Certes, l'exploitation de la propriété industrielle est à ses débuts, mais l'engagement du Maroc ces dernière années dans l'appropriation des hautes technologies à travers notamment le plan émergence industrielle, fait qu'aujourd'hui le Maroc se positionne en tête des pays de la région MENA comme exportateur de haute technologie avec un pourcentage d'exportation de la haute technologie par rapport au total des exportations des produits manufacturiers avoisinant les 9% (Rapport de la banque mondiale, indicateurs de développement 2010)

v- **Cas des TIC.** Comme précisé ci-dessus, les TIC constituent l'un des trois piliers de l'économie du savoir et un outil essentiel pour de développement de l'économie nationale et la réduction des inégalités sociales. Le Maroc a

lancé une stratégie nationale "Maroc Numeric 2013" qui vise notamment le développement des TIC et la promotion de l'économie numérique et de la société de l'information. Une stratégie centrée sur la transformation sociale, les services publics orientés usagers "e-Gouvernement" et l'informatisation des PME.

Au niveau national d'importants efforts ont été faits en matière de téléphonie et d'internet. Selon les sources de l'ANRT (2014), le taux de pénétration de la téléphonie fixe est en recul ces dernières années et se situerait à 2,8 à millions d'abonnés. Concernant l'accès à l'internet, le nombre d'abonnés dépasse les 6 millions avec une prédominance de l'abonnement 3G, ce qui donne un taux de pénétration supérieur à 19%.

Dans le domaine de l'enseignement supérieur, l'accès à l'internet et à l'information électronique a été rendu disponible dans les universités. Le Maroc a été l'un des premiers pays de la région à mettre en place un réseau académique informatique MARWAN qui permet de connecter les universités et de les relier à leurs homologues européens à travers la liaison avec le réseau européen géant. Certes la faiblesse des infrastructures locales et du débit ainsi que la cherté des abonnements limitent l'accès des chercheurs et des scientifiques à l'information scientifique proposée notamment par l'institut marocain de l'information scientifique et technique ainsi que par d'autres sources électroniques nationales et étrangères.

Dans ce contexte, la stratégie "Maroc Numeric" a mis en place deux programmes s'inscrivant dans l'axe transformation sociale. Le premier vise l'enseignant et les établissements publics. Le deuxième "Injaz", a ciblé tout particulièrement les étudiants en leur permettant un accès à l'internet haut débit et à des ordinateurs portables et en conséquence leur facilitant l'accès à la connaissance. Plus de 87000 étudiants ont bénéficié du programme Injaz.

En matière de "e-Gouvernement" et de l'informatisation des PME, des centaines de services sont prévus dans cette stratégie, parmi lesquels on peut citer en matière de "e-Gouvernement": watiqa.ma, les consulats, la déclaration sociale, le paiement de taxes, la création d'entreprises, le registre du commerce, et en matière des PME : Moussanada TI, Rawaj TI, Infitah.

Pour mesurer les progrès du Maroc dans ce domaine, on pourrait se référer au dernier classement du "World Economic Forum" sur les TIC. Ce classement prend en compte une dizaine de critères dont notamment la pénétration d'internet, les infrastructures, l'environnement des affaires et de l'innovation, les prix pratiqués, ou encore les impacts économiques et sociaux. Certes, le Maroc a amélioré sa

position dans le dernier classement en occupant la 78ème place sur 143 pays analysés. Mais si le Maroc vient en tête des pays du Maghreb, il est cependant devancé au niveau de l'Afrique par l'Ile Maurice et l'Afrique du Sud et il est loin derrière le Bahreïn (30ème), l'Arabie Saoudite (35ème) et la Jordanie (52ème).

Pour comprendre la situation du Maroc, qui peut paraître à première vue paradoxale compte tenu des efforts consentis en matière de développement des TIC, le rapport indique en effet que si en matière d'accessibilité des TIC, le Maroc est en bonne position (24ème), il est moins performant en matière de l'environnement des affaires et de l'innovation dans les TIC (83éme), d'infrastructure (87ème), d'utilisation des TIC dans les affaires (105ème), et de compétences (110ème). Des mesures s'imposent pour remédier à ces insuffisances afin que les TIC puissent jouer pleinement leur rôle de développement économique et social.

vi- **Le Maroc dans le classement de l'indice mondial de l'innovation.** Cet indice appelé "Global Innovation index" est une référence à l'échelle mondiale en matière de mesure de l'efficience de l'innovation. L'indice 2014 analyse 81 indicateurs traitant notamment de l'innovation dans différents domaines dont la recherche, les ressources humaines, l'environnement des affaires, les institutions, les infrastructures (TIC, services), les connaissances et technologies, la créativité, la sophistication du marché. Le rapport 2014 accorde en outre de l'importance au capital humain (considéré comme principal facteur de l'innovation), capital financier et capital technologique, ainsi qu'à la capacité à retenir les talents et mobiliser des diplômés de l'enseignement supérieur.

Le Maroc occupe la 84ème position sur les 143 pays analysés. Il est devancé de loin par les Emirats Arabes Unis (36ème), l'Arabie Saoudite (38ème), le Qatar (47ème), la Jordanie (61ème). Si le Maroc se classe honorablement en matière d'infrastructure (58ème) et de capital humain (64ème), il est moins performant en matière d'innovation dans le milieu des affaires (134ème) et de la sophistication du marché (109ème).

Le rapport fait un focus sur la diaspora marocaine établie à l'étranger qui présente un fort potentiel sientifique de créativité et d'innovation et que son expertise pourrait être mise à profit pour répondre à des besoins spécifiques notamment au niveau des secteurs en plein développement. A ce sujet, on estime à plus de 32000 marocains résidant à l'étranger hautement qualifiés dont la majorité sont en Europe. Cette diaspora est aujourd'hui peu mobilisée à l'exception de quelques ilots comme l'Université internationale de Rabat qui est citée en exemple dans le "Global innovation index". Il convient de rappeler que le Maroc avait mis en place le programme FINCOME pour mobilier cette diaspora. Il faudrait en conséquence l'évaluer et le revisiter pour qu'il joue pleinement son rôle.

3- Conclusions et recommandations :

L'éducation-formation a été solennellement érigée en priorité nationale avec l'intégrité territoriale, et la recherche scientifique a été inscrite pour la première fois, à côté de l'éducation, dans la nouvelle constitution. Ce qui marque l'importance accordée par la plus haute autorité du royaume à ce secteur stratégique. Des efforts considérables ont été consentis pour faire de ce secteur un levier de développement économique et pour placer le Maroc, à ressources limitées, dans la nouvelle économie fondée sur la connaissance. Il est évident que des progrès ont été réalisés çà-et-là mais globalement les résultats escomptés ne sont pas atteints. La position du Maroc dans les classements mondiaux traitant de l'éducation, de la recherche, de l'innovation et peu glorieuse.

Dans son ensemble, le système de recherche et d'innovation souffre d'éclatement, d'éparpillement des moyens, de la faiblesse de la production scientifique, de l'innovation et de la formation de diplômés notamment en sciences et technologies et de docteurs ès-sciences. De même, le secteur productif se trouve en marge de ce système.

Les approches en matière de pilotage, de financement, de valorisation et d'évaluation du système et de ces différents maillons devraient être repensées pour gagner en efficacité et en efficience.

Parmi les recommandations qui peuvent être formulés en s'appuyant sur des expériences qui ont réussi dans des pays similaires :

- Porter la recherche innovation au plus haut niveau,
- Asseoir une gouvernance et un pilotage par une seule autorité,
- Canaliser les financements et faciliter la gestion,
- Mettre les entreprises et le secteur productif au cœur de la politique de l'innovation,
- Promouvoir les partenariats public-privé,
- Qualifier le capital humain et doter les chercheurs d'un statut mobilisateur,
- Libérer l'innovation et la créativité pour relever les défis de la compétitivité.

LE PATRIMOINE IMMATÉRIEL DU ROYAUME : UN ATOUT POUR LE MAROC ÉMERGENT

JANAH SAADI
Président d'honneur de l'association Génie Maroc

Madame la présidente Lalla Badr Saoud Alaoui, messieur le Président, messieurs les Directeurs, honorable assistance.

Je voudrais tout d'abord remercier le Ministère de l'Industrie, du Commerce, de l'Investissement et de l'Économie Numérique, l'Office Marocain de la Propriété Intellectuelle et Commerciale ainsi que l'Association Miftah Essaâd pour cette heureuse initiative et pour l'honneur qu'ils me font en m'invitant à faire partie de cette table ronde qui traite d'un sujet stratégique pour notre pays.

Mesdames et Messieurs l'ère que nous vivons est caractérisée par une évolution technologique de plus en plus soutenue avec des secteurs émergents ouvrant chacun d'immenses perspectives.

En effet des révolutions sont déjà en marche :

- Les objets connectés font désormais partie de notre vie quotidienne, avec l'étendu quasi infinie des applications potentielles qu'ils permettent.

- La profusion d'informations et de données (Big DATA) à gérer, à analyser et à exploiter dans tous les secteurs nécessite des méthodologies et des équipement spécifiques.
- l'utilisation des énergies renouvelables avec leur caractère intermittent impose une manière intelligente de gérer l'énergie (Smart Grid qui bouleversa l'organisation de notre quotidien y compris dans nos domiciles.
- Les nanotechnologies qui permettent d'aller dans l'infiniment petit et construire des matériaux nouveaux presque atome par atome.

Ce sont là quelques exemples de ce que nous vivons déjà à l'heure actuelle et qui va s'accélérer de plus en plus dans un avenir proche, en effet on estime que Plus de 50% (certains parlent de 75%) des métiers à l'horizon 2050 n'existent pas à l'heure actuelle.

On ne peut donc envisager l'avenir de notre pays sans intégrer cette dimension scientifique, technique et technologique qui fournira à nos futures générations les principaux gisements d'emploi de demain.

Comment faire en sorte que notre pays puisse profiter de ces opportunités?

Je pense que notre pays doit se préparer sur trois niveaux :

1- Qualifier une élite de haut niveau capable de rivaliser avec les élites internationales dans le domaine de l'innovation technologique.

2- Améliorer l'environnement de l'innovation, de la recherche et de la R&D.

3- Disposer d'entreprises capables de transformer les innovations en revenus et en emplois.

C'est un fusée à trois étages, chaque niveau dépend du précédent, si on n'a pas une élite de haut niveau on ne pourra pas avoir d'innovation et si on n'a pas d'innovation on ne pourra pas créer de richesse à travers des entreprises innovantes et nous risquons de rater ce rendez-vous du futur.

1- Comment qualifier l'élite :

La prédisposition pour les sciences et technologies ne connait pas les frontières sociales ni les frontières des etats. Les pays avancés l'ont compris depuis longtemps et ouvrent leurs portes à l'excellence d'où qu'elle vienne. Pour dénicher les scientifiques de haut niveaux, il faut sensibiliser, repérer ceux qui ont du potentiel et les mettre dans un environnement où ils peuvent progresser rapidement, il faut donc :

- Sensibiliser par des conférences dans les établissements :
  - Sensibiliser sur l'importance des sciences mathématiques (au niveau du lycée et du collège) qui sont en constante régression.
  - Sensibiliser aux métiers de l'ingénieur méconnu du grand public et des jeunes.
  - Sensibilier sur l'importance de la recherche.
- Organiser des visites des lycéens aux laboratoires de recherche.
- Créer des clubs d'innovation à l'intérieur des lycées.
- Mettre en place des incitatifs forts pour que les jeunes puissent continuer leur chemin vers la recherche et la R&D et communiquer autour pour attirer les meilleurs au niveau national et international en particulier africain.

Signalons que des bourses intéressantes sont mises en place à l'heure actuelle :

- Bourses d'excellence (à augmenter régulièrement en nombre et en montant alloué)
- Bourses dans le cadre des projets financés en particulier dans le cadre des projets IRESEN et OCP (montant satisfaisant, il faut diversifier les secteurs et augmenter le nombre).

2- Comment améliorer l'environnement de recherche et de R&D

Le Maroc développe de la recherche de qualité dans des domaines divers et variés, pour la R&D par contre beaucoup de difficultés sont rencontrés par les chercheurs liées à la lenteur des circuits administratifs et financiers de la fonction publique.

- Il est impératif de sisposer d'une société de valorisation (SA ou SARL) au niveau de chaque université, capable de gérer de manière efficace les contrats de recherche, les brevets, l'expertise et le conseil et sutout pouvoir acheter dans des délais raisonnables les consommables, les équipements et la maintenance.
- Il faut également sensibiliser à la protection de la Propriété Intellectuelle PI et je tiens à saluer à ce propos l'effort louable de l'OMPIC pour sensibiliser au dépôt des brevets et qui a abouti à une augmentation significative des brevets

déposés au niveau national. Cependant les universités marocaines à l'heure actuelle sont incapables de valoriser et commercialiser les brevets qu'elles produisent. Il faut donc mettre en place une structure nationale de valorisation des brevets puisque la masse de brevets déposés par chaque université ne permet pas d'envisager une telle structure au niveau de chaque université.

- Les cités de l'innovation initiées par le micien au niveau de plusieurs universités Marocaines peuvent constituer un bon cadre de développement de R&D efficace à condition de disposer en leur sein de système de valorisation pour faciliter la gestion des contrats et des projets à défaut elles resteront des coquilles vides.

3- Disposer d'entreprises ouvertes sur l'innovation

Le Maroc dispose de deux types d'entreprises ouvertes sur l'innovation :

- De grandes entreprises qui disposent en leur sein de services R&D ouverts sur les laboratoires universitaires.
- Des startups performantes surtout dans le domaine de l'IT.

Malheureusement le nombre de ces entreprises reste faible par rapport aux défis attendus, il faut donc que le nombre de ces entreprises augmente et que leurs domaines se diversifient pour toucher le maximum de secteurs porteurs d'emploi et en particulier les secteurs à forte valeur ajoutée.

- Plusieurs clusters sont mis en place par le micien, il faut continuer dans cette voie en mettant en place des incitatifs pour des thématiques prioritaires au niveau national.
- Plusieurs associations sensibilisent à l'entrepreneuriat des jeunes et on peut dire que beaucoup de jeunes sont sensibilisés, malheureusement le nombre d'entreprises créées par ces jeunes reste faible, il faut donc une forte implication des chefs d'entreprises dans l'accompagnement de ces jeunes lors des phases de création et de post création où ils sont les plus fragile. Il faut mettre en place des accélérateurs performants couplés avec les incubateurs existants et les diverses initiatives de sensibilisation.

Pour finir, on peut considérer les indicateurs suivants comme de bons instruments de mesure de la capacité de notre pays à profiter de l'économie du savoir :

- Nombre de brevets exploités,
- Nombre de contrats de recherche Université/Entreprise,
- Nombre de startups créés et viables,
- Nombre d'entreprises possédant un service R&D.

L'EMPRISE DU PATRIMOINE IMMATÉRIEL

ABID KABADI
Gérant - Associè à Juristes-Conseils Partners

Monsieur le président de la séance,
Madame la présidente, Lalla Chrifa,

Je vous remercie de m'avoir invité à votre conférence. Aujourd'hui, mon thème va être sur l'emprise du patrimoine immatériel, un thème juridique pour parler du patrimoine immatériel du royaume.

Au niveau Juridique, très tôt à partir de 1916, le royaume du Maroc a reconnu la notion de propiété immatériel incorporelle dans divers textes, la lois sur la propriété industrielle. En 1916, il y a eu reconnaissance de la propriété littéraire et artistique avec un effet direct des traités internationaux ; l'ensemble de ces textes constituent aujourd'hui la propriété intellectuelle. D'autres textes récents en droit audiovisuel, en droit de travail, en droit des artistes, en droit d'architecture ont reconnu aussi cette notion du patrimoine immatériel ou de la propriété intellectuelle.

Pourquoi j'ai parlé ici du doit de travail au moment ou tout le monde sera porté sur le code du travail ? il ya une loi sur la propriété industrielle qui a reconnu le droit de l'invention des salariés, sans qu'il y est une revendication, sans qu'il y est une bataille dans les rues, une fois on a donné un droit sans qu'on le réclame, c'est le droit de inventions des salariés, parce que aujourd'hui parmi les richesses des l'entreprise c'est son potentiel humain ; l'entreprise qui est une fiction juridique, et les juristes connaissent la dimension de cette discussion au niveau doctrinal, est devenue propriétaire comme une personne physique d'un patrimoine incorporel. Le code de commerce, dès le XIX^{ème}, dès le XX^{ème} siècle a reconnu la notion d'actif incorporel, d'actif immatériel qui est le fonds de commerce considéré comme un actif tout cours.

Pour une entreprise, la propriété incorporelle immatérielle est un levier majeur de création de valeurs, de richesses et de dynamique économique pour l'émergence culturelle et industrielle du Maroc.

Dès 1998 l'OCDE défini l'actif immatériel par l'absence d'une substance physique, capacité de générer un profit économique, et là je rejoint le titre de cette après midi «..et appropriation par l'entreprise»

D'autres intégrent dans le capital immatériel, le capital humain, l'intelligence créative ; le savoir faire et la dynamique recherche développement ; le capital organisationnel, d'autres diront managérial ; les fournisseurs ; les clients même aujourd'hui avec la loi sur le consommateur, la notion de consommateur, parce qu'aussi il faut le respecter, au niveau juriadique le patrimoine incorporel est de plus en plus reconnu et prtégés. Cependant, nous avons un probléme c'est qu'au niveau comptable , la dimension valorisation du patrimoine incorporel reste le parent pauvre par rapport à la valeur matériel qui sont les bâtiments ou autres actifs matériels, d'ailleurs, le plan comptable réserve peut de dispositions comptables ou fiscales prenant compte le bien matériel. Tout un débat doit être engagé pour remédier à cette situation, pour prendre en compte cette mutation qui s'est faite depuis quelques années du passage du modèle fondé sur la production des biens corporels, au modèle fondé sur la production du savoir et de la connaissance.

Partout, c'est la capacité de la production de la connaissance qui crée la valeur, , qui crée la richesse. La production matérielle des biens n'est que la conséquence de la recherche développement. Aujourd'hui on voit, de plus en plus d'entreprises constituées uniquement par l'immatériel. Je suis actionnaire, j'apporte en nature un brevet, une marque, je constitue donc une société avec un capital. Il y a de plus en plus aujourd'hui de sociétés qui ne fonctionnent qu'avec le brevet, qu'avec les marques, qu'avec le fonds de commerce. qu'avec les dessins, Les modèles, le logiciel qui fait partie de la prpiété littéraire et artistique. Aujourd'hui il y a des entreprises qui n'ont de patrimoine que ce qui est immatériel ; Aujourd'hui de grosses entreprises ce sont constituées au Maroc uniquement sur la base de l'immatériel ; les sociétés de radios, les sociétés de télévision ; les sociétés de télécommunication ; les sociétés d'informatiques ne fonctionnent que par des actifs immatériels. Aujourd'hui, de plus en plus, nous allons vers l'émergence d'entreprises dont le capital, dont l'actif sera uniquement immatériel. Nous sommes entrain de passer de la notion de produit corporel à une production incorporelle. Le rapport matériel ne représentera qu'une infime partie de la valeur de produit incorporel, alors là, se posera la question de la protection de ce patrimoine ; la protection de cette valeur.

Le droit commun a reconnu aujourd'hui une protection au niveau civil, et au niveau pénal de ce qui est actif immatériel. Ceci est renforcé par des lois spéciales notament. La propriété littéraire et artistique notamment ;la propriété industrielle, par la mécanique de la contrefaçon notamment. Donc les méconnaissances existantes ce jour sont limitées par la méconnaissance du patrimoine immatériel, parce que ce n'est pas palpable. Aujourd'hui le ministère du commerce comme l'OMPIC font un effort énorme pour que les entreprises marocaines prennent conscience de cette valeur, pour qu'elle la protège. Mais, aujourd'hui cette dynamique doit être accompagnée par un mouvement collectif et individuel qui doit être mis en œuvre pour valoriser ; pour protéger ce que nous appelons «made in morocco».

Il y a quelques recommandations rapides monsieur le président. On doit inscrire notre dynamique par encourager les entreprises à valoriser leurs patrimoines immatériels, par le dépôt des marques ; des brevets, des dessins et modèles. Nous observons que dans toutes les foires internationales, dans tous les marchés, les entreprises exposent, mais ne protègent pas. Il y a aujourd'hui le phénomène de la contrefaçon, parce qu'il y a toute une recherche développement qui est entrain de partir au profit de tiers qui n'ont fait aucun effort.

Deuxième recommandation, c'est prévoir de nouveaux dispositifs comptable pour valoriser les actifs immatériels au niveau de la recherche développement ; au niveau des marques ; au niveau des brevets ; des dessins et modèles, parce qu'aujourd'hui quand on veut valoriser la création d'une marque, généralement les experts hésitent. Il faut aussi reconnaitre l'apport des salariés dans la création du patrimoine immatériel des entreprises. Comme c'est le cas des inventions des salariés, il faudrait qu'il y est un lien entre la société civile, le monde de l'entreprise et les pouvoirs publics par un mouvement de mécénat, pour que l'entreprise, lorsqu'elle vaudra aider les particuliers ou aidera les créateurs, qu'elle puisse demain les aider en connaissance de cause, sans que demain deviennent comme une activité considérée comme un acte anormal de gestion.

Madame la présidente, votre initiative s'inscrit dans cette dynamique, notre richesse immatérielle constitue aussi une richesse basée sur la préservation de notre poste créatif et de notre patrimoine collectif. qui sont aujourd'hui en débat devant l'ensemble de personnes présentes ici ; je vous remercie Madame la présidente.

LE PATRIMOINE IMMATÉRIEL ET SON EFFET SUR L'ÉCONOMIE MAROCAINE

PR. HICHAM MADROMI
Directeur du l'C.R.S.P. à Casablanca

باسم الله الرحمان الرحيم

Madame la présidente Lalla Chrifa ?

Chers présence ;

C'est avec un grand plaisir que je partage avec vous aujourd'hui ce colloque basée sur le discours de Sa Majesté le roi Mohamed VI, que dieu le glorifie, sur le patrimoine immatériel ; donc j'essaie quand même d'être bref. Mon intervention sera cadrée sur le patrimoine immatériel du royaume et son effet sur l'économie marocaine.

Basée sur quelques points importants que je tiens de les sortir, d'abord, la pensée puis la conception ; l'innovation ; la réalisation et la présentation à la fin du produit.

Ce patrimoine immatériel, a donné un élan important ces dernières années à notre royaume

Si on regarde du niveau classement.

Le Maroc est aujourd'hui 5ème puissance économique en Afrique, 6ème pilier au niveau de la production scientifique, 5ème au monde arabe.

Ce qui est important à souligner c'est la 1ère puissance économique basée sur le patrimoine immatériel. Cela montre un point important.

Si on regarde un état de lieux rapide ces deux dernières années, avant 2012 au niveau exportation, le chiffre d'affaire le plus important c'était le phosphate et en 2013-2014 on a basculé vers l'industrie automobile ,premier chiffre d'affaires d'exportation au niveau national on a baculé de l'exploitation de l'éxistant c'est a dire le phosphate au capitale immatériélà travers l'industrie automobile ça montre quand même une évolution, bien sûr, de la politique lancée par Sa Majesté depuis quinze ans.

Passage au capital immatériel à travers l'industrie automobile

A ce niveau là, c'est vrai, si on fait un petit tour côté industriel et on fait un état des lieux, avec l'évolution au niveau NTIC, les services; l'aéronautique ; dernièrement avec la création de Mid Parc en 2013 ; les smartcity; offshoring ; les énergies renouvelables, l'abonnement électronique, on voit l'effet du patrimoine immatériel sur l'économie à l'échelle nationale..

Le patrimoine immatériel qui a évolué ces dernières années et qui a donné aujourd'hui un élan important sur l'ouverture de notre pays sur la région et à l'échelle continentale et à l'échelle internationale

Si on regarde au niveau causes de cette évolution, il ya quand même un mouvement important qui est devenu dans nos entreprises ; c'est l'exploitation des ressources humaines. Des ressources qualifiées. Au départ, les années 2000 et avant, c'était la base sur les techniciens et depuis 2008-2009 on voit la base sur les ingénieurs pour la recherche développement.

Qui croit que le Maroc peut bien sûr concevoir les moteurs des avions ?, c'était impossible dans les années 1980-1990, mais, aujourd'hui s'est réalisé depuis des années il y a conception dans pas mal de moteurs d'avions, soit pour

Airbus, soit pour le Boeing au niveau national. Il ya même des bureaux d'études de conception à ce niveau là. Ça c'est important de le souligner.

En revenant aussi sur l'aspect R&D, comme a dit mon collègue Jouad, aujourd'hui le Maroc avec 12.000 chercheurs, enseignants chercheurs inclus, avec 20.000 doctorants, mais ça reste quand même très mitigé par rapport à des pays voisins à l'échelle continentale et on doit fournir des efforts à ce niveau là. Pour cela il faut accompagner la politique lancée comme le Maroc numérique, bien sûr au niveau touristique, l'aspect du Maroc vert, et d'autres chalenges lancés à l'échelle nationale. C'est vrai que la technologie va évoluer.

Ce qu'on pense aujourd'hui, ça va pas être d'ici 2030 ou 2040 comme vient de dire notre collégue professeur Essaidi, ça va évoluer énormément ; qui pense avant que smartcity, ville intelligente, aujourd'hui on peut payer, tout faire par internet, on peut payer l'électricité, factures, téléphone .. et on peut même d'ici 10 ans effectuer nos services quotidiens avec internet et même aller plus loin, contrôler et surveiller, tout ce qu'on peut penser ou qu'on ne peut pas penser dans les années à venir. La raison c'est très simple, il faut se donner le temps, s'occuper, exploiter l'existant et l'améliorer ; motiver ; renforcer les ressources humaines ; s'ouvrir sur le monde, au niveau culturel, au niveau religion, traditions et pensées à l'échelle régionale, continentale et à l'échelle internationale.

Innover l'exploitation du patrimoine immatériel pour le développement du Maroc, faciliter, renforcer et motiver la recherche développement au Maroc sur les grands axes porteurs à l'échelle intérnationale ; améliorer la gouvernance des R&D pour acompagner l'évolution technologique à léchelle internationale d'ici 2020 ou 2030 .

Il n'ya pas de secret si on ne respecte pas ces recommandations, on peut accueillir des résultats.?

Il faut croire à nos ressources humaines à l'échelle nationale ; il faut croire à notre patrimoine existant pour améliorer et bien sûr avoir l'espoir du futur et merci.

فاعلة جمعوية بباريس و فرنسا ممثلة الجالية المغربية
حضرت لطنجة خصيصا للمشاركة في الندوة.

LE PATRIMOINE
IMMATERIEL
DU ROYAUME :
UN ATOUT

UN ATOUT
POUR
LE PATRIMOINE
IMMATERIEL
DU ROYAUME :

السيدة هناء العلمي إطار إداري في القطاع العام وفاعلة جمعوية

بول هيك أستاذ الدراسات الإسلامية بقسم علم اللاهوت بجامعة جورج تاون بواشنطن.
المدير المؤسس لمركز دراسة الأديان عبر الحضارات «سوراك»

تـكـريـم

التعريف بالأساتذة المكرمين من تقديم

الدكتور محمد المغراوي
جامعة محمد الخامس – الرباط

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله

أتشرف بكامل السرور والاعتزاز بتقديم المحتفى بهما في الملتقى العلمي المتميز، ويتعلق الأمر بأستاذنا الدكتور إبراهيم بوطالب المؤرخ وأستاذ التاريخ المعاصر بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط والدكتورة بهيجة سيمو، مديرة الوثائق الملكية.

فإذا كانت هذه اللحظة تتنسم شذاها من هذا الاحتفاء التكريمي، فإن فيض إشراقها يرجع إلى ما يرتبط بذلك من معان، وما يؤشر عليه من رموز ودلالات، تشهد – من بين ما تشهد عليه – على الاعتراف بجهودهما في خدمة البحث التاريخي، وجهود الباحثين من أمثالهما وتثمين ما يكلفهم الإنتاج العلمي من تضحيات جسام على حساب الفرد وعائلته خدمة لتاريخ البلاد وعملا على نفض الغبار على بعض ملفاته المغمورة.

إنه لمن مظاهر يقظة الأمم ووعي الشعوب عنايتها بتكريم العلماء والعالمات من أبنائها وبناتها، فإننا إذن نعتبر هذه اللحظة متعة حقيقية، نحن الملتفين حول قضية راهنة باتت تشغل المفكرين والسياسيين وهي الاهتمام بالتراث اللامادي للمملكة المغربية، حيث نكرم مؤرخين من جيلين وجنسين مختلفين استجابة للرغبة الملكية السامية التي تولي أهمية قصوى لهذا الرأسمال اللامادي باعتباره مكونا أساسيا للتنمية البشرية.

الدكتور إبراهيم بوطالب

يعتبر الدكتور إبراهيم بوطالب من الرعيل الأول من المؤرخين الأكاديميين المغاربة، ورغم أنه فقد أباه الشهيد عبد العزيز بوطالب وهو في سن صغيرة سنة 1944، فإن ذلك لم يثنه عن الاجتهاد في التحصيل العلمي ؛ فبعد حصوله على الباكالوريا سنة 1956 التحق بجامعة السوربون بباريس فحصل منها على الإجازة في التاريخ، ثم دبلوم الدراسات العليا سنة 1962، وتخرج أيضا من المدرسة العليا للأساتذة بباريس سنة 1964، فعين في نفس السنة أستاذا بكلية الآداب بالرباط، التي كانت مسيرته فيها حافلة بالعطاء والإنجازات العلمية والتكوينية التي أسهمت في تأسيس المدرسة التاريخية المغربية بما تعرفه من تميز ورصانة.وكانت للدكتور إبراهيم بوطالب أيضا جهود جبارة في مجال الإدارة التربوية بعد أن اختير مديرا للمدرسة العليا للأساتذة بالرباط سنة 1966، فكان مثالا للمسؤول الإداري الجاد. غير أنه لم يتخل عن حصصه التدريسية، ونظرا لوعيه العميق بمكونات

الهوية المغربية فقد أحدث درسا مفتوحا لتعليم اللغة الأمازيغية باعتبارها من الناحية الأكاديمية لغة أساسية في تكوين الباحثين الأكاديميين في العديد من التخصصات.

ثم شغل بين سنة 1969 و1972 منصب عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط. وإذا كان قد أسهم من موقعه كأستاذ في مسيرة تعريب شعبة التاريخ، فإنه قد عمل من موقعه كعميد في مسيرة تعريب شعب العلوم الإنسانية الأخرى.

لم تثن المهام الأكاديمية أستاذنا الجليل عن الاهتمام بالشأن العام، فقد التحق بحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية منذ تأسيسه سنة 1959، ثم خاض الانتخابات البرلمانية لسنة 1977 ممثلا لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية عن دائرة اللمطيين بفاس وفاز بمقعدها، وكان برلمانيا فاعلا ترأس لجنة الإعلام والشؤون الثقافية بالبرلمان.

وقد عينه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله عضوا بلجنة الإنصاف والمصالحة التي باشرت أشغالها بين يناير 2004 ونونبر 2005. وأعد بالمناسبة كتابا بعنوان «الجدال السياسي في المغرب»، ثم عين عضوا في اللجنة المركزية الاستشارية للجهوية المتقدمة.

وفي إطار العمل الموازي كان أستاذنا إبراهيم بوطالب من مؤسسي الجمعية المغربية للبحث التاريخي سنة 1975، وتولى رئاستها سنة 1991. كما كان عضوا في الهيئة العلمية لمعلمة المغرب ثم أسندت إليه رئاستها، وقد صدر منها لحد الآن 27 مجلدا. وهو في نفس الوقت رئيس تحرير المجلة الأكاديمية ذائعة الصيت هسبريس تمودا (Héspéris-Tamuda) التي تصدرها كلية الآداب والعلوم الإنسانية، والتي لم تتوقف عن الصدور منذ سنة 1921.

وفي المجال العلمي فإن رصيد الكتب والأبحاث التي أنجزها أستاذنا في خضم انشغالاته المتعددة تدل على قدم راسخ في البحث التاريخي تأليفا وترجمة، خاصة في مجال التاريخ المعاصر، ومن مؤلفاته: «العلاقات التجارية بين المغرب وفرنسا في القرن الثامن عشر» (نال به شهادة دكتوراه السلك الثالث بالسوربون)، و«معالم التغيير في تاريخ المغرب في القرن العشرين»، و«التاريخ والاستقبالية (البروسبكتيف)»، و«الجدال السياسي في المغرب»؛ كما أنه ترجم بعض الكتب المهمة، فمن اللغة الإنجليزية ترجم كتاب الحماية الفرنسية بين الأوج والأفول في فترة المقيم العام نوكيس، لوليام هويزنكتون. وكتاب الإدارة الفرنسية للبادية المغربية في عهد الحماية (1912-1956) لروبين بيدويل.

فضلا عن التآليف الأكاديمية شارك في تأليف العديد من الكتب المقررة في التعليم، من أشهرها كتاب (Histoire du Maroc) الصادر سنة 1967.

ونشر العديد من الأبحاث في المجلات والندوات والكتب الجماعية باللغتين العربية والفرنسية تم جمعها أخيرا وصدرت في أربعة أجزاء عن جامعة محمد الخامس وكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط.

واعترافا بجهوده العلمية وتاريخه الوطني كرم الدكتور إبراهيم بوطالب من طرف زملائه وأصدقائه وطلبته، وصدرت أعمال هذا التكريم في مؤلف ضخم نشرته كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط.

لكل ما سبق وغيره مما تنطوي عليه شخصية الدكتور إبراهيم بوطالب المؤرخ والعالم والوطني، فإن تكريمه في هذا الملتقى العلمي ليحمل في حد ذاته دلالات رمزية غنية ومتعددة.

الدكتورة بهيجة سيمو

الدكتورة بهيجة سيمو، أهل لهذا التكريم، لما تجمعه بين جوانحها من خصال، فهي منحدرة من أسرة وفية للعرش العلوي المجيد، شغلت مناصب هامة في الدولة المغربية ودافعت باستماتة عن وحدة هذا البلد. فناهيك عما زانها من وقار وحلم فهي المتميزة بإيمان خدمة الوطن في أناة ولين وحزم مستبين.

فعلى المستوى الأكاديمي، لم تختر بهيجة سيمو المواضيع السهلة، بل ناقشت أول دكتورة في السربون في موضوع «الإصلاحات العسكرية بالمغرب 1844 - 1912». فتحت بها مجالا جديدا للبحث والتنقيب وصدرت هذه الأطروحة في مؤلف سنة 1995 وأصبح هذا العمل مرجعا أساسيا في مجال التاريخ العسكري. وقد جاء على لسان المرحوم عبد الوهاب بنمنصور مؤرخ المملكة في تقديمه لهذا المؤلف : «ومن حسن الحظ أن وفق الله في عصر نهضتنا الجديدة شابة مثقفة هي السيدة بهيجة سيمو التي استطاعت بصبرها ومواظبتها أن تفلي أكثر ما يوجد في

دور المحفوظات الأوروبية من ملفات وأضابير، وأن تغوص في أعماقها لتستخرج منها، ومن المستندات الوطنية المغربية، تاريخنا لتجديد الجيش المغربي من سنة 1844 إلى 1912 تاريخا كتب كتابة موضوعية وعلمية».

كما اختارت بهيجة سيمو موضوعا غير مسبوق لأطروحة الدولة التي ناقشتها بكلية الآداب بالرباط، في موضوع: «العلاقات المغربية الايطالية 1869 - 1912» وهو البحث الذي نشرته في مؤلف سنة 2003. وقال في حق هذا المؤلف الأستاذ أحمد التوفيق : «إن هذه القراءة الأصيلة لوثيقة جانب من التاريخ تتميز بالجدة وتقوم على الكفاءة في التناول، وفيها إلى جانب ذالك جرأة على التأويل تارة والاقتصار على الإشارة الحذرة تارة أخرى، وهذه من علامات امتلاك الصنعة».

وقد تميزت الدكتورة بهيجة سيمو، إلى جانب إتقانها لكتابة التاريخ وتحليل المستندات، بالاهتمام بكتابة التاريخ بشكل آخر، فإليها يرجع الفضل في تنظيم عدة معارض في سياق زمن المغرب بفرنسا بباريز سنة 1999، كما تشرفت بتنظيم متحف محمد الخامس بالرباط سنة 2000، وعينها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله مندوبة عامة لمعرض «المغرب الوسيط، إمبراطورية بين إفريقيا وإسبانيا» في مرحلتيه المغربية والفرنسية الذي نظم بتعاون مع متحف اللوفر والمؤسسة الوطنية للمتاحف سنة 2014.

وللأستاذة بهيجة سيمو العديد من المؤلفات باللغتين العربية والفرنسية منها :

- الإصلاحات العسكرية بالمغرب 1844 - 1912، صدر سنة 2000.
- العلاقات المغربية الايطالية 1869 – 1912، صدر سنة 2003.
- La Garde Royale, pérennité de la mission de la représentation, Rabat, 2000.
- L'Armée Marocaine, traditions et ouverture, Imp. Blanchard, Paris, 1999.
- Frères d'armes, mémoire marocaine d'une histoire partagée, Imp. Blanchard, Paris, 1999.

Les réformes militaires au Maroc de 1844 à 1912, publication de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, Rabat, série thèses et mémoires n°28, 1995.

وترجمت من اللغة الايطالية إلى اللغة العربية كتاب «حياتي الخاصة بفاس» لمؤلفته مادالينا جيزوتي فيرارا. وقد شاركت في العديد من المؤتمرات على المستوى الوطني والدولي.

وعلى المستوى الإداري، اشتغلت السيدة بهيجة سيمو كأستاذة جامعية في التاريخ المعاصر بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية سنة 1987 ؛ تقلدت عدة مناصب كنائبة لرئيس اللجنة المغربية للتاريخ العسكري سنة 1996 ونائبة مدير الوثائق الملكية سنة 1999 ؛ وعينت من طرف صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، مكلفة بمهمة بالديوان الملكي في السنة نفسها، قبل أن يعينها جلالته في أواخر سنة 2008 مديرة الوثائق الملكية. وتعد الأستاذة بهيجة سيمو أول امرأة مغربية تم انتخابها كعضوة بأكاديمية علوم ما وراء البحار (Académie des Sciences d'outre-mer) بمدينة باريس بفرنسا وذلك في سنة 2010.

وفوق هذا وذاك يحسب للدكتورة بهيجة سيمو إعادة تنظيم الوثائق الملكية والانخراط في الإرادة الملكية السامية الهادفة إلى دمقرطة المعرفة وتقريب الوثيقة من المواطن. وفي هذا السياق، وإلى جانب إصدار أعداد من دورية الوثائق، أصدرت كتابا قيما حول موضوع

«البيعة ميثاق مستمر بين الملك والشعب»، سنة 2011. وكتاب «الصحراء المغربية من خلال الوثائق الملكية» في ثلاثة أجزاء سنة 2012.

كما أشرفت على تعريب وتنسيق كتالوج معرض «المغرب الوسيط امبراطورية بين إفريقيا وإسبانيا»، في نصيه الفرنسي والعربي سنة 2014.

وكاعتراف بمجهودات الأستاذة بهيجة سيمو على المستوى الوطني والدولي، تم توشيحها بعدد من الأوسمة وطنية منها :

- وسام الاستحقاق الوطني من الدرجة الممتازة سنة 1997.
- وسام المكافأة الوطنية من درجة ضابط سنة 1999.
- وسام العرش من درجة فارس سنة 2006.

إضافة إلى توشيحها على الصعيد الدولي بـ :

- وسام الفنون والآداب للجمهورية الفرنسية من درجة فارس (Chevalier dans l'Ordre des Arts et des Lettres de la République Française) سنة 2002.
- وسام الاستحقاق الايطالي (Al Merito della Repubblica Italiana) سنة 2003.
- ميدالية الاستحقاق الثقافي البرتغالي (Medalha de Mérito Cultural) سنة 2004.
- وسام الاستحقاق الوطني الفرنسي من درجة ضابط (Officier dans l'Ordre National du Mérite de la République Française) سنة 2010.

وإذا كانت الدكتورة بهيجة سيمو قد صنفت من بين الخمسين شخصية الأولى الفعالة في الدولة، فقد توج الاعتراف بتوشيحها بوسام العرش من درجة ضابط سنة 2014 من قبل صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله تكريما للمرأة والتفاتة ملكية في حق الجامعية.

وإننا إذْ نكبر في المحتفى بها علمها وشهامتها ولطفها وأَدَبَها، وحسن خلقها، وحرْصَها الأكيدَ على ثوابت أمّتنا، وسعْيَها للحفاظ على معالم حضارتنا المغربية، لنرجو لها كامل التوفيق في مهامها، وأنْ تكونَ دائما عند حسْنِ ظنِّ سيدِنا المنصور بالله، أمير المومنين، صاحب الجلالة الملك محمد السادس، أعزَّ الله أمره.

صور من حفل تكريم الأستاذين

إبراهيم بوطالب وبهيجة سيمو

ⵓⵏⵅⵓ
ⵓⵔⵎⵓⵎ ⵏ
ⵜⵅⵍⵏⵉⵜ:

IMMATERIEL

الأروقـة التـراثية

قصر المؤسسات الإيطالية بطنجة

(قصر السلطان المولى حفيظ)

مكان انعقاد فعاليات ندوة التراث اللامادي للمملكة

يعد هذا القصر من أهم المعالم التاريخية والعمرانية بقلب مدينة البوغاز. ويحتل مساحة شاسعة تبلغ 32800 متر مربع، منها 8669 مبنية على الطراز المغربي الأندلسي حيث تحظى حديقته الداخلية الغناء ذات الأشجار الباسقة ونافورته المرمرية في وسط الرياض علاوة على أبهائه وأقواسه وغرفه ومرافقه بإعجاب كل من يزوره.

شرع في تشييد هذا القصر في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين برغبة من السلطان المولى حفيظ، لكن القدر شاء ألا يعمر من طرف صاحبه إذ تأثر بفترة حرجة من تاريخ المغرب الحديث والنزاع على عرش المملكة وإعلان مؤتمر الجزيرة الخضراء وفرض نظام الحماية على البلاد.

أصبح القصر في حيازة فرنسا منذ الانتهاء من بنائه إلى غاية 1926 حيث بيع إلى الحكومة الإيطالية التي قامت بتشييد، في المساحات التابعة له، كنيسة ومدرسة ومستشفى، وبذلك أصبح يعرف باسم «قصر المؤسسات الإيطالية». وقد استغلت هذه المعلمة في تنظيم اللقاءات الثقافية الرفيعة لمدة طويلة لكن القصر ما فتيء أن أهمل إلى حين اقتنائه سنة 2001 من لدن مؤسسة ليزا شيمانتي التي قامت بترميمه ورد الاعتبار إليه من جديد. وقد افتتح في حلته الجديدة في وجه الزوار سنة 2007 .

وتحتضن هذه المعلمة الجميلة منذ ذلك الحين عدة أنشطة ثقافية من مستوى رفيع ومنها «الندوة الدولية حول التراث اللامادي للمملكة:دعامة المغرب الصاعد».

د. ع. لحلو

الإمامة العظمى

يعرف الفقهاء الإمامة العظمى بأنها ﴿ رِئَاسَةٌ عَامَّةٌ فِي الدِّينِ وَالدُّنْيَا خِلاَفَةً عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ﴾. ومنذ تأسست الإمامة العظمى في المغرب على أسس شرعية التف المغاربة حولها وحموها وضمنوا استمرارها، وحتى في أحلك الأزمات التي مرت بها البلاد كان المجتمع المغربي يعود إلى التوحد حول إمام شرعي يقضي على أسباب التفكك والتشرذم.

ويعتبر نظام إمارة المؤمنين بالمغرب اعرق نظام إسلامي استمر دون انقطاع منذ عهد الإمام إدريس بن عبد الله رضي الله عنه، الذي وإن لم يحمل هذا اللقب فإنه كإمام قام بوظائف الإمامة على أحسن وجه.

وعندما انتقلت الإمامة إلى الملوك العلويين وقفوا بالعبور بالمغرب من أحلك الظروف التي تميزت بالهجوم الإيبيري والاستعمار الأوربي حتى تمكنوا بجهدهم وجهادهم والتفاف الشعب المغربي حولهم أن يخلصوا البلاد ويضمنوا استقلالها، ويبنوا المغرب الحديث على أسس راسخة، إلى أن وصلت الأمانة إلى أمير المؤمنين صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده فحافظ عليها بجد وإخلاص

قال تعالى «وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا» سورة الأنبياء الآية 73

فمن منطلق القران الكريم والسنة النبوية تجدرت الإمامة العظمى المتفرعة عن أهل البيت الشريف من أجل تثبيت دولة الحق والقانون بالمملكة المغربية التي تنعم بالأمن والأمان تحت القيادة الرشيدة لأمير المؤمنين صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

منجزي لوحة الإمامة العظمى وهما:

السيد وديع والسيد محمد المصلوحي

النسب الشريف

يحتل النسب النبوي الشريف مكانة خاصة ويحظى بإجلال كبير عند المغاربة منذ عهد دولة الشرفاء الأدارسة؛ وبعد سقوط الدولة الوطاسية باعتبارها آخر الدول التي قامت على العصبية القبلية، عاد المغرب إلى أحضان الدولة الشريفة لتوحدهم وتضمن استقرار البلاد، فاختاروا تسليم زمام أمورهم لأسرة شريفة تمكنت من إقامة دولة السعديين، ثم بحثوا عن أسرة أخرى راسخة القدم في الشرف والجهاد، هي الأسرة العلوية المجيدة. ومنذ ذاك التاريخ صار السلطان الشريف رمزا دينيا وضمانة للإجماع الوطني والاستقرار السياسي والأمن الروحي والاجتماعي

من تقديم الدكتور محمد المغراوي

لوحة بيد الخطاط علي الداهية

الخيمة الصحراوية

ترمز الخيمة الصحراوية إلى مجتمع الصحراء ونمط العيش المعتمد على الترحال في البراري الشاسعة. والخيمة فضاء متكامل تعيش تحته الأسرة الصحراوية حيث أن لكل مكان وزاوية فيه وظيفة معينة وأثاث خاص. فهو مأوى ومكان اجتماع للأسرة وفضاء استقبال ضيوفها.

ويبرز حجم الخيمة مكانة الأسرة الاقتصادية والاجتماعية، لذا فقد صنفت ضمن التراث اللامادي منذ عشر سنوات خلت للتراث الحساني الذي يقام له موسم سنوي ضخم بطانطان، حيث تنصب آلاف من الخيم لتبرز قيم هذا التراث الإنساني.

والخيمة الحسانية المصنوعة من شعر الماعز ووبر الإبل تمتاز بشكلها المحدب وبلونها البني المائل للسواد، وأما نسيجها فهو من صنع النساء اللواتي يتكفلن بكل مراحل الصنع ، من مرحلة جمع ومعالجة المواد الأولية إلى غاية إعطاء الخيمة شكلها النهائي. ويسمى نسيج الخيمة الصحراوية ب «الفليج» لدى القبائل الحسانية التي تعيش في مجال واسع يمتد من جهة كلميم إلى التخوم الموريطانية.

ويؤثث الخيمة عدة قطع تراثية ذات وظائف محددة كالأفرشة، من حصائر وزرابي ووسادات جلدية مزينة برسوم هندسية بألوان زاهية من صنع معلمات متخصصات في إعداد جلود الحيوانات وصنع عدة أغراض نفعية، ومن أواني خشبية ومعدنية وطينية. ويمتاز هذا الأثاث ببساطته ووظيفيته وجماليته، كما أنه يسهل حمله على الراحلة ليتلاءم وحياة الرحل.

لقد ساهمت وكالة تنمية الأقاليم الجنوبية بكل أريحية في إعداد فضاء الخيمة الصحراوية وإبراز الفنون والمهارات اليدوية الحسانية والاستلهام منها في إبداع منسوجات وحلي وأثاث في غاية الأناقة والجمال، مستجيبة في ذلك لروح العصر دون أن تفقد من روحها وأصالتها.

موازاة مع ما قدم في فضاء الخيمة يوم الندوة الدولية، من تحف وقطع فنية، تم استقبال الحاضرين بحلويات ومشروبات ومنتوجات مستمدة من المائدة الحسانية في شكل عصري جميل، وهو ما حظي بإعجاب الجمهور الحاضر.

د. ع. لحلو

L'art vestimentaire
Art de vivre du Monde saharien
Le bijou

«فن الخط بوابة لسبر أغوار التراث اللامادي

محمد المصلوحي

على إيقاع رقصات القلم فوق رقعة القرطاس والورق، وتحت قطرات الحبر ولمعان مداده ينبعث عطر فن الخط المغربي من بطون المخطوطات والوثائق السلطانية والكتب والمصاحف، فضلا عن خطوط المساجد والمعمار الإسلامي عموما.

فالخط العربي بمثابة جسر وقنطرة نعبر من خلاله لإستكشاف حضارتنا وماضينا التليد، فلولاه ما تعرفنا عل كل هذا الزخم من العلوم والمعارف والآداب، مصداقا للأثر القائل: «قيدوا العلم بالكتاب».

بهذه الأدوات التراثية ،القلم والقرطاس والمداد، بزغ من بين أيدي حكيمة مبدعة فن تجريدي متفرد، عرف بفن الخط العربي وكان مصدر انبعاث هذا الفن من تربة القرآن الكريم، فتبارى الكتبة والناسخون والخطاطون عبر تاريخنا العربي الإسلامي في إخراج أشكال وأنواع من الخطوط، منها الخط الكوفي أو الحجازي، الذي تفرع عنه الخط النسخي وخط الثلث.

وتوالت إبداعات المسلمين في هذا المجال مع توسع رقعة العالم الإسلامي شرقا وغربا فظهرت أنواع جديدة نذكر منها:

الخط الديواني وخط الرقعة، أو الفارسي المعروف أيضا بالنستعليق والشكسته .

أما في بلاد الغرب الإسلامي والأندلس وشمال إفريقيا فقد تفردت بأنواع لا تقل جمالا عن شقيقتها الشرقية حيث اعتمد الخط الكوفي والكوفي القيرواني، وبعد ذلك أعطيت لحروف الخط الكوفي دفعة ونفسا جديدا يعتمد الوضوح والبساطة في الشكل فظهر الخط المبسوط عند المغاربة والأندلسيين في كتابة المصاحف.

أما خط الثلث المغربي أو ما يعرف بالمشرقي فتمتاز حروفه بالليونة والانسياب ومعاييره بصرية أكثر من زميلتها الشرقية.

وبعد ذلك ظهر الخط المجوهر، الذي أصبح خط الكتابة الاعتيادية.

وأضاف المغاربة نوعا خاصا بهم يستعمل في التقاييد والتسجيلات الشخصية والرسوم العدلية وكتابة العلماء والإداريين.. وهو الخط المسند الزمامي الذي تمتاز حروفه بالميلان والدقة وصغر حجم الحرف.

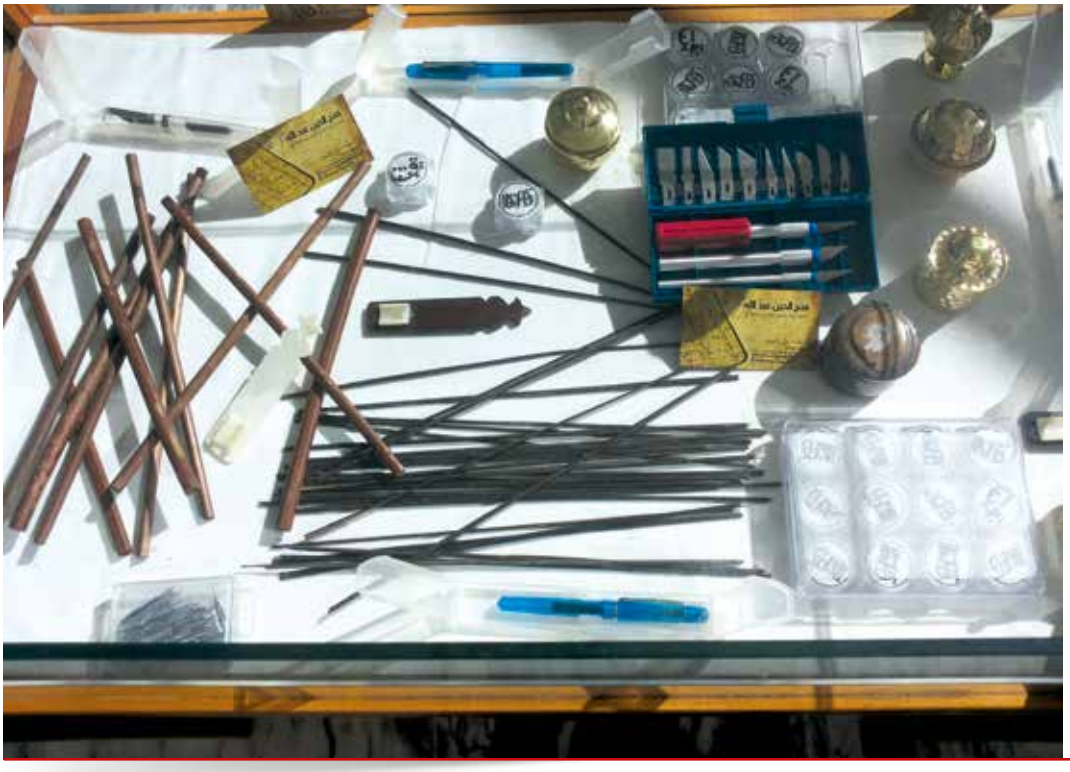

طقس البرزة في العرس المغربي

يمتاز المغرب بتعدد وغنى تقاليده وتراثه، وهو ما يتجسد في المناسبات الاحتفالية الخاصة والعامة لعل أبرزها هو كيفية الاحتفال بالعرس كلحظة خاصة في حياة الفرد والمجتمع الذي يرعى تقاليده ويحافظ على مكوناته السوسيوثقافية وما يحيط به من اهتمام للأسرة كأساس للمجتمع.

ونقدم بالمناسبة نموذجا للبرزة كلحظة هامة في أعراس الأسر المغربية بالحواضر حيث يتم إعداد العروس وإحاطتها بعناية فائقة من طرف أسرتها ووصيفاتها اللواتي احترفن مهنة «النكافة». وتسبق البرزة بطقس الحناء حيث تخضب أيادي وأرجل العروس بالحناء، التي تعتبر في الثقافة الشعبية المغربية من نباتات الجنة، من طرف معلمة متخصصة في فن النقش أو التزويق بعجين الحناء؛ وتلف الأطراف بعد ذلك في أثواب قطنية بيضاء تم تغطى بأثواب حريرية خضراء إلى أن تجف الحناء على الأطراف المزينة بنقوش بديعة.

ويلي هذا الطقس حمل العروس في محمل خاص جميل– الميدة– على أكتاف أربعة رجال والعروس في كامل أبهتها من حيث الزينة والزي الخاص ومكملاته من الحلي الرفيعة.

ويمكن في هذا الطقس الاحتفالي قراءة عدة رموز من خلال كيفية إعداد العروس وما يقدم في مجلسها كالبيض وطابق الحناء وقوالب من السكر وعطور..، كرموز تستدعي الخير والبركة وطرد الشرور وجلب السعادة والبنين للأسرة الناشئة.

د. ع. لحلو

طقس حفل الختان

تدخل عملية ختان الأبناء الذكور في عداد طقوس التعميد ليمر الطفل من مرحلة الطفولة الأولى والانفصال من حضن الأم وعالم النساء شيئا فشيئا ليدخل عالم الرجال من خلال التنشئة الاجتماعية الذي بلورها المجتمع المغربي المسلم.

ويتم ختان الأولاد قبل بلوغ سن سبع سنوات. وتحضر المناسبة من طرف الأسرة بشكل احتفالي راق خصوصا في المدن المغربية وكأنه عرس يتم فيه العناية بالمختون حيث تخضب أطرافه بالحناء ويلبس كسوة خاصة، تعد سلفا للمناسبة، تشتمل على لباس أبيض مطرز وبلغة صفراء أو خضراء وطربوش تقليدي مطرز بالخيوط الذهبية.

وفي اليوم الموالي ليوم الختان يتم حمل الطفل على صهوة جواد وهو مجهز بأحسن السروج ليطاف المحتفى به في موكب رائع تحت أنغام فرقة موسيقى الطبالة والغياطة، وهو في كامل أبهته في الأحياء القريبة من منزل الأسرة وكأنه سلطان أو فارس مغوار ليعلن عن ميلاد فرد جديد من المجتمع.

ويرمز كل هذا للقيمة التي تعطى للأبناء الذكور في المجتمع التقليدي الذين بهم يتم التجديد والاستمرار.

د. ع. لحلو

فنون النسيج

من أوجه الثقافة المادية وغير المادية المغربية، فنون النسيج التقليدية التي لا تكاد تخلو منها منطقة من مناطق البلاد بأساليب وتقنيات مختلفة، إذ خلفت إبداعات تراثية رائعة، مما يبرز غنى وتعدد أشكال التراث المغربي. ونجد صناعة النسيج حاضرة بالبوادي كما بالحواضر المغربية. وقد اضطلعت المرأة المغربية أكثر من الرجل بالصناعات النسيجية خصوصا منها الزرابي التي حافظت عليها منذ القديم واستطاعت من خلالها أن تدعم اقتصاد الأسرة.

ولما كان مجال تعبير المرأة محدودا فقد استطاعت من خلال الخيوط الملونة أن تبدع أشكالا هندسية غاية في الجمال وتعبر عن ذاتها وما تستبطنه من تمثلات ومخزون تراثي في القطع التي أبدعتها. وهي بذلك تمتلك أسرار صنعتها وتحيطها بعناية خاصة، حيث أن المنسج يحظى لديها بنوع من التوقير والتقديس.

وبفضل الصناعات والمهارات في مجال النسيج التقليدي استطاعت المعلمات النساجات والمعلمون الدرازون أن يغطوا احتياجات الناس من زرابي وحنابل وأغطية وخرق لصنع الجلابيب ومناديل وأحزمة وغيرها. وإذا كانت المصنوعات النسيجية تؤدي الوظائف التي صنعت من أجلها فإنها تختزن تراثا فنيا وإبداعيا جديرا بالاعتبار. لهذه الغاية تم إدراج ورشة النسيج التقليدي عبر آلة الدراز وكيفية صنع المنديل الجبلي الذي هو جزء من هوية نساء منطقة جبالة إلى جانب عرض منسوجات متنوعة من المنتوج المغربي الجميل على هامش ندوة التراث اللامادي للمملكة.

د. ع. لحلو

الفوطة الجبلية
Tissage Jbali

فن الإبرة

اضطلعت المرأة المغربية منذ القدم، سواء كانت بدوية أو حضرية، بمهام كثيرة واستطاعت أن تخزن وتنمي معارف وخبرات كبيرة في عدة مجالات ومنها مجال الفنون التقليدية، من نسيج وحياكة وخياطة وطرز وغيرها كثير. وهي فنون ومهارات تلقن للفتاة منذ نعومة أظافرها في إطار التنشئة الاجتماعية داخل الوسط العائلي والمحيط القريب؛ ففي الحواضر المغربية عرفت دار المعلمة التي كانت الأسر ترسل بناتها إليها لتعلم فنون الطرز على يد معلمات خبيرات ينقلن خبراتهن إلى البنات حتى يصبحن من الماهرات في فن الإبرة ويتخصصن في أحد مجالاته، وبذلك تنقل لهن قيم جمالية لاستخدامهن القماش والخيوط الحريرية ذات الألوان الزاهية ووضع تصاميم للأشكال الهندسية والنباتية التي يخترنها العمل فضلا عن التحكم في تقنية الصنعة والتحلي بالصبر والحماس لإنجازه.

وتعتبر الفنون التقليدية الجميلة صنعة وهواية استطاعت النساء أن تحافظ عليها وتشغل بها أوقات «الفراغ» بصفة جماعية أو فردية، كما أنها تعطي قيمة مضافة للصانعة الماهرة.

وبالمناسبة، قدمت ورشة لإبراز إبداعات المرأة المغربية في مجال الطرز من خلال نماذج لمشغولات الطرز، الفاسي والمكناسي والرباطي، تقديرا لجهود المرأة وإسهاماتها الكبيرة في حمل قيم التراث المادي واللامادي ونقله للأجيال الجديدة.

د. ع. لحلو

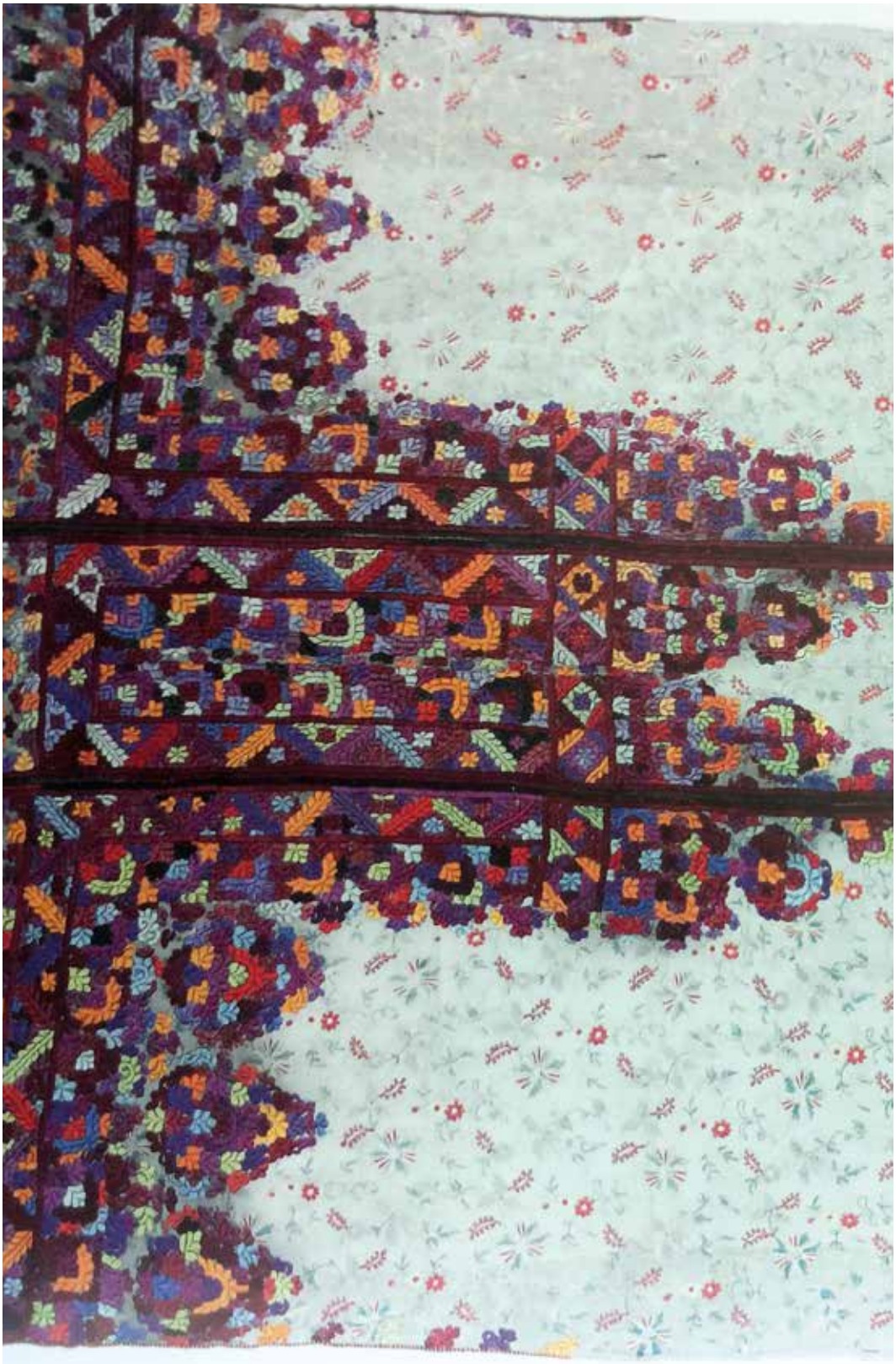

ورقة نقدية من السلسلة الجديدة للأوراق المالية المغربية تبرز الثرات الطبيعي والثقافي حيث تتوسط الصورة شجرة الأركان وأدوات تحضير زيت الأركان الشهير

طقس تحضير زيت الأركان

من بين ما يمتاز به المغرب على المستوى الطبيعي توفره على بعض الأصناف النباتية النادرة كشجرة الأركان العريقة في القدم المتواجدة في منطقة سوس فيما بين الصويرة وكلميم.

وقد تفاعل الإنسان السوسي، ابن المنطقة، منذ القديم مع هذه الشجرة العجيبة التي أدمجت في ثقافته ونمط عيشه، إذ أنه ابتكر تقنيات وأدوات منذ مئات السنين لاستغلال ثمار شجرة أركان لتكون غذاء ودواء له ولماشيته.

إن أهم ما يستخرج من ثمار أو حب أركان، الذي يشبه اللوز، هو زيته الذي يستخدم في التغذية كما يستخدم كمادة علاجية وطبية خصوصا للجلد والشعر. وتختص النساء بعملية التحضير التي تمر بعدة مراحل وتتطلب مهارات خاصة. ويعتمد في هذه العملية على مقلاة لتحميص النواة بعد استخراجها من القشرة قبل طحنها مباشرة بواسطة رحى حجرية خاصة. وعند استخراج المادة المطحونة على شكل عجين يتم عصرها بالأيادي الخبيرة لاستخراج الزيت.

واعتبارا لقيمة شجر الأركان البيئية ونذرته عالميا ،إذ يتفرد المغرب بشكل شبه كامل بوجودها على أرضه، واعتبارا لما طوره الإنسان من تقنيات أصيلة لاستغلال ثمار هذه الشجرة النادرة منذ القدم واستعمال موادها في التغذية والعلاج والتزيين فقد أدرجتها منظمة اليونسكو سنة 2005 في عداد التراث اللامادي العالمي.

ويدخل زيت أركان والمواد المتفرعة عنه في الاقتصاد الاجتماعي خصوصا وأن الطلب العالمي عليه ازداد بكيفية واضحة خلال العقدين الأخيرين خصوصا من لدن المختصين في صناعة مواد التجميل مما أصبح يوفر مداخيل للنساء تحسن من ظروف عيشهن.

وتهتم بلادنا بشجرة الأركان بصفة خاصة لكونها تندرج في إطار التراث المادي واللامادي من خلال برامج متعددة للمحافظة عليها وتنميتها. ومن بين ما توليه من عناية للأركان فقد أفردت له الورقة النقدية من فئة 50 درهما في السلسلة الجديدة للأوراق النقدية للمملكة.

وبمناسبة انعقاد الندوة الدولية حول التراث اللامادي للمملكة دعامة للمغرب الصاعد استقدمت نساء خبيرات من جهة تزنيت بسوس لإبراز خبرتهن ليطلع الجمهور على مواد وتقنيات استخراج زيت أركان الثمين.

د. ع. لحلو

طقس تقطير الزهر

مع بزوغ فصل الربيع من كل سنة تحتفل العائلات خصوصا في الحواضر المغربية بهذا الفصل حيث تنظم خرجات إلى الحقول والضيعات والمنتزهات لقضاء يوم أو أيام من الإستجمام في أحضان البساتين المعطرة بنفحات الأشجار المزهرة. كما ينظم بشكل احتفالي طقوس لتقطير زهر الليمون أو الأرنج، وكذا فصوص الورد البلدي ذو الرائحة النفاحة، في البيوت باستخدام القطارة وهي آنية مؤلفة من ثلاث قطع متراكبة – برمة وكسكاس وقطار – مصنوعة من النحاس الأحمر.

ويحتفظ بماء الزهر والورد المقطر بعناية في قوارير زجاجية بعد أن تبخر بالعود لقماري وتغلق رؤوسها بثوب أبيض نظيف حين تملأ بالماء العطري الثمين .

لماء الزهر استعمالات حضارية جميلة حيث يرافق الاحتفالات والمناسبات الخاصة من المهد إلى اللحد فهو حاضر دوما في مراسم استقبال الضيوف وترطيب أياديهم ووجوههم وملابسهم باستخدام المرشات المعدنية الجميلة كما يضاف الزهر إلى الشاي إما على شكل أزهار أو مقطرا. ويسعمل ماء الزهر في صنع الحلويات التقليدية وبالخصوص في حلوة كعب الغزال لتطييب نكهته إلى جانب المسك، كما يستعمل في تحضير بعض مواد التجميل والعناية بالجسم.

ولتوديع شخص عزيز إلى دار البقاء يستعمل أيضا ماء الزهر إلى جانب مواد أخرى لتعطير لحده وقبره.

وكما بالنسبة للزهر، تقطر فصوص الورد البلدي الموجود بكثرة في أودية تافيلالت وورزازات، بمناطق الأطلس والجنوب وبالخصوص منطقة قلعة مكونة، حيث يستعمل في التنظيف والعناية بالجسم.

وتعريفا بهذه العادات الجميلة، كتراث حضاري لامادي، قدمت ورشة خاصة لإبراز المهارات النسائية الأصيلة أمام الجمهور الحاضر الذي أطلع على عملية التقطير التقليدية للورد والزهر والأدوات المستخدمة في التحضير، كما استمتع الضيوف بالمنتوج المحضر في عين المكان على سبيل الإهداء.

د. ع. لحلو

طقس تحضير أكلة الخليع

هناك أكلة متميزة بالمغرب تسمى «الخليع» نجدها في كل المدن المغربية خاصة ولها حضور في الذاكرة الجماعية المرتبطة بالذواقة وفنون الطبخ المغربي.

والخليع هو مستحضر مكون من اللحم وشحم البقر أو الغنم وزيت الزيتون، يهيأ في فصل الصيف بشكل خاص ويحفظ في أواني خزفية أو زجاجية ويوضع في أماكن خالية من الرطوبة حيث يستهلك ويستخدم في إعداد الأكلات الشهية والسريعة طوال السنة «كطاجين لخليع بالبيض» أو«الملوي بالخليع».

تم تحضير الخليع بشكل طقوسي حيث كانت العائلات تقتني لذلك كميات مهمة من اللحم يقطع كشرائح ويمرغ في الملح والتوابل التي تعطيه نكهة خاصة خصوصا مسحوق القزبر اليابس.

يتم تيبيس شرائح اللحم بشكل جيد لعدة أيام ويضاف إليها كمية هامة من الشحم الذي يملح بدوره ويقطع أو يطحن تضاف إليه كمية مماثلة من زيت الزيتون. تطبخ كل العناصر في طنجير كبير ويوضع على النار لفترة طويلة إلا أن يتبخر تماما ما يحتويه من ماء لضمان حفظه لشهور طويلة دون أن يصدأ.

يوزع جزء من هذا المستحضر على الجيران والأحباب قبل التخزين وهو عربون كرم وود ومحبة بين الأحباب والجيران.

ويدخل مستحضر لخليع في فن الطبخ المغربي الذي يحتل مكانة مرموقة على المستوى العالمي نظرا لغناه وتنوعه. ويعتبر فن الطبخ والذواقة من التراث الثقافي اللامادي لما يختزنه من خبرات ومهارات ومن حسن تدبير للمواد ومن ذوق، وهو لصيق بالذاكرة الجماعية وتعبير عن هوية وحس حضاري لذى المغاربة.

د. ع. لحلو

«الخصعة العمارية»

نموذج حي لبصمات المرأة القروية العمارية في
تثمين الروابط الاجتماعية المغربية عبر التاريخ

هدية

الجمعية الثقافية والاجتماعية
لسيدي بدهاج أمزميز- إقليم الحوز

للندوة الدولية

حول التراث اللامادي للمملكة
«ذخيرة المغرب الصاعد»

القصعة العمارية

القصعة العمارية تراث مغربي متجدد في التاريخ، من قبيلة أيت عمارة بإقليم الحوز، يمزج بين فن الطبخ ورونق التقديم، تبدع فيه المرأة القروية العمارية في كبريات المناسبات الدينية والاحتفالية، خاصة في ذكرى موسم الوالي الصالح سيدي بدهاج. اذ يستقبل بها الشرفاء العماريون بأيت عمارة الواد حين التوجه لزيارة الولي الصالح، كهدية وعربون المحبة والتسامح والايخاء وكرم الضيافة.

وبمناسبة إنعقاد الندوة الدولية حول التراث اللامادي للمملكة تفضلت الجمعية الثقافية والاجتماعية لسيدي بدهاج (جماعة سيدي بدهاج – أمزميز– إقليم الحوز) مشكورة بتحضير طابق الكسكس/القصعة العمارية وإبراز مراحل التحضير أمام جمهور الندوة وكذا القيام بحملها وتقديميها للضيوف بشكل طقوسي رائع.

وقد أبان العماريون، أصحاب القصعة الفريدة من نوعها عن حسهم الحضاري وقيم الكرم التي يتمتع بها المغاربة.

د. ع. لحلو

دغامة للمعدن
الصاعد

الصيد بالصقر أو الطائر الحر (الباز)

من بين التقاليد المغربية العريقة وخصوصا في منطقة دكالة السهلية ، المتميزة بتربتها وتقاليدها الزراعية، العناية بتربية الصقر أو الطائر الحر وخصوصا لدى قبيلة أولاد عمران. ويرجع هذا التقليد إلى عدة قرون خلت ولا يقل أهمية عن الاهتمام بالفرس والفروسية وتقاليد التبوريدة المعروفة بالمغرب رغم محدودية مجال انتشار هذا التراث الجميل.

ويسمى مربو الصقور بالصقارين، وهم يعتنون أشد العناية بهذا الطائر ذو الخصائص الجسمية والنفسية الخاصة ويبذلون قصارى الجهود للمحافظة على هذا التراث الذي يشترك فيه المغرب مع عدد من الدول العربية وتقام له مهرجانات سنوية فكرية ورياضية. كما نشأت لذلك عدة جمعيات تسعى لتنمية وتطوير هذا التراث الجميل والتعريف به. وقد التفتت منظمة اليونسكو في السنوات الأخيرة لتقاليد الصيد بالصقور كهواية ورياضة وخبرة تربوية خاصة تجمع بين الإنسان وهذا الطائر النادر وهو ما استحق أن يسجل في قائمة التراث اللامادي العالمي.

وبمناسبة انعقاد الندوة الدولية بطنجة حول التراث اللامادي للمملكة ، تم استقدام فرقة من الجديدة مكونة من ثلاث أفراد من الشيوخ العارفين المتخصصين في تربية الصقور وتدريبها على الصيد ، حيث قدموا هذا الطائر الرائع للجمهور الحاضر وهم يحملونه على أيديهم المغطاة بقفازات خاصة مما أثار اهتمام وإعجاب الجميع.

د. ع. لحلو

كرنفال إمعشار

عادة «إمعشار» والتي يطلق عليها في بعض المناطق «أصوابن»، هي احتفال شعبي قديم بمنطقة سوس وخصوصا بمدينة تزنيت ومحيطها ينظمه مجموعة من الشباب بمناسبة عاشوراء ومنها استمد اسم إمعشار لتزامنه مع عاشوراء.

وهذا الاحتفال فريد من نوعه وهو عبارة عن كرنفال يتم تنظيمه مساء في الساحات والأحياء ويضم من جهة جوقة موسيقية وعددا من الأفراد أو الشخوص يمثلون أدوارا مسرحية حول شخصيات ميثولوجية أو واقعية يعرضونها بكثير من السخرية وهم يرتدون أقنعة وطرابيش وألبسة غير مألوفة. ومن الشخوص التي يتقمصها بعض أعضاء فرقة إمعشار شخصية اليهودي ...

ويرتدي المشاركون ملابس تنكرية ذات تصاميم غريبة، ويقومون بتلوين بشرتهم باللون الأسود، ويضعون أقنعة ولحى مصنوعة من جلد الغنم. وبعضهم يلبس ملابس رتة،. وعندما يصل المشاركون إلى مكان الحفل، يصطف الراقصون، وعددهم يقترب من ثلاثين مشارك، على شكل نصف دائري ويشعلون النار في ركام من الخشب في وسط الدائرة. ويستعملون عدة آلات موسيقية، فالبعض يضرب على الدفوف والناقوس، والبعض الآخر ينفخون في المزامير. ويستمر الشباب في الرقص أمام الجماهير الغفيرة ذكورا وإناثا، وهم يؤدون أغنية تقول : «هيا اجتمعوا كلكم لتقولوا كلمتكم وليشهد الحاضرون أننا جميعا سواسية...» حسب الباحث إبراهيم وريد.

ومما يثير الانتباه في هذا الكرنفال الشعبي هو التطرق إلى موضوعات جنسية جريئة لتحطيم الطابوهات بالتلفظ بعبارات يتحاشى المجتمع ذكرها في الظروف العادية ، فلاتوجد حدود في التعبير رغم أن المتفرجون يكونوا مختلطين مع أسرهم.

وفي هذا الإطار، تشكل فرجة «إمعشار» ظاهرة فرجوية تراثية متجذرة في المجتمع كما هو الحال بالنسبة لمدن مغربية أخرى تزخر بجملة من الفرجات والأشكال التراثية من موسيقى ورقص وطقوس وميثولوجيا ومعارف وممارسات ذات صلة بالطبيعة والكون ومهارات مرتبطة بالممارسات الحرفية التقليدية.

وقد استقدمت إلى طنجة فرقة متكاملة من تزنيت تعنى بالتراث اللامادي وتحيي طقوس الإحتفال الشعبي إمعشار حيث أبرزت أمام الجمهور الحاضر يوم الندوة، هذا الجانب الغريب والنادر من تراثنا اللامادي.

د. ع. لحلو

المعارض العلمية

L'OFFICE MAROCAIN DE LA PROPRIETE INDUSTRIELLE ET COMMERCIALE (OMPIC)

PROTEGER ET VALORISER SON CAPITAL IMMATERIEL

Dans un contexte de libéralisation des marchés et de mondialisation le développement économique dépend de plus en plus du savoir, de la technologie et de la valorisation des actifs immatériels. Ceux-ci constituent les principaux vecteurs de croissance économique dont les fondements sont la capacité à imaginer, à innover et à produire de nouvelles idées.

La propriété industrielle et commerciale (Brevets d'invention, marques, dessins industriels…) qui est une composante importante du capital immatériel de l'entreprise, constitue ainsi un actif à valoriser et à développer que les opérateurs économiques marocains doivent impérativement intégrer dans leurs stratégies de développement.

L'OMPIC a un rôle clé à jouer dans ce processus à la protection de la propriété industrielle et de la tenue du registre central du commerce au Maroc. Mais sa mission ne s'arrête pas là. Son rôle est d'être un vecteur d'accompagnement de l'entreprise dans le développement de ses actifs intangibles.

L'OMPIC a également pour mission de diffuser l'information juridique, technique et commerciale auprès des entreprises. Il promeut aussi la propriété industrielle et commerciale en vue d'en faire un vecteur de compétitivité pour les entreprises et un moteur pour l'innovation et la création.

Des dates clés :

- 2000 : Création de l'OMPIC en tant qu'établissement public.
- 2004 : Entrée en vigueur de la loi 17-97 relative à la protection de la propriété Industrielle.
- 2006 : Entrée en vigueur de la loi 31-05 modifiant et complétant la loi 17-97.

- 2011 : Vision stratégique de la propriété industrielle et commerciale à Horizon 2015.
- 2014 : Entrée en vigueur de la loi 23-13 modifiant et complétant la loi 17-97.

Chiffres clés de 2015:

- Enregistrement de marques : 11980 dépôts dont 6141 d'origine marocaine.
- Enregistrement de demandes de brevets : 1021 dépôts dont 224 d'origine marocaine.
- Enregistrement des dessins et modèles industriels : 1424 dépôts dont 854 d'origine marocaine.
- Noms commerciaux relatifs aux intentions de création d'entreprises : 67 279 certificats négatifs délivrés.
- Nombre des transactions en ligne : 60 684 demandes en ligne via www.directinfo.ma .

- **Indicateurs mondiaux de la propriété intellectuelle :**
  - Brevets d'invention : 1er en Afrique en matière de dépôts de brevets effectués par des résidents rapportés au PIB.
  - Marques : 9ème dans la catégorie des pays à revenu équivalent au « lower-middle income » (34 pays).
  - Dessins et modèles industriels : 7ème au niveau Mondiale en matière de dépôts de designs effectués par les résidents rapportés au PIB et par habitants.

الأروقة العلمية

يتوخى جناح الأروقة العلمية، الذي ساهمت في إعداده مشكورة عدة مؤسسات، إعطاء الزائر نظرة عن العمق التاريخي والحضاري للمغرب وتنظيم مؤسساته في ظل دولة الحق والقانون، والعريقة بتراثها اللامادي والمتفتحة على محيطها الجهوي والقاري والدولي. وهي تتطلع إلى تثمين تراثها وتقاليدها الحضارية ومهاراتها الفنية والتقنية وجعلها تواكب مسار تطور الإنسان المغربي وتطلعه لإنجاز الأفضل وتحقيق تنمية منسجمة ومستدامة تساهم في إسعاده واستقراره وتساير معطيات القرن الواحد والعشرين:

فالشكر للمساهمين في إعداد هذه الأروقة العلمية الهامة التي تبرز الرصيد الوثائقي والمعرفي لمؤسسات مغربية عتيدة وهي:

- محكمة النقض العليا؛
- وزارة الثقافة؛
- مديرية الوثائق الملكية؛
- أرشيف المغرب؛
- المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية؛
- متحف الطوابع البريدية لبريد المغرب؛
- معهد الدراسات الإفريقية؛
- أكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات؛
- مؤسسة الناجي العيادي للعملة المغربية؛
- لوحة الباحث السيد يونس غفاري حول مواد ترميم المعالم التاريخية.

للا بدر السعود العلوي

CHIVES DU ROYAUME
LE PATRIM INE
IMMATERIEL
DU R YAUME :
التراث
اللا مادي
للمملكة

زيارة جلالة المغفور له الملك محمد الخامس طيب الله ثراه
لتريصاق سنة 1950
زيارة جلالة المغفور له الملك محمد الخامس طيب الله ثراه
لتافيلالت في يونيو 1957

الثقافة والعلوم

ES ET CULTURE

La dimension universelle du patrimoine culturel immatériel marocain

Direction du patrimoine culturel-Ministère de la Culture

Le patrimoine culturel immatériel suscite tout particulièrement un intérêt indéniable et de plus en plus grandissant ces dernières années après avoir été pour longtemps négligé et peu valorisé. La Convention de l'UNESCO pour la sauvegarde du patrimoine culturel immatériel mise en place en 2003 a véritablement redonné à ce domaine patrimonial toute la valeur qui est sienne. En le définissant comme étant le patrimoine vivant des communautés, des groupes et des individus, la Convention incite les Etats à œuvrer pour assurer la sauvegarde de leur patrimoine culturel vivant et sa transmission aux générations futures.

Le Maroc à ratifié la Convention en 2006 et a activement participé à sa mise en œuvre et sa promotion. A cet effet, il a pu inscrire à ce jour six éléments de son patrimoine culturel immatériel sur les Listes de l'UNESCO en tant que patrimoine de l'humanité. La dimension universelle bien méritée accordée à ces éléments leur confère davantage d'importance non seulement pour les communautés directement concernées mais également pour la culture et l'identité des marocains.

L'espace culturel de Jamaâ el Fna et le Moussem de Tan Tan ont été auparavant inclus parmi les chefs-d'œuvre du patrimoine oral et immatériel de l'humanité avant la rentrée en vigueur de la Convention de 2003 pour la sauvegarde du patrimoine culturel immatériel. Aujourd'hui, en plus de ces deux éléments, quatre autres éléments sont inscrit sur la Liste du patrimoine culturel immatériel de l'humanité auprès de l'UNESCO. Il s'agit de l'art de la fauconnerie encore pratiqué chez certaines tribus de Doukkala (inscrit en 2010), de la Diète méditerranéenne représentée par la région de Chefchaouen (inscrit en 2010), du grand Festival des Cerises de Sefrou (inscrit en 2012) et des savoir-faire et des pratiques liés à l'arganier (inscrit en 2014).

Le patrimoine culturel immatériel marocain est ainsi très riche et diversifié. Il comprend d'innombrables éléments susceptibles d'être rehaussés au rang du patrimoine de l'humanité géré par la Convention de l'UNESCO. L'exposition organisée par la Direction du patrimoine culturel (Ministère de la Culturel) en margé du colloque international organisé à Tanger le 29 mai 2015, a permis de confirmer l'importance indéniable de l'héritage culturel en sa qualité du capital immatériel dans le processus du développement humain. Les métiers de l'artisanat traditionnel, les arts de spectacle, les savoirs, les savoir-faire, etc. constituent en effet, de bien plus importantes ressources pouvant aider pour la relance et l'épanouissement des industries culturelles et créatives, et font partie, de ce fait, de ce cortège d'éléments formant notre capital immatériel.

Mustapha Nami

زيارة جلالة المغفور له الملك محمد الخامس طيب الله ثراه
للريصاني سنة 1950
زيارة جلالة المغفور له الملك محمد الخامس طيب الله ثراه
لتافيلالت في يونيو 1957

مؤسسة «أرشيف المغرب»:
من أجل كتابة عقلانية وتعددية للتاريخ

احدث «أرشيف المغرب» كمؤسسة عمومية بموجب القانون رقم 99/69 المتعلق بالأرشيف الصادر في 30 نونبر 2007 وتتمتع المؤسسة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتناط بها أساسا مهمة صيانة تراث الأرشيف الوطني والقيام بتكوين أرشيف عام وحفظه وتنظيمه وتيسير الاطلاع عليه لأغراض إدارية أو علمية أو اجتماعية أو ثقافية.

وتمارس مؤسسة «أرشيف المغرب» اختصاصات النهوض ببرنامج تدبير الأرشيف، صيانة تراث الأرشيف الوطني والنهوض به، وضع معايير لعمليات جمع الأرشيف وفرزه وتصنيفه ووصفه وحفظه الوقائي وترميمه ورقمنته، والنهوض بمجال الأرشيف عن طريق البحث العلمي والتكوين المهني والتعاون الدولي. كما تناط بأرشيف المغرب مهام جمع مصادر الأرشيف المتعلقة بالمغرب والموجودة في الخارج ومعالجتها وحفظها وتيسير الاطلاع عليها.

وللتعريف بهذه المؤسسة ، التي تعتبر إحدى لبنات المغرب الحديث تمت المشاركة برواق يبين مهام المؤسسة والأدوار التي تضطلع بها لصيانة الذاكرة الوطنية من خلال نصوص وصور وبيانات.

معرض خالد الناجي

تحكي هذه المجموعة الفريدة من نوعها تاريخ مجمل الإصدارات المغربية من الأوراق البنكية، منذ إحداث البنك المخزني المغربي بموجب اتفاقية الجزيرة الخضراء المبرمة عام 1906، سواء تعلق الأمر بالإصدارات الوطنية الخاصة بالبنك المخزني المغربي أو المحلية (إصدارات الضرورة) أو ثالثة تخص الإصدارات الأجنبية.

من حيث الأهمية تأتي في مقدمة المعروضات أوراق بنكية أجنبية تؤرخ لمرحلة ما بعد الحرب على المغرب من قبل فرنسا وإسبانيا حيث وشحت تلك الأوراق بأسماء مدن مغربية كانت ترزح تحت الاستعمار الإسباني ثم تحررت باستثناء مدينتي سبتة ومليلية، ما يفيد إقرارا إسباني بسيادة المغرب على المدينتين، تليها أهميتا الإصدار الأول للبنك المخزني المغربي سنة 1910، ثم شهادة محمد بن عبد الكريم الخطابي بخط يده والمذيلة خلف ورقة مالية من الإصدارات الأجنبية البريطانية ينفي أي علاقة أو معرفة بها.

خالد الناجي

DES ROCHES CALCARÉNITES, UTILISÉES DANS UMENTS HISTORIQUES DU MAROC

nposant Important Du Capital Immatériel Du Royaume

s Sciences de Rabat, Université Mohammed V **Email** : ayounes1@hotmail.com

***Figure 1** : Monument Historique Chellah*

***Figure 2** : Monument Historique kasbah des Oudaya*

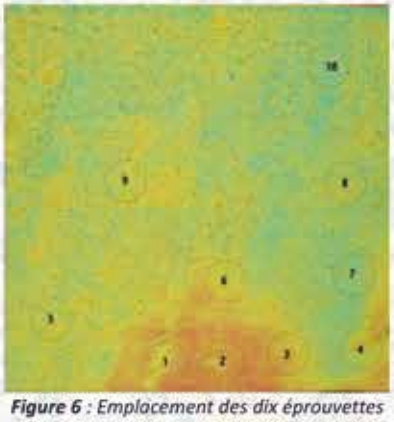

***Figure 6** : Emplacement des dix éprouvettes cylindriques à étudier*

***Figure 7** : dix éprouvettes cylindriques extraites par carottage*

Echantillon	Porosité (%)
Ech 1	16,52
Ech 2	18,62
Ech 3	26,37
Ech 4	33,74
Ech 5	25,52
Ech 6	21,45
Ech 7	27,94
Ech 8	34,9
Ech 9	25,07
Ech 10	33,58

***Tableau 1** : Résultats d'analyse par la méthode de la porosimétrie au mercure*

Le tableau 1 rassemble les valeurs de la porosité totale des échantillons. On constate que la porosité moyenne de la roche calcarénite varie entre 16,52% comme valeur minimale (Ech1) et 34,9% comme valeur maximale (Ech8).

La conductivité thermique moyenne de l'échantillons est :

$$\lambda_m = 1{,}73 \pm 0{,}02 \ W.m^{-1}.K^{-1}$$

a construction des monuments historiques de la ville de Rabat. Le profil de conductivités thermiques leurs de la conductivité thermique et de la porosité présentent une dispersion spatiale assez grande. La constaté également que la conductivité thermique dépend étroitement de la porosité.

cal Characteristics Of Calcarenite Rocks Used In The Construction Of Historical Monuments Of Rabat". Revista

O BOUKALOUCH, "Petrophysical, Petrographical And Mineralogical Characterization Of Calcarenite Rock Used 2014 , *44 (4), 365 – 374*

aux Poreux : Application Aux Pierres Du Monument Historique Chellah", Congrès Matériaux 2010, Nantes

imétrique Des Matériaux Calcaires Poreux", Congrès Matériaux 2010, Nantes 2010.

COLLOQUE LE PATRIMOINE IMMATÉRIEL DU ROYAUME
Un Atout Pour Le Maroc Emergent Tanger Le 27 Mai 2015

ETUDE THERMIQUE ET PÉTROPHYSIQUE
LA CONSTRUCTION DES MON

Les Monuments Historiques Constituent Un Com

Younes EL RHAFFARI PhD Au Département de Physique, Faculté de

Introduction

Les monuments historiques représentent une partie du Capital Immatériel du Maroc protection au titre des monuments historiques n'est pas un label mais, c'est aussi dispositif législatif d'utilité publique, basé sur des principes d'analyse scientifique.
Dans le but de développer des méthodes de restauration des monuments historiq altérés, il est nécessaire de connaître les propriétés physiques des matériaux construction utilisés. Dans ce travail, nous avons examiné le comportement thermiqu pétrophysique d'un échantillon de la pierre calcarénite, souvent utilisée com matériau de construction des monuments historiques au Maroc (Rabat).

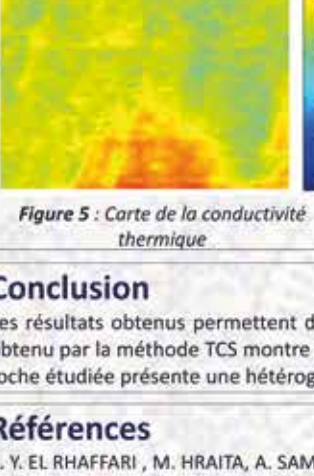

Figure 3 : Image numérique de l'échantillon

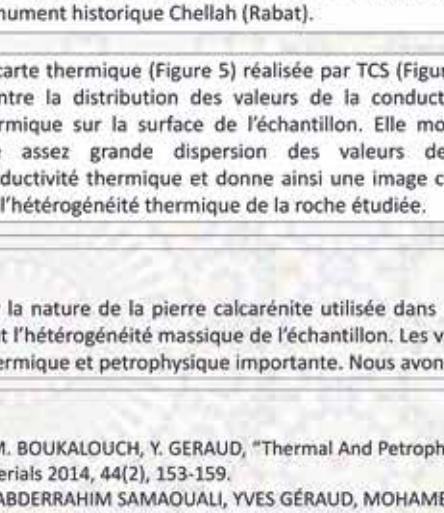

Figure 4 : Scanner de la Conductivité Thermique (TCS)

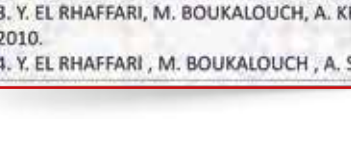

Figure 5 : Carte de la conductivité thermique

L'échantillon soumis aux essais, est un bloque de pi calcarénite de dimensions parallélépipédiques (27 x 4) cm^3 (Figure 3), issue d'une carrière située proche monument historique Chellah (Rabat).

La carte thermique (Figure 5) réalisée par TCS (Figure montre la distribution des valeurs de la conducti thermique sur la surface de l'échantillon. Elle mon une assez grande dispersion des valeurs de conductivité thermique et donne ainsi une image cl sur l'hétérogénéité thermique de la roche étudiée.

Conclusion

Les résultats obtenus permettent d'identifier la nature de la pierre calcarénite utilisée dans l obtenu par la méthode TCS montre clairement l'hétérogénéité massique de l'échantillon. Les va roche étudiée présente une hétérogénéité thermique et petrophysique importante. Nous avons

Références

1. Y. EL RHAFFARI , M. HRAITA, A. SAMAOUALI, M. BOUKALOUCH, Y. GERAUD, "Thermal And Petrophy Romana de Materiale/ Romanian Journal of materials 2014, 44(2), 153-159.
2. MOHAMMED HRAITA, YOUNES EL RHAFFARI, ABDERRAHIM SAMAOUALI, YVES GÉRAUD, MOHAMEI For Monumental Building In Morocco", Revista Romana de Materiale/ Romanian Journal of materials
3. Y. EL RHAFFARI, M. BOUKALOUCH, A. KHABBAZI "Conductivité Et Diffusivité Thermiques Des Matéri 2010.
4. Y. EL RHAFFARI , M. BOUKALOUCH , A. SAMAOUALI, Y. GERAUD, "Carte Thermique Et Analyse Porosi

لوحة الدكتور يونس الغفاري حول مواد ترميم المعالم الأثرية.

الأشرطة الوثائقية

gettyimages
Daniel SIMON

عرض ثلاث أفلام وثائقية خلال ندوة التراث اللامادي دعامة للمغرب الصاعد

1- شريط وثائقي حول المغرب الحديث من إنجاز المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية،

يعرض لتاريخ المغرب الحديث انطلاقا من الخطاب التاريخي للمغفور له محمد الخامس بطنجة سنة 1947 واستعراض المنشآت الكبرى للمغرب المستقل من سدود واهتمام بالفلاحة المغربية ومن تطور للمواصلات والمؤسسات الحديثة وصولا إلى ميناء طنجة المتوسطي والبنية التحتية الطاقية الجديدة المعتمدة على الطاقات النظيفة وكذا اهتمام المغرب بالبعد القاري في سياسته وتوجهاته الاقتصادية والثقافية نحو الدول الإفريقية.

2- شريط وثائقي أعدته وكالة تنمية أقاليم الجنوب، يعرض مشاهد من البيئة الصحراوية الرائعة والمشاريع التنموية التي انخرط فيها المغرب منذ أربعة عقود لتنمية الأقاليم الجنوبية من بنية تحتية طرقية وموانئية ومنشآت اقتصادية وإدارية غيرت وجه الأقاليم الصحراوية وأدخلتها في دائرة النمو بشكل متسارع يؤهلها لتلعب أدوارا طلائعية في الجنوب المغربي المتجه نحو إفرقيا ويضمن لها مستقبلا مشرقا لأبنائها مع الحفاظ على تراثها الطبيعية ونظمها البيئية وتراثها الثقافي الأصيل.

3- شريط وثائقي من إنجاز مركز الدراسات الإفريقية

يعرض هذا الشريط للحضور التاريخي المغربي في إفريقيا من خلال الزيارات الملكية الرسمية لعدد من الدول الإفريقية وحظور مؤتمرات واستقبال وفود وشخصيات إفريقية عالية المستوى بالمغرب ومنها استقبال القادة الفارقة في الدار البيضاء سنة 1961.

د. ع. لحلو

نماذج من الذواقة المغربية الصحراوية

نماذج من مؤكولات صحراوية حديثة مقدمة لزوار المعرض

الذواقة المغربية الصحراوية

بموازاة مع فنون ومهارات ومبتكرات الصحراء قدمت لجمهور الندوة الدولية للتراث اللامادي مأكولات ومشروبات مستمدة من عمق الصحراء المغربية باستخدام مواد محلية وإيكولوجية وهي من إبداع طباخين مهرة في الذواقة المغربية الحديثة المتسمة بالتعدد والتنوع في موادها وطريقة تحضيرها وعرضها.

وقد ساهمت وكالة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأقاليم الجنوبية في تشجيع فنون الطبخ والحلويات وإنتاج مواد أصيلة كالكسكس الخماسي (المتكون من دقيق خمسة حبوب) الذي يلقى استحسانا وإقبالا من لدن الزبناء وبدأ ينتشر في الأسواق الوطنية مما يدعم اقتصاد المناطق الجنوبية.

د. ع. لحلو

لوحات من التعابير الفنية كمكون من مكونات الهوية المغربية

لـوحات من الموسيقى والتعابير الجسدية الأصيلة

توج يوم الندوة الدولية الحافل بالعروض والأروقة الفنية والعلمية وتقديم بعض المظاهر الحية من تراثنا الحضاري اللامادي، بالحفل الكبير، الذي أبرز التراث الفني والتعابير الجميلة في أبهى صورها عبر لوحات موسيقية متعددت تعكس غنى وتنوع وتعدد التعابير الفنية المغربية .

هذه اللوحات جمعت بين التراث الصوفي ممثلا في الحضرة العيساوية بموسيقاها التي تهز النفوس، وفن الملحون وجمالية قصائده وأدائه وموسيقاه، والمويسقى الأندلسية والغرناطية كتراث حضاري راق، كما طور في الغرب الإسلامي، والتراث الشعبي البدوي الممثل في غناء ورقصات فرقة اعبيدات الرمى- المنتشرة في السهول والهضاب الغربية – فضلا عن التراث الجبلي للشمال الغربي المغربي وما يتميز به من عيطات وأداء وإيقاعات جميلة وكذا فن الروايس لمنطقة سوس، تم التراث الحساني ممثلا في رقصة الكدرة الشهيرة بإيقاعاتها ورقصاتها المميزة والتي لها امتداد في القطر الموريطاني.

ولإبراز تعدد وغنى روافد التراث الفني المغربي قدمت الفنانة ڤانيسا پالوما القادمة من إسبانيا وهي من الأصول اليهودية مقاطع جميلة بآلتها وصوتها المميز من التراث الغرناطي. ومما زادها رونقا ارتداؤها الزي التقليدي الأصيل للطائفة اليهودية المغربية بكامل مكوناته.

وقد قدمت كل فرقة جزءا من رصيدها الفني الغني وهي في كامل رونقها وأبهتها مما خلق أجواء ساحرة وسهرا نال إعجاب جميع الحاضرين حيث انسجم الكل وتفاعل مع فقرات الحفل التي اختيرت بعناية من لدن مؤسسة مفتاح السعد للرأسمال اللامادي وقدمته الفنانة المقتدرة ليلى لمريني.

ولم يقتصر الحفل على العروض الفنية بل كانت اللوحات والفرق تقدم للجمهور في سياقها التاريخي والجغرافي والثقافي والرمزي باللغة الفرنسية من لدن الأستاذ عبد العاطي لحلو، المختص في التراث الثقافي، من جهة، والإعلامي والباحث الأستاذ مولاي يوسف العلوي، باللغة العربية، من جهة أخرى.

د. ع. لحلو

الفنانة ڤانيسا پالومة من الأصول اليهودية المشاركة في الحفل مرتدية الكسوة الكبيرة
وهي نسخة طبق الأصل للزي الموجود في المتحف اليهودى المغربى.

توصيات الندوة

الأستاذ سيدي أمين الشبيهي وهو يقدم توصيات الندوة

على هامش أشغال الندوة الدولية «التراث اللامادي للمملكة – دعامة للمغرب الصاعد» اجتمعت اللجنة العلمية التابعة لمؤسسة مفتاح السعد للرأسمال اللامادي بالمغرب واقترحت اصدار التوصيات التالية

يزخر المغرب والحمد لله، على امتداد ترابه الوطني بمظاهر الحضارة والهوية المغربية الغنية ، وما إن ينبش المختص في ذاكرته المشتركة، التي يحافظ عليها المغاربة بأمانة ومسؤولية ورثوها عن الأباء والأجداد، حتى تظهر له كنوز من التراث اللامادي، غني بتنوعه وأشكاله وتجلياته.

وقد ارتأينا في لجنة التوصيات أن ينصب عملنا حول محورين أساسيين نخرج من خلالهما ببعض الاقتراحات وهما

– حماية التراث اللامادي المغربي،

– التراث اللامادي رافعة اقتصادية واجتماعية في المغرب

1- إعداد ميثاق وطني للمحافظة على التراث اللامادي المغربي تنخرط فيه كل المكونات الوطنية، يهدف إلى التحسيس بأهمية التراث اللامادي ويلزم موقعيه بالعمل على صونه والدود عنه كل حسب اختصاصاته ومسؤولياته.

2- ضرورة إقرار شراكة صلبة بين القطاعات الحكومية المسؤولة ومؤسسات المجتمع المدني التي تهتم بالمحافظة على التراث اللامادي المغربي، وذلك عبر ابرام اتفاقيات تروم تسريع منح الحماية القانونية وتسجيل الملكية التجارية والصناعية المغربية للمنتوجات الوطنية التي لها حمولة هوياتية غير مادية، مع ضرورة إعطاء الأولوية القصوى لتسجيل الملكية التجارية المغربية لمنتوجات أقاليمنا الجنوبية والتي لمسنا بعض أمثلتها الرفيعة عبر المعرض الموازي للندوة.

3- إحداث هيئة حكومية عليا للتراث اللامادي المغربي، تهتم أساسا بالتنسيق بين كل المتدخلين في المجال قصد توضيح الرؤيا ورسم استراتيجية علمية منهجية ومن ثم توحيد الجهود وتوجيهها نحو نفس الهدف، مع السهر على التوثيق العلمي الحديث للتراث غير اللامادي المغربي.

4- العمل على الاستثمار في تصنيع وعرض المنتوجات المغربية المحلية، بمناهج حديثة خاضعة لمعايير الجودة التامة، ومن ثم تسويقها بطريقة احترافية عصرية، حتى تقترن في ذهن المستهلك بالجودة المغربية.

5- استعمال التراث المغربي كرافعة للسياحة الثقافية، وذلك بتوفير برامج يومية ثقافية تراثية مدروسة خصيصا وموجهة للسائح الأجنبي، تأخذ بالخاصيات المحلية لكل منطقة، وتشمل بالطبع زيارة المآثر والمواقع الطبيعية ولكن كذلك الفرجة على لوحات استعراضية والتعرف على فنون العيش والاطلاع على الفنون والحرف واكتشاف العادات والتقاليد الأصيلة لكل منطقة.

6- بما أن التصوف المغربي أحد مكونات التراث اللامادي، واعتبارا لارتكازه أولا على الأخلاق والسلوك، علينا أن نستفيد من منهجيته وطريقته التقويمية للشخصية في مناهجنا التعليمية بهدف تربية الناشئة على حسن الخلق والمعاملات الحميدة.

المقرر: أمين الشبيهي الموقت

برقية ولاء وإخلاص
لصاحب الجلالة الملك
محمد السادس نصره الله

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه

إلى

حضرة صاحب الجلالة والمهابة

الملك محمد السادس نصره الله وأيده

نعم سيدي أعزك الله

بعد بسط ما يليق بجناب جلالتكم الشريفة من فروض الإجلال والإكبار والطاعة، يتشرف خدام الأعتاب الشريفة إثر اختتام أشغال الندوة الدولية «التراث اللامادي للمملكة : دعامة للمغرب الصاعد» بتاريخ 27 ماي 2015 بطنجة، بأن يرفعوا، أصالة عن أنفسهم ونيابة عن المنظمين والمشاركين والعارضين لمختلف المظاهر المغربية الأصيلة ذات الارتباط بالتراث اللامادي للمملكة الشريفة، يرفعون أسمى آيات المحبة والتعلق بشخص جلالتكم المفدى مؤكدين لجلالتكم أن مدار الندوة أبرز أبعاد خطاب العرش لسنة 2014 كنقطة تحول حول وجهة التراث اللامادي للمملكة الشريفة كمكون أساسي للثروات قبل أن يتم اعتماده رسميا كمعيار علمي منذ سنة 2005، من طرف البنك الدولي، ويرتكز هذا المعيار على احتساب المؤهلات التي لا يتم أخذها بعين الاعتبار من طرف المقاربات المالية التقليدية.

حفظكم الله يا مولاي وأدام على جلالتكم أردية الصحة والعافية وأقر عينكم الشريفة بولي العهد المحبوب صاحب السمو الملكي الأمير الجليل مولاي الحسن، وشد عضدكم بشقيق جلالتكم صاحب السمو الملكي الأمير المبجل مولاي الرشيد، إنه سبحانه سميع مجيب وبالإجابة جدير والسلام على المقام العالي بالله.

أصداء الندوة الدولية في الصحافة

Aujourd'hui LE MAROC

ACTUALITÉ POLITIQUE SOCIÉTÉ ÉCONOMIE CULTURE SPORTS FAITS-DIVERS MONDE AUTO EMPLOI HIGH-TECH MÉDIAS

FLASH INFO:

Le patrimoine immatériel du Maroc débattu à Tanger

Publié par Najat Faissal Date :mai 29, 2015 dansCulture Laisser un commentaire 16Vues

Partage 0 0 0 0

Le Maroc a réussi à se constituer un important patrimoine immatériel, dans lequel coexistent les différentes composantes arabo-islamique, amazighe, saharo-hassanie et hébraïque, et s'est nourri et enrichi de ses affluents africain, andalou et méditerranéen.

C'est dans ce contexte que s'est déroulé, mercredi 27 mai, à Tanger, un colloque sous le thème «Le patrimoine immatériel du Royaume : un atout pour le Maroc émergent». Organisé par l'Office marocain de la propriété industrielle et commerciale (OMPIC) et l'Institut Miftah Essaâd, ce colloque constitue une occasion pour mettre en exergue les valeurs patrimoniales immatérielles marocaines et «de diagnostiquer la réalité et l'avenir de l'économie de la connaissance au Maroc.

Il s'agit, en outre, de souligner l'importance des innovations qui tirent leur force de l'héritage culturel de notre pays. Et ce, à travers des ateliers et des expositions qui reflètent notre âme créative et nos compétences artistiques dans plusieurs domaines», a indiqué Latifa Echihabi, secrétaire générale du ministère de l'industrie, du commerce, de l'investissement et de l'économie numérique, lors de la cérémonie d'ouverture de cet événement.

Cette dernière a tenu à préciser que le Maroc est l'un des rares pays à avoir décidé de lancer un projet d'innovation, qui vise à mettre en place une évaluation régulière des richesses nationales et de son capital immatériel. Mme Echihabi a poursuivi que le Royaume a procédé dans ce contexte à créer un cadre favorable pour la sauvegarde de son patrimoine immatériel, selon les normes internationales en matière de propriété industrielle. Et en se basant sur le dernier rapport Global innovation index, le Maroc est classé en 2014 «au 51ème rang au niveau mondial dans le domaine des brevets nationaux, 44ème dans celui des marques nationales et à la 18ème position concernant les dessins et modèles industriels», a-t-elle dit.

Les participants ont convenu que l'essentiel des richesses du Maroc est immatériel. D'où la nécessité de trouver «les moyens financiers et humains pour préserver et développer davantage le patrimoine immatériel», a affirmé l'historiographe du Royaume et porte-parole du Palais Royal, Abdelhak Lamrini, soulignant l'importance de «l'intégrer dans le système éducatif national, tout en encourageant la recherche scientifique dans ce domaine».

Les participants ont appelé le Maroc à doubler ses efforts dans ce domaine, afin de retrouver sa place parmi les grandes nations ayant marqué de leur empreinte la civilisation humaine, constituer un modèle à suivre et un exemple d'inspiration pour les autres pays. Surtout que le Maroc continue, selon la présidente de la fondation Miftah Essaâd, Charifa Lalla Badr Saoud Al Alaoui, à marquer des points concernant le développement des valeurs humaines et d'autres domaines des sciences, des techniques et de la culture et de l'art. Ce qui permet au Royaume «de se constituer un capital immatériel et un exemple de coexistence religieuse et humaine et de stabilité», a-t-elle souligné.

http://aujourdhui.ma/culture/le-patrimoine-immateriel-du-maroc-debattu-a-tanger-118726

Lire le journal Vidéos L'invité des ECO

Rechercher
Rechercher... OK

REJOIGNEZ NOUS SUR :

LES inspirations ÉCO

Accueil Économie Business Finances Décryptages Maroc Les cahiers des ÉCO Culture

MAROC

Vous êtes ici : Accueil - Maroc - Capital immatériel : La stratégie se clarifie

Capital immatériel : La stratégie se clarifie

Écrit par Younes BENNAJAH Publication : 31 mai 2015 Mis à jour : 29 mai 2015 Affichages : 167

Gouvernement et tissu associatif prennent le taureau par les cornes et jettent les premiers jalons de l'intégration du capital immatériel dans le patrimoine quantifié du Maroc. Plusieurs modèles pouvant à apporter une valeur ajoutée à la richesse globale du pays ont été présentés à Tanger.

Le colloque «Le patrimoine immatériel du Maroc: un atout pour le Maroc émergent», tenu à Tanger, a été l'occasion de débattre des modèles de développement pouvant contribuer à l'intégration du patrimoine immatériel dans les comptes nationaux. L'événement organisé conjointement par le ministère de l'Industrie, l'OMPIC et l'association Miftah Essaad avait comme objectifs majeurs «la mise en exergue de quelques aspects du patrimoine immatériel à travers une exposition thématique et la mise en avant des valeurs immatérielles». Les recommandations finales de la rencontre se sont focalisées sur «l'identification des mécanismes internes d'immunité qui permettent au Maroc de continuer à se moderniser sans perdre son

mécanismes internes d'immunité qui permettent au Maroc de continuer à se moderniser sans perdre son identité et l'importance de se baser sur un modèle de développement conçu par le Maroc». Pour les entreprises, la problématique semble se poser différemment, tout en s'inscrivant dans la même logique. Latifa Echihabi, secrétaire générale du ministère de l'Industrie, a indiqué que «les entreprises marocaines sont très concernées par ce défi, du moment que l'intégration du capital immatériel au sein de ses indicateurs de performance les incitera à innover davantage.

Les dernières évaluations ont placé le Maroc à la 51e place en termes de dépôt des brevets d'invention et à la 44e place pour ce qui est des dépôts de marque». L'Académie Hassan II des sciences et techniques, qui était également présente, ainsi que les Archives du Maroc figurent parmi les organes les mieux placés en vue de l'incitation progressive à la prise en compte de la recherche technique et historique dans l'amélioration de la valeur globale du Maroc. L'exposition thématique a, de son côté, montré que des gisements matériaux ne sont que partiellement exploités, concentrés autour de l'artisanat, la culture et l'économie solidaire. Les produits de terroir ont été mis en avant, lors de cette rencontre. Le bilan actuel montre que 369 coopératives ont bénéficié du programme de mise à niveau, avec une quarantaine de filières concernées par l'amélioration de leurs techniques de marketing et de leur gouvernance. Il est à noter que le débat a aussi porté sur les enjeux liés à la stabilité du pays et au renforcement du lien national dans la valorisation du patrimoine immatériel.

شكر خاص للقناة الأولى و راديو كل من الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة المغربية
و MEDI 1 TV المرئية و المسموعة التي قامتا بمواكبة وتغطية وقائع الندوة

http://www.leseco.ma/maroc/31312-capital-immateriel-la-strategie-se-clarifie.html

L'ECONOMISTE

EVÉNEMENT ECONOMIE ENTREPRISE FINANCES-BANQUES DH6 AUTRES ECO TV DATA PUBLI-RÉDACTIONNEL ARCHIVES

Culture

Culture: L'immatériel, comment en profiter?

Par | Edition N°:4536 Le 29/05/2015 | Partager

- **Le Maroc veut tirer parti des multiples facettes de son patrimoine immatériel**
- **Une étude devra cerner au juste son poids et son apport pour le développement**

Le tissage du 'Mandil jebli' se fait de manière artisanale dans ce métier à tisser, ou 'Draz' comme on l'appelle au Nord, une des nombreuses facettes du patrimoine immatériel marocain

Fauconnerie, tissage, gastronomie, etc. Le patrimoine immatériel du Maroc est réputé par sa richesse et par son caractère millénaire. Mais quel est le poids de ce patrimoine et quel profit en tire le développement du pays? Ces questions se posaient avec insistance lors du colloque sur le patrimoine immatériel organisé par la Fondation Miftah Essaâd et l'Office marocain de la propriété industrielle et commerciale, l'Ompic à Tanger. Pour Latifa Chihabi, secrétaire générale du ministère de l'Industrie et du Commerce, le Maroc tire bien son épingle du jeu. Le pays est pionnier en Afrique sur des questions comme la propriété industrielle où il occupe la première place en matière de dépôts de brevets proportionnellement au PIB, (la 51e place en termes absolus au monde). Une grande partie de cet effort intellectuel trouve sa base dans le patrimoine immatériel du pays qui sert de base d'inspiration, explique Chihabi. Mais le pays pourrait mieux faire. Selon la Banque mondiale, le Maroc est l'un des pays les mieux dotés en capital immatériel. Ce dernier représentait en 2005 près de 75% de sa richesse globale évaluée à 955 milliards de dollars par cet organisme, loin des 50% qu'affichent des pays à PIB comparable, mais plus près de la moyenne des 80% qu'affichent les pays de l'OCDE. C'est d'ailleurs pour évaluer de manière précise cette richesse et la part de l'immatériel qu'une étude sera lancée sur instructions royales. En effet, lors du discours royal du 30 juillet 2014 à l'occasion de la Fête du Trône, le Roi avait insisté sur la nécessité de mesurer ces concepts et d'en faire un bon usage, notamment en les intégrant, surtout la richesse globale, comme critère fondamental dans l'élaboration des politiques publiques, et ce, «afin que tous les Marocains puissent bénéficier des richesses de leur pays». Cette étude avait été confiée au Conseil économique, social et environnemental en collaboration avec Bank Al-Maghrib et les institutions nationales et internationales concernées. C'est d'ailleurs ce discours qui a servi de base d'inspiration pour le lancement du projet de ce colloque, comme le précise Lalla Badr-Saoud Alaoui, présidente de la Fondation Miftah Essaâd.

L'événement a compté, en marge du colloque, une exposition d'échantillons de ce patrimoine qui inclut la gastronomie, le tissage traditionnel mais aussi la calligraphie ou l'agriculture avec l'extraction de l'huile d'argan.

Ali ABJIOU

http://www.leconomiste.com/article/972103-culture-l-immateriel-comment-en-profiter

eMatin

LE MATiN.ma

Tanger

Appel à la valorisation des produits du patrimoine marocain

LE MATIN 29 May 2015 - 20:41 351

Facebook Tweet Google +

L'incitation à la création et à l'invention joue un rôle primordial dans le développement du capital immatériel et la valorisation des produits du patrimoine marocain, a affirmé, mercredi à Tanger, le ministre de l'Industrie, du commerce, de l'investissement et de l'économie numérique, Moulay Hafid Elalamy. Dans une allocution lue en son nom par la secrétaire générale du ministère, Latifa Echihabi, lors d'un Colloque international sur «Le patrimoine immatériel du Royaume : un atout pour le Maroc émergent», le ministre a assuré que la promotion du développement économique et social du Maroc était tributaire d'une économie compétitive basée sur un environnement favorable à la création, l'invention et au développement des technologies.

Pour sa part, la présidente de la Fondation Miftah Essaâd, initiatrice de cette rencontre, Lalla Badr Saouad, a indiqué que le Maroc a accumulé une expérience scientifique, technique et culturelle importante et des valeurs humaines constituant son capital immatériel et faisant de lui un exemple de coexistence religieuse et humaine et de stabilité sociale, notant que le choix de Tanger pour l'organisation de cette manifestation est dicté par le rôle que joue la ville en tant qu'espace d'ouverture et de communication hors pair.

De son côté, l'historiographe du Royaume et porte-parole du Palais Royal, Abdelhak Lamrini, a assuré, dans une allocution lue en son nom, que le Maroc, riche par sa diversité culturelle, historique, géographique et religieuse, a fait montre de son attachement à son patrimoine culturel et civilisationnel immatériel, qui nécessite, selon lui, de mettre en place les moyens financiers et humains pour le préserver, le développer davantage et l'intégrer dans le système éducatif national, tout en encourageant la recherche scientifique dans ce domaine. M. Lamrini a ainsi souligné la nécessité d'accorder au patrimoine immatériel du Maroc la place qui lui échoit dans le tissu social et culturel aux niveaux régional et national, afin qu'il puisse jouer son rôle en tant que l'un des piliers du développement socio-économique du Royaume.

http://lematin.ma/journal/2015/appel-a-la-valorisation-des-produits-du-patrimoine-marocain/225054.html

www.tanja24.com

نداء طنجة يدعو لتثمين التراث اللامادي كرافد لتنمية المغرب

أضيف في 28 ماي 2015 الساعة 13:40

طنجة 24 - السعيد قدري (صورة زكرياء العشيري): تماشيا مع ما جاء في خطاب العرش لسنة 2014، والذي أكد فيه الملك محمد السادس على اعتبار الرأسمال البشري الغير مادي من احدث المعايير المعتمدة دوليا لقياس القيمة الإجمالية للدول، دعا المشاركون في مؤتمر بمدينة طنجة إلى وضع إستراتيجية واضحة لتأسيس برنامج هام يروم اتخاذ خطوات هامة في مجال الحفاظ على التراث اللامادي للملكة المغربية .

الدعوة جاءت على هامش افتتاح جلسات المؤتمر الذي انعقد تحت شعار "التراث غير مادي للملكة: دعامة للمغرب الصاعد"، والذي عرف مشاركة خبراء ومهتمين وباحثين من دول عديدة، وثمن من خلالها المشاركون سياسة المغرب في هذا المجال والتي أضحت في السنوات الأخيرة تعتمد تصورا خاصا للتعريف بالتراث اللامادي للمغرب في مختلف المحافل الدولية.

الشريفة السيدة لالة بدر سعود العلوي رئيسة مؤسسة مفتاح السعد، أكدت في تصريح لصحيفة طنجة 24 الالكترونية، أن المؤسسة تهدف من وراء هذا اللقاء الهام والمنظم إلى جانب وزارة التجارة والصناعة والاستثمار الرقمي والمكتب المغربي للحماية التجارية والصناعية فتح ورش هام لتوطيد أركان التنمية الشاملة انطلاقا من برامج المشاريع الهامة التي تعرفها المملكة .

وأضافت الشريفة لالة بدر سعود العلوي أن مؤسسة مفتاح السعد اختارت مدينة طنجة لتنظيم هذه الندوة على اعتبارها دوما فضاءا للانفتاح والتواصل مع ما شهدته وتشهده المدينة من اوراش تاريخية كبرى امتدت منذ توقيع المعاهدة الأمريكية المغربية سنة 1786 والتي بمقتضاها تم الاعتراف بأمريكا .

من جهته عبد الحق المريني الناطق الرسمي باسم القصر الملكي ومؤرخ المملكة، أشار في كلمة له بالمناسبة، أن المغرب غني بتنوعه البشر والسلالي والثقافي والتاريخي وقد أبان –يضيف المريني- على تشبثه بهذا التراث المتنوع والغر مادي وهو ما يتطلب منه اليوم توفير جميع الوسائل المادية والبشرية للعناية به وتنميته والمحافظة عليه ودعا أيضا إلى إنشاء مسالك له في الجامعات المغربية.

الندوة الدولية التي كان من المقرر أن يحضر فيها وزير الخارجية الأمريكي السابق هنري كيسنجر، كانت مناسبة تم من خلالها افتتاح معرض متميز شمل كل ما يتوفر عليه المغرب من الفن التقليدي والتكنولوجيا الحديثة كما شهد لقاء طنجة إقامة ندوات تم خلالها الحديث عن الرأسمال اللامادي موضوع: المغرب واقتصاد المعرفة واقع وأفاق .

حفل اختتام مؤتمر طنجة شكل مناسبة تم من خلاله تكريه ابرز الوجوه في الساحة التاريخية المغربية، ويتعلق الأمر بالسيد براهيم بوطالب مؤرخ المملكة إلى جانب السيدة بهيجة السيمو مديرة المحفوظات الملكية .

تبقى الإشارة إلى أن التراث اللامادي، وبحسب تعريف اليونسكو يقصد به-الممارسات والتصوّرات وأشكال التعبير والمعارف والمهارات - وما يرتبط بها من آلات وقطع ومصنوعات وأماكن ثقافيّة - تعتبرها الجماعات والمجموعات، وأحيانا الأفراد جزءا من تراثها الثقافي. وهذا التراث الثقافي غير المادّي المتوارث جيلا عن جيل، تبدعه الجماعات والمجموعات من جديد بصورة مستمرّة بما يتفق مع بيئتها وتفاعلاتها مع الطبيعة وتاريخها، وهو ينمّي لديها الإحساس بهويّتها والشعور بإستمراريتها ويعزّز من ثمّ احترام التنوّع الثقافي والقدرة الإبداعيّة البشريّة.

http://www.tanja24.com/news13528.html

شكر المشجعين

تقدم مؤسسة مفتاح السعد للرأسمال اللامادي بالمغرب
خالص شكرها وامتنانها لكل الشخصيات المغربية
والأجنبية التي شجعت مبادرتها في تنظيم
الندوة الدولية حول التراث اللامادي
للمملكة سواء بالحضور
أو بالمراسلة أو بالهاتف.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي
CONSEIL ECONOMIQUE, SOCIAL ET ENVIRONNEMENTAL

الرباط، في 17 يونيو 2015

إلى الفاضلة المحترمة الشريفة للا بدر السعود العلوي
الرئيسة المؤسسِة لمؤسسة مفتاح السعد للرأسمال اللامادي للمغرب

سلام تام بوجود مولانا الامام، دام له النصر والتأييد؛

وبعد، تلقيت ببالغ الشكر وعميق الامتنان رسالتكم الكريمة مرفقة بنسخ من وثائق الندوة الدولية الهامة التي نظمتها باقتدار مؤسسة مفتاح السعد للرأسمال اللامادي للمغرب حول موضوع **"الرأسمال اللامادي للمملكة، دعامة للمغرب الصاعد"**، يوم 27 ماي 2015 بطنجة.

وإني إذ أهنئكم على النجاح الكبير الذي حققته هذه التظاهرة الدولية، تنظيما وإشعاعا، لأعرب لكم عن أخلص التهاني وأصدق التمنيات بمناسبة حلول شهر رمضان المعظم، سائلا المولى العلي القدير أن يديم عليكم نعمة الصحة والعافية، ويمدكم بمزيد من التوفيق والنجاح في الجهود الحثيثة التي تبذلونها، على رأس هذه المؤسسة الواعدة، لتثمين الرأسمال غير المادي الوطني، لما فيه خير وتقدم بلادنا تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام والسلام.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
والبيئي
الرئيس
نزار بركة

A l'attention particulière de
Lalla Cherifa Badr Saoud Alaoui,

Lalla Cherifa,

Je tiens tout d'abord à vous remercier chaleureusement, en mon nom et au nom de mon équipe, de l'invitation que vous avez généreusement adressée à l'Agence pour la Promotion et le Développement Economique et Social des Provinces du Sud du Royaume et de votre intérêt pour le patrimoine immatériel du Maroc saharien, notamment la collection de design que nous avons développée.

J'ai été très honoré de prendre part à l'importante manifestation internationale que vous avez organisée à Tanger en mai 2015, et j'ai pu me rendre compte personnellement de sa qualité exceptionnelle et de son inscription dans le cadre des Hautes Orientations Royales, visant à mettre en valeur et à promouvoir le capital immatériel et humain du Royaume.

J'ai le plaisir de vous faire parvenir ci-joint, suite à votre demande, quelques prises de vue de l'exposition que nous avons eu l'honneur d'installer au Palais Moulay Hafid à Tanger.

Espérant que ces photographies remporteront votre adhésion, je me tiens, Lalla Cherifa, à votre entière disposition pour toute information complémentaire et vous prie de recevoir l'expression de ma très haute considération.

Rabat, le 12 juin 2015

Ahmed HAJJI

Directeur de l'Agence pour la Promotion
et le Développement Economique et Social
des Provinces du Sud du Royaume

Gmail

miftah essaad <miftahessaad@gmail.com>

FW: Colloque/concert

lamrini <laila_lamrini@hotmail.com> 10 mai 2016 à 00:06
À : badre soude charifa <miftahessaad@gmail.com>

bonsoir chère lala lahbiba voila l'email de Vanessa Paloma

Chère Laila,

J'espere que ça te trouve bien. Je veut vraiment te féliciter pour la réussite du concert et ta participation dans l'organisation du colloque/concert du Patrimoine Immatériel. J'etait vraiment impressionné avec tout la journée et la complexité d'organisation - comment des diverses aspets du riche patrimoine immatériel du Maroc était presenté. En faite, tu sais bien que mon travaille depuis des années c'est sur le patrimoine oral féminin- et que j'essai de releve l'importance et le fait que c'est, a mon avis, cette tradition oral, la vrai richesse et force du Maroc. C'est dans tout cette richesse immatériel que les traditions millénaires se transmets d'une façon unique au monde. La journée elle a vraiment montré la diversité, profondeur et richesse de ces traditions.

Le concert était d'une richesse de concept, et ça tres bien déroulé aussi, c'est pas evident de faire tourner une soiree avec assez d'elements, mais, bravo! Tu l'a fait et ton organisation c'etait impeccable! J'etait vraiment emu dans certains moments jusqu'avoir des larmes aux yeux de la joie de la profondeur de cette moment partagé. Comment les rythmes et les textes d'un parti ont continuer avec des couleurs, des danses et des odeurs - une vrai experience totale pour amener le publique à une experience complet.

Bravo, mabruk, enorabuena!

Je serai à Rabat ce jeudi pour un rendezvous l'apresmidi - alors, si tu veut on peut se voir à Rabat jeudi. Je suis bloquée apres 15hr (alors avant ça peut marché si ça te va).

Bises et ramadan Mubarak Said.
Je t'embrasse,
Vanessa

http://vanessapaloma.com
http://vanessapaloma.blogspot.com
Hadassah Brandeis Institute
Research Associate
Women's Studies Research Center
at Brandeis University

Ph.D. Candidate
CERMOM - INALCO
Sorbonne Paris Cité

Founder and Director
KHOYA: Jewish Morocco Sound Archive
131 Bd. D'Anfa
Casablanca, Morocco

Senior Fulbright Research Scholar and Artist Morocco 2007-2008
Tangier/Tetouan

Gmail

miftah essaad <miftahessaad@gmail.com>

(aucun objet)

Tawfik MOULINE <mouline@ires.ma> 21 juillet 2015 09:10
À : "miftahessaad@gmail.com" <miftahessaad@gmail.com>

A l'attention de Lalla Badr-Essaoud EL ALAOUI

Madame,

Tout d'abord, je vous souhaite Aid al Fitr moubarak said.

J'ai bien reçu votre email qui m'a donné l'occasion de consulter avec beaucoup d'intérêt les documents en ligne, relatifs au colloque sur le capital immatériel du Royaume du Maroc que vous avez organisé à Tanger le 27 mai 2015.

Je tiens à vous faire part de mes sincères félicitations pour la réussite de ce colloque de par l'importance de la thématique abordée et les éminentes personnalités qui y ont été conviées.

Les recommandations issues de cette rencontre importante permettront d'enrichir le débat national sur le capital immatériel pour en faire, in fine, le socle fondateur de la création de la richesse nationale.

Je ne peux que me réjouir du fait que ces recommandations convergent, dans une large mesure, avec la réflexion menée par l'IRES sur la question stratégique du capital immatériel. J'espère qu'on aura l'occasion d'en discuter ainsi que des perspectives de collaboration entre nos deux institutions.

En attendant, je vous prie d'agréer, Madame, l'expression de ma parfaite considération.

--
This email was Anti Virus checked by Astaro Security Gateway. http://www.sophos.com

Le Cercle Eugène Delacroix - C.E.D. représenté par ses membres fondateurs; Salah Bourdi, Said Laatiriss, Zaky Gourmane et Amélia Lakrafi, accompagné de leur invité Mme Latifa Ibn Ziaten, avons eu l'immense honneur et le plaisir d'être convié par Madame Laila Lamrini au Colloque international sur "le patrimoine immatériel du Royaume : un atout pour le Maroc émergent" qui a eu lieu le mercredi 27 mai 2015.

La conférence, riche d'intervenants de grandes qualité, sur le thème de l'identification des défis et des opportunités liés au patrimoine immatériel, nous a conforté sur la position de leader du Maroc sur la question de l'immatériel. En effet le Maroc a réussi à se constituer un important patrimoine immatériel, l'importance de ses innovations tirent leur force de l'héritage culturel du pays.
Le constat de l'importance d'intégrer l'immatériel dans le système éducatif national, tout en encourageant à la professionnalisation de la recherche scientifique privée et maintenir la croissance de la recherche publique est justement au coeur des études de Mlle Amélia Lakrafi, membre fondateur du C.E.D.

En effet, les travaux d'Amélia pour les entreprises françaises sont tournée vers l'établissement d'un nouveau standard en faveur de l'intégration du capital immatériel dans la mesure des indicateurs de performance, afin d'améliorer la productivité et la compétitivité des acteurs économiques, c'est sur ce sujet qu' Amélia a eu le plaisir de prendre la parole lors du colloque. Elle expliqué brièvement ses travaux et a proposé aux intervenants la possibilité de collaborer ensemble avec notamment l'Observatoire de l'Immatériel basé à Paris dont sa société est adhérente. L'intervenant de l'UIR a vivement salué son intervention et accepté d'étudier les modalités d'un partenariat.

Par ailleurs, le Cercle Eugène Delacroix salut la progression réalisée par le Maroc dans le domaine d'invention, rappelant que le Royaume a été classé en 2014 au 51ème rang en termes de dépôts de brevets d'invention, à la 44ème place en matière de dépôt des enseignes nationales et au 18ème rang concernant la propriété industrielle. Et surtout premier pays africain en termes de dépôts de brevets d'invention des résidents par rapport au PIB.

A l'unanimité tous les intervenants se sont accordé que l'essentiel des richesses du Maroc est immatériel et tous ont a coeur de se mettre à la tâche pour trouver les moyens financiers et humains pour préserver et développer sans cesse ce patrimoine immatériel.

C.E.D. Membre fondateur Amélia Lakrafi 06 67 18 18 05 a.lakrafi@bizinnov.com

Nous avons eu la joie de découvrir ou redécouvrir les trésors du Royaume.

Cette manifestation a constitué une très belle occasion pour attirer l'attention du plus grand nombre de marocains et amoureux du Maroc pour découvrir la diversité du patrimoine immatériel et la qualité dans ses différentes composantes culturelles et artistiques.

Cette magnifique journée a également été enrichit par l'espace d'exposition "le savoir-faire marocain entre art traditionnel et technologie de pointe", où nous avons été convié à découvrir l'art culinaire saharien, la calligraphie marocaine et les produits de l'artisanat reflet d'un patrimoine et d'une culture marocaine ancestrale.

Des présents nous ont été offert par l'organisation, de l'eau de rose, eau de fleur d'oranger, huile d'argan, et spécialité de viandes séchés en bocal. Produits que nous avons pris plaisir à faire découvrir aux adhérents du Cercle Eugène Delacroix, d'origine marocain ou juste amoureux du Maorc lors de la projection photos de l'évènement.

Pour le plaisir des yeux et des oreilles, nous avons eu le plaisir de découvrir une partie artistique composée de différents tableaux qui nous ont transporté sur plusieurs siècles d'histoires et de richesse et de symboliques. Nous avons eu la chance d'avoir un excellent orateur qui a su nous faire voyager avec des explications clairs et passionnante entre les plateaux artistiques.

Nous avons été touché par la merveilleuse voix et l'interprétation de la cantatrice Laila Lamrini, qui nous a enchanté de sa technique. Par la suite nous avons eu le plaisir d'écouter des musiques et chants traditionnels juifs marocain du 17è siècle, riche de message de paix. La chanteuse Vanessa Paloma, vétue d'une belle robe de collection de Sonia Cohen, robe pleine de symbole également, nous a fait découvrir un Maroc célèbrant les chants Andalous de juifs marocains, une richesse de plus qui fait partie intégrante du patrimoine immatériel du Maroc.

Nous avons aussi eu le plaisir, entre autres, de découvrir pour notre plus grand divertissement plusieurs troupes de chanteurs et musiciens tel que, Habida r'ma qui accompagnaient les chasseurs à l'époque; des danses stylisées du Sahara marocain, danse de séduction traditionnelle du registre Saharien; des Gnaoua de Meknes; les Issaoua de Meknes, confrérie religieuse des Issaoua fondé au 16e siècle, qui existe aussi en Tunisie, Algerie et en Syrie. Sans oublier les artistes d'art Jabali, Taktouka Jabalia, et pour finir en beauté, l'art Amazighe!

Une programmation si riche qu'elle nous a permis d'agrandir notre savoir sur cette culture si ancienne et si subtiles tant sur l'aspect spirituel que culturel et intellectuel nous en sommes sorti grandi! Un immense bravo encore une autre fois à notre grande Cantatrice du Patrimoine Marocain Laila Lamrini pour ces beaux plateaux et cette belle organisation qui a été une totale réussite à l'unanimité.

Nous avons fini la journée en beauté autour d'un buffet de l'amitié avec nos hôtes que nous remercions vivement pour leur chaleureux accueil et nos échanges.

The Embassy of the United States of America

Rabat, May 22, 2015

Ms. Badr Saoud Alaoui
MIFTAH ESSAAD
Foundation for the Intangible Capital of Morocco

Dear Ms Alaoui,

I am writing to you today as a follow-up to the conversation you had on May I with my colleague Ms. Dominique Benbrahim, the Cultural Specialist at the U.S. Embassy in Rabat that Dr. Kissinger would not be able to accept your organization's kind invitation to speak on May 27.

Dr. Kissinger asked the Embassy to convey his regrets and his appreciation for thinking of him in planning your conference. Unfortunately he explained that he cannot travel to Morocco the last week of May due to commitments in New York and Massachusetts. He is sorry to miss the conference and wishes you and your organization every success.

I would like to add my best wishes as well. I trust that the conference will proceed very successfully and prompt considerable productive discussion among the experts and participants who attend.

Sincerely,

Adrienne B. Nutzman
Counselor for Public Affairs

TRADUCTION NON-OFFICIELLE

Rabat, May 22, 2015

Madame Badr Saoud Alaoui
Miftah Essaad
Fondation pour le Capital Immatériel du Maroc

Chère Mme Alaoui,

Je vous écris aujourd'hui suite à votre conversation le 1er mai avec ma collègue Mme Dominique Benbrahim, Spécialiste des Affaires Culturelles à l'Ambassade des Etats-Unis à Rabat.

Le 29 avril, Mme Ann Jacobson du bureau de M. Henry Kissinger au Centre d'Etudes Stratégiques et Internationales aux Etats-Unis a informé l'Ambassade des Etats-Unis à invitation à faire une présentation le 27 mai.

Dr. Kissinger a demandé à l'Ambassade de transmettre ses regrets et ses remerciements pour avoir pensé à lui dans la planification de la conférence. Il a expliqué qu'il ne pourra malheureusement pas voyager au Maroc durant la dernière semaine du mois de mai à cause d'engagements à New York et dans le Massachussetts. Il regrette de ne pouvoir assister à la conférence et vous souhaite, ainsi qu'à votre organisation, tout le succès possible.

Je souhaiterais aussi ajouter mes vœux de succès. Je suis sûre que conférence se déroulera avec succès et engagera des discussions productives entre les experts et les participants.

Avec mes vœux de succès. je vous prie, Mme Alaoui, de croire en l'expression de mes sentiments les plus distingués.

Adrienne B. Nutzman
Conseillère aux Affaires Culturelles
et à l'Information

من لدن معالي الوزير السيد محمد بن عيسى

السيدة الفاضلة / الشريفة للا بدر السعود

تحية تقدير، وبعد

تلقيت شاكرا برنامج الجلسة الأولى للندوة العلمية للرأسمال اللامادي للمملكة : ذخيرة المغرب الصاعد المزمع تنظيمها بطنجة يوم 27 ماي 2015. لكم كان بودي الحضور لكن يؤسفني أن أعتذر وذلك تزامنا مع سفري خارج أرض الوطن.

محمد بنعيسى

الدكتور ابراهيم بوطالب

لالة الشريفة، وأنا أستعد للرحيل إلى طنجة، صدر مني انحناءة توعك جراءها عمودي الفقري الأسفل فلا طاقة لي بالحركة، أرجو المعذرة وعدم المؤاخذة وقاكم الله كل مكروه ووفقكم في كل ما تصبون إليه.

ابراهيم بوطالب

بيبليوغرافيا

Susan GILSON MILLER

Professor University of california, Davis - USA

Biography:

Susan Gilson Miller is a historian of modern North Africa and the Mediterranean, with special interest in urban studies, minority studies, and most recently, in humanitarian relief and human rights. Her Undergraduate Degree in Modern European history is from Wellesley College, she holds an MA degree in Near Eastern and Judaic Studies From Brandeis University, and a Ph.D. in Modern Middle Eastern and North African History From the University of Michigan. She has taught at Wellesley College, Brandeis University, and from 1990 until 2008, at Harvard University, where she headed the Program in North African Studies. At UC Davis, her teaching straddles the fields of Middle Eastern studies, Mediterranean studies, and Jewish Studies. She lectures on contemporary North Africa, Modern Jewish History, and Jews in the Muslim World, and has taught seminars on the Algerian Revolution, space and gender, port cities of the Mediterranean, and Mediterranean Historiography. Hermostrecent book is A History of Modern Morocco: 1830-2000 (Cambridge University Press, 2013), a study of contemporary Moroccan history in its global context. Her Current Research Project Concerns the political, social and ethical dimensions of rescuing and humanitarian relief in North Africa during World War II.

Selected Recent Publications:

“Desert Blues: Historical Riffs on the Moroccan Periphery.” In Desert Tourism, Tracing the Fragile Edges of Development. Virginie Lefevre, ed. with Aziza Chaouni. Cambridge, MA: Aga Khan Program in Islamic Architecture/Harvard University Press, 2012.

“Making Tangier Modern: Ethnicity and Urban Development.” In Emily R. Gottreich and Daniel Schroeter, eds. Jewish Culture and Society in North Africa. Bloomington, University of Indiana Press, 2011.

The Architecture and Memory of the Minority Quarter of the MuslimMediterranean City. Edited by Susan Gilson Miller and Mauro Bertagnin. Aga Khan Program on Islamic Architecture, the GraduateSchool of Design, Harvard University. Cambridge, MA: Harvard University Press, 2010.

Berbers and Others: Beyond Tribe and Nation in the Maghrib. Edited by Susan Gilson Miller and Katherine E. Hoffman, Bloomington: Indiana University Press, 2010.

“Of Time and the City: Clifford Geertz on Urban History." Journal of North African Studies 14,3 (2009): 479-490. Reprinted in S. Slyomovics, ed. CliffordGeertz in Morocco. London: Routledge, 2010.

“The Mellah of Fez: Reflections on the Spatial Turn in Moroccan Jewish History,” Jewish Topographies; Visions of Space, Traditions of Place, ed. A. Nocke, J. Brauch, A. Lipphardt. London, Ashgate, 2008.

Course History

HIS 115F " The History of North Africa (The Maghrib), 1830 to the Present"; HIS 112A "The History of Jews in Muslim Lands, 600-1750," HIS 112C "Jews Among Muslims" ; HIS 102x "Port Cities of the Mediterranean," HIS 102X "The Algerian Revolution in Fact, Film and Fiction," HIS 201W "Mediterranean Passages; The Theory and Practice of Regional History," HIS 201Q "Gender and Space: A Historiographical Approach," HIS 11: "The History of the Jewish People in Modern Times," MSA 113A, Great Cities of the Middle East and South Asia."

Research Interests:

Africa, Asia, & the Middle East:

Son dernier ouvrage sur le Maroc au titre A History of Modern Morocco

الأستاذ الدكتور الخضر عبد الباقي محمد

مدير المركز النيجيري للبحوث العربية–نيجيريا

الدكتور الخضر بن عبد الباقي محمد

من مواليد عام 1970م في مدينة إيوو ولاية أوشن جنوب نيجيريا

مدير المركز النيجيري للبحوث العربية - نيجيريا

أستاذ الإعلام الدولي المساعد كلية العلوم الإنسانية جامعة الحكمة إلورن نيجيريا

المؤهلات العلمية:

- دكتوراه الفلسفة في الإعلام الدولي مع مرتبة الشرف الأولى،معهدالبحوث والدراسات العربية جامعة الدول العربية،القاهرة
- ماجستير في الإعلام الدولي بتقدير ممتاز، معهدالبحوث والدراسات العربية جامعة الدول العربية،القاهرة
- بكالوريس الإعلام بتقدير ممتاز والأول على الدفعة جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض
- التخصص الدقيق:الصورة المتبادلة بين العرب والأفارقة (المدركات الذهنية)

خبرات عملية :

- المندوب الصحفي لعدد من المؤسسات الإعلامية العربية في بلدان غرب إفريقيا سابقاً؛
- المنسق الإعلامي لرابطة الأدب الإسلامي العالمية في نيجيريا منذ 1997م حتى الآن؛
- رئيس اللجنة الإعلامية والأمين العام بالنيابة لرابطة إفريقيا المتحدة 2006-2005م.
- مقرر الحلقة النقاشية لفكر الأفريقانية ببعثة الاتحاد الإفريقي بالقاهرة؛
- عضو لجنة الخبراء لمناقشة التقرير الاستراتيجي الإفريقي بمركز البحوث العربية والإفريقية بالقاهرة 2006 م؛
- منسق العلاقات العلمية مع إفريقيا لجمعية لسان العرب بالقاهرة 2004 م حتى الآن؛
- الأمين العام المساعد للشؤون الإفريقية بمنظمة الكتاب الإفريقيين والآسيويين 2007-2006م؛
- المدير المنسّق لبرنامج الدبلومات المتخصصة بجامعة الحكمة - نيجيريا - 2008 حتى الآن.

الجوائز:

- وشاح العطاء الوطني لخدمة الشؤون الإفريقية من منظمة الكتاب الإفريقيين والآسيويين بالقاهرة
- جائزة خدمة اللغة العربية وقضاياها من جمعية لسان العرب لرعاية اللغة العربية جامعة الدول العربية 2006م
- جائزة التقدير العلمي من الجمعية الإفريقية بالقاهرة 2006م.

البحوث والمقالات المنشورة:

نشر له العديد من المقالات المتخصصة في الشؤون الإفريقية، والمعمّقة في تحليل وتفسير الظواهر الاجتماعية لدى الشعوب الإفريقية.

مؤلفات:

- صورة إفريقيا في الأدبيات المعاصرة 2008 مركز الملك فيصل للبحوث والدرسات الاسلامية الرياض؛
- صورة العرب لدى الأفارقة دراسة لحالة نيجيريا 2006 م جامعة الدول العربية - القاهرة؛
- مقومات ومعوقات التكامل الإفريقي في المجال الثقافي والإعلامي - مركز دعم التكامل الإفريقي جامعة القاهرة 2005م؛
- دور الإعلام في تطوير اللغات المحلية - دراسة لحالة جريدة Alaroye اليورباوية النيجيرية 2003م؛ قسم اللغات الإفريقية معهد الدراسات الإفريقية جامعة القاهرة.

بحوث المؤتمرات:

حضر مؤتمرات وندوات علمية وفكرية متنوعة في عدد من البلاد العربية.

الأعمال الخاصة بالعربية وثقافتها:

قدم الدكتور الخضر إسهامات فكرية وبحثية في مجال تأصيل الفكر الثقافي العربي في إفريقيا ورؤى خاصة بأطر التنمية الثقافية للمستعربين الأفارقة وقد وصل عددها حوالي 20 عملا.

المؤتمرات والندوات:

حضر الأستاذ الدكتور لخضر عبد الباقي أكثر من 15 مؤتمرا ولقاءا علميا في محاور فكرية مختلفة في عدد من الدول العربية والإسلامية.

البرنامج

PROGRAMME DU COLLOQUE

Le patrimoine immatériel du Royaume: Un atout pour le Maroc Émergent

Tanger, 27 mai 2015

•9h : Accueil des participants :
•9h30 : Cérémonie d'ouverture :

- Intervention de Monsieurle Ministre Moulay Hafid ELALAMY, Ministre de l'Industrie, du Commerce et des nouvelles technologies.
- Intervention de Monsieur Mohamed EL YAACOUBI, Wali de la Région de Tanger-Tétouan (à confirmer).
- Intervention de Madame Lalla Badr-SaoudALAOUI, Présidente de la Fondation MiftahEssaâd.
- Projection d'un documentaire.

•10h : Inauguration de l'espace d'expositions «Le savoir-faire marocain entre art traditionnel et technologie de pointe ».

Dégustation gastronomique des produits des terroirs du Maroc saharien par le chef Hicham Aouad.

•10h30 : Séance plénière 1 : Le capital immatériel : enjeux et opportunités, animée par M. Omar Fassi Fihri, Secrétaire perpétuel de l'Académie Hassan II.

- M. Abdelhak LAMRINI, Docteur en Histoire, Historiographe du Royaume et porte-parole du Palais Royal.
- M. Mohamed YACEF, Président du Conseil Supérieur des Oulémas du Maroc.
- M^me^ Susan MILLER, ancien Directeur exécutif de New Langton Arts.
- M. Mohammed ALKHIDRU ABDUL BAAQ, Docteur et Directeur du Centre Nigérian de Recherche Arabo-Nigérian.
- M. Ismail ALAOUI, président de la Commission Nationale du Dialogue sur la Société Civile.

Témoignage : M. Ahmed HAJJI, directeur général de L'agence pour la Promotion et le Développement Economique et Social des Provinces du Sud du Royaume, M. Yahia ABOU LFARAH, directeur de l'Institut des Etudes Africaines

Hommages : M. Brahim Boutaleb, historien; M^me^ Bahija Simou, directrice des Archives Royales

•13h : Déjeuner

•15h : Séance plénière 2 : le Maroc dans l'économie du savoir : Etats des lieux et perspectives, animée par M. Barkaoui Président de l'Université Mundiapolis.

- M. Abid KABADI, président de la Commission propriété intellectuelle de la Chambre de commerce internationale de Casablanca
- M. Hicham BOUZEKRI, Directeur Généralde MAscIR - Moroccan Foundation for Advanced Science, Innovation and Research
- M. Abdelaziz BENJOUAD, Vice-président de la recherche et développement, Université internationale de Rabat
- M. Janah SAADI, président d'Honneur du Réseau Génie Maroc
- M. Hicham MADROUMI, Directeur du centre de recherche scientifique de pointe à l'Ecole Nationale Supérieure d'Electricité et de Mécanique

•17 h30 : Clôture (Synthèse de la journée suivie d'une représentation artistique).

برنامج المؤتمر

«التراث غير المادي للمملكة: دعامة للمغرب الصاعد»

طنجة، 27 ماي 2015

9 : 00 : استقبال المشاركين

9 : 30 : حفل الافتتاح :

- كلمة خطاب السيد مولاي حفيظ العلمي وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة.
- كلمة السيدة لالة بدر سعود العلوي، رئيسة مؤسسة مفتاح السعد.
- عرض فيلم وثائقي.

10 : 00 : افتتاح معرض الخبرة المغربية بين الفن التقليدي والتكنولوجيا الحديثة.

- تذوق المنتجات المحلية المغربية الصحراوية . تقديم السيد هشام العواد.

10 : 30 : الجلسة العامة 1 : الرأسمال اللامادي، الرهانات والفرص: منشط الجلسة السيد عمر الفاسي الفهري، الأمين الدائم لأكاديمية الحسن الثاني.

- السيد محمد يسف، رئيس المجلس الأعلى لعلماء المغرب.
- السيد عبد الحق المرينيو دكتور في التاريخ، مؤرخ المملكة والناطق الرسم باسم القصر الملكي.
- السيدة سوزان ميلر، أستاذة التاريخ جامعة كاليفورنيا، ديفيس.
- السيد محمد عبد الخدر باعك، دكتور ومدير مركز أبحاث النيجيري العربي النيجيري.
- السيد إسماعيل العلوي، رئيس اللجنة الوطنية للحوار الوطني حول المجتمع المدني والأدوار الدستورية الجديدة.
- شهادة : السيد أحمد حجي، مدير عام وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لأقاليم الجنوب للمملكة، والسيد يحيى أبو الفرح، مدير معهد الدراسات الأفريقية.

تكريم: السيد إبراهيم بوطالب، مؤرخ والسيدة بهيجة سيمو، مديرة المحفوظات الملكية.

13 : 00 : مأدبة غذاء

15 : 00 : الجلسة العامة 2 :: المغرب واقتصاد المعرفة، واقع وآفاق منشط الجلسة السيد محمد البرقاوي، رئيس جامعة Mundiapolis.

- السيد عبيد كبدي، رئيس لجنة الملكة الفكرية في غرفة التجارة الدولية في الدار البيضاء.
- السيد هشام بوزكري، المدير العام للمؤسسة المغربية للعلوم المتقدمة والابتكار والبحث العلمي MASCLR.
- السيد عبد العزيز بنجواد، نائب الرئيس

للبحث والتنمية، الجامعة الدولية بالرباط.

- السيد جناح السعدي، رئيس الشرف Génie Maroc.
- السيد هشام مدرومي، مدير مركز البحوث العلمية المتقدمة في المدرسة الوطنية للكهرباء والميكانيك.

17 : 30 : الحفل الختامي ملخص اليوم.

18 : 00 : عرض فني يليه حفل شاي.

الفهرس

تـصـديـر 7

تـقـديـم 11

الجلسة الافتتاحية 15

- كلمة السيد مولاي حفيظ العلمي وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة 17
- كلمة مؤسسة مفتاح السعد للرأسمال اللامادي للمغرب 20
- الرأسمال اللامادي للمملكة ذخيرة للمغرب الصاعد 23
- كلمة السيد إدريس خليفة عضو المجلس العلمي الأعلى 26

الجلسة العلمية الأولى 31

- دور رأس المال اللامادي في التنمية البشرية
  الأستاذ عبد الحق المريني 32
- Les juifs du Maroc en Amazonie
  SUSAN GILSON MILLER 35
- اليهود المغاربة في الأمازون
  الأستاذة سوزان جلسون ميلر 41
- علاقة المغرب بإفريقيا جنوب الصحراء
  الدكتور الخضر عبد الباقي محمد 46
- Résumé de la communication : les relations maroco-afrique subsaharienne : une approche géoculturelle du capital immatériel
  LAKHDAR ABDLBAKI MOHAMMED 54
- الرأس مال اللامادي والمجتمع المدني 56
- Les relations du Maroc avec l'Afrique Subsaharienne : un Destin Commun
  ABOU EL FARAH YAHIA 61
- Le patrimoine Culturel Matériel et Immatériel des provinces du Sud du Royaume
  AHMED HAJJI 67

الجلسة العلمية الثانية

المغرب في اقتصاد المعرفة: الحالة الراهنة والآفاق 73

- Le Patrimoine Immatériel du Royaume : un atout pour le Maroc Émergent
  ABDELAZIZ BENJOUAD 74
- Le Patrimoine Immatériel du Royaume : un atout pour le Maroc Émergent
  JANAH SAADI 86

- L'Emprise du patrimoine immatériel
ABID KABADI 90
- Le patrimoine immatériel et son effet sur l'économie marocaine
PR. HICHAM MARDROMI 94

تـكـريـم **101**
- التعريف بالأساتذة المكرمين من تقديم الدكتور محمد المغراوي 102
- الدكتور إبراهيم بوطالب 103
- الدكتورة بهيجة سيمو 106

صور من حفل تكريم الأستاذين : إبراهيم بوطالب وبهيجة سيمو **111**

الأروقـة التـراثية **115**
- قصر المؤسسات الإيطالية بطنجة (قصر السلطان المولى حفيظ) 117
- الإمامة العظمى 122
- النسب الشريف 124
- الخيمة الصحراوية 127
- فن الخط بوابة لسبر أغوار التراث اللامادي 130
- طقس البرزة في العرس المغربي 135
- طقس حفل الختان 139
- فنون النسيج 141
- فن الإبرة 145
- طقس تحضير زيت الأركان 149
- طقس تقطير الزهر 153
- طقس تحضير أكلة الخليع 157
- الكصعة العمارية 159
- الصيد بالصقر أو الطائر الحر (الباز) 163
- كرنفال إمعشار 167

المعارض العلمية 171
- الأروقة العلمية 175

- La dimension universelle du patrimoine culturel immatériel marocain 181
- مؤسسة «أرشيف المغرب»: من أجل كتابة عقلانية وتعددية للتاريخ 183
- معرض خالد الناجي 185

الأشرطة الوثائقية 189

- عرض ثلاث أفلام وثائقية خلال ندوة التراث اللامادي دعامة للمغرب الصاعد 191

نماذج من الذواقة المغربية الصحراوية 193

- الذواقة المغربية الصحراوية 195

لوحات من التعابير الفنية كمكون من مكونات الهوية المغربية 197

- لوحات من الموسيقى والتعابير الجسدية الأصيلة 201

توصيات الندوة 205

- برقية ولاء وإخلاص لصاحب الجلالة 209

أصداء الندوة الدولية في الصحافة 213

شكر المشجعين 223

إعتذارات 231

بيبليوغرافيا 233

- Susan gilson miller 234
- الأستاذ الدكتور الخضر عبد الباقي محمد 236

البرنامج 239

اللجنة التحضيرية والمنظمة لندوة التراث اللامادي للمملكة المغربية :

السيدة للا بدر السعود العلوي، رئيسة مؤسسة مفتاح السعد للرأسمال اللامادي بالمغرب؛

السيدة خلود أبجا، ديوان وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة؛

السيد عادل المالكي، مدير المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية؛

السيد توفيق مشرف، مدير التعاون والتواصل، وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة؛

السيد سيدي أمين الشبيهي مهندس وباحث في التراث،

عضو المكتب التنفيذي لمؤسسة مفتاح السعد للرأسمال اللامادي بالمغرب؛

الأستاذ إبراهيم لخواتر، عضو المكتب التنفيذي لمؤسسة مفتاح السعد للرأسمال اللامادي بالمغرب؛

الدكتور مولاي يوسف العلوي، عضو المكتب التنفيذي لمؤسسة مفتاح السعد للرأسمال اللامادي بالمغرب؛

الأستاذ محجوب لعجاج، أمين الصندوق لمؤسسة مفتاح السعد للرأسمال اللامادي بالمغرب؛

الأستاذ ميلود الضعيف، عضو المكتب التنفيذي لمؤسسة مفتاح السعد للرأسمال اللامادي بالمغرب؛

المنسقة بين مؤسسة مفتاح السعد للرأسمال اللامادي والقنصلية الإيطالية بطنجة السيدة للا كنزة العلوي؛

السيد عزيز البوسلامتي، مدير وكالة Mission Conseil الاتصال المنظمة لفضاء التظاهرة.

الناشر : مؤسسة مفتاح السعد للرأسمال اللامادي للمغرب

المشرف على مشروع الكتاب : للا بدر السعود العلوي وعبد العاطي لحلو

جميع صور الندوة : Mission Conseil

الإخـراج : Graphely

الطبــع : مطبعة التومي - سلا - 2016

الإيداع القانوني : 2015 MO 3074

ردمك : 8-136-36-9954-918